



الهيئة المغربية لسوق الرساميل
+١٥٥E+ +٥C٢O٥θξ+ | ٤٨٥٨٥٨ | ٢٤٨٨٥O١
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

التقرير السنوي 2020









صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله وأيداه



الفهرس

10

كلمة الرئيسة

13

الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020

14

1. نظرة موجزة عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل

14

1.1 المهام

14

2.1 نطاق التدخل والمتدخلون الخاضعون لرقابة الهيئة

14

3.1 الاختصاصات والصلاحيات

14

4.1 أجهزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

22

2. الأحداث البارزة

24

3. التطورات المؤسسية

24

1.3 أشغال لجنة المخاطر والرقابة الداخلية

24

2.3 تدبير المخاطر المتعلقة بالمساطر الداخلية

24

3.3 اعتماد آلية النمذجة

24

4.3 إطلاق التطبيق المحمول لتعزيز الثقافة المالية "كوز فاينانس"

25

5.3 تحسين الأداء الوظيفي لنظام التبادل والإشراف لهيئة السوق "سيزام"

25

6.3 أمن النظام المعلوماتي

26

4. الحصيلة الاجتماعية

26

1.4 عدد المستخدمين

28

2.4 التكوين

28

3.4 المساهمة في تكوين وقابلية التشغيل للطلبة الشباب وخريجي التعليم العالي

29

5. الوضعية المحاسبية والمالية

29

1.5 منتجات الاستغلال

30

2.5 المنتجات المالية

30

3.5 تحملات الاستغلال

31

4.5 نتيجة الاستغلال

31

5.5 الأموال الذاتية

33

الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال فترة الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19

34

1. المساهمة المالية للهيئة المغربية لسوق الرساميل

34

2. التدابير والتوصيات خلال أزمة كوفيد-19

37

الفصل الأول: الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومحيطها بالأرقام

39

1. سوق البورصة

39

1.1 تطور المؤشرات

40

2.1 تطور رسملة البورصة

41

3.1 تطور حجم التداولات والسيولة

43

4.1 تصنيف المستثمرين

44

2. إقراض السندات

47

3. دعوة الجمهور إلى الاكتتاب

47

1.3 العمليات على سندات رأس المال

48

2.3 إصدار سندات الدين

48

3.3 العمليات المالية الأخرى

49

4. منتجات التدبير الجماعي

49

1.4 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

56

2.4 صناديق التوظيف الجماعي للتسديد

57

3.4 هيئات التوظيف الجماعي في الرأسمال

57

4.4 هيئات التوظيف الجماعي العقاري

58

5. المتدخلون

58

1.5 شركات البورصة

61

2.5 ماسكو حسابات السندات

62

3.5 الوديع المركزي

64

4.5 شركات التسيير

الفهرس

73 الفصل الثاني: الهيئة المغربية لسوق الرساميل والإشراف على سوق الرساميل

74	1. الاعتمادات والتراخيص
74	1.1 اعتماد المتدخلين
75	2.1 ترخيص العمليات المالية
81	3.1 تراخيص هيئات التوظيف الجماعي
83	4.1 ترخيص المقيمين العقاريين لأصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري
83	2. مراقبة المعلومات المالية
83	1.2 المعلومات الدورية
84	2.2 التزامات أخرى متعلقة بنشر المعلومات
85	3.2 تصريحات بتجاوز عتبات المساهمة
86	4.2 برامج إعادة الشراء للشركات المسعرة
87	5.2 أخلاقيات الشركات المسعرة
88	6.2 تأطير العلاقات مع مدققي الحسابات
88	7.2 رفع التقارير حول المسؤولية الاجتماعية للشركات
89	3. مراقبة المتدخلين والمقاولات والبنيات التحتية للسوق
90	1.3 المراقبة الميدانية
95	2.3 المراقبة على الوثائق
100	4. انضباط السوق
100	1.4 مراقبة معاملات سوق البورصة
100	2.4 التحقيقات
101	3.4 معالجة الشكاوى
101	5. السلطة الزجرية
101	1.5 تنظيم السلطة الزجرية للهيئة المغربية لسوق الرساميل
101	2.5 ممارسة السلطة الزجرية من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل
102	6. مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
102	1.6 النصوص التنظيمية والدعم
103	2.6 الاستراتيجية المؤسسية ومراقبة المتدخلين
103	3.6 التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني
104	4.6 المتابعة المعززة من قبل هيئات مجموعة العمل المالي
104	7. محاربة الرشوة في سوق الرساميل
104	8. رصد المخاطر الشمولية

107 الفصل الثالث: الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتطور سوق الرساميل

108	1. التطور التنظيمي
108	1.1 النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة في الجريدة الرسمية
108	1.2 مشاريع النصوص التشريعية
110	3.1 دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل
111	2. بناء قدرات المتدخلين والمدخرين
111	1.2 الثقافة المالية
111	2.2 تأهيل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مهنيي السوق
112	3.2 المساهمة في الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي
113	3. التعاون المؤسساني
113	1.3 الشراكة مع النيابة العامة
113	2.3 لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية
113	3.3 لجنة تتبع امتياز بورصة الدار البيضاء
114	4. تطوير السوق
114	1.4 إحداث قسم جديد في بورصة الدار البيضاء
114	2.4 مشروع إحداث السوق الآجلة للأدوات المالية
114	3.4 إحداث مؤشر جديد للبورصة (MSI 20)

الفهرس

114	4.4 إنجاز عملية تسنيد تركيبية
115	5. القرب من الفاعلين بالسوق
115	1.5 الاصغاء إلى السوق
116	2.5 معالجة أسئلة الجمهور والاستفسارات القانونية
117	6. التعاون الدولي
118	1.6 المشاركة في أشغال الهيئات الدولية في مجال التنظيم
120	2.6 الاتفاقيات الثنائية، التعاون والمساعدة التقنية
120	3.6 تقاسم الخبرات وتعزيز القدرات وأحداث دولية أخرى
125	قائمة : الرسوم البيانية، الجداول، الإطارات
126	قائمة الرسوم البيانية
127	قائمة الجداول
128	قائمة الإطارات
131	الملحقات
132	الملحق 1 : الحسابات كما تم حصرها في 31/12/2020
138	الملحق 2 : جدول العقوبات

كلمة الرئيسة



ولضمان استمرارية نشاط المتدخلين في السوق وبناء التحتية، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإعداد آلية للتتبع عن كثب للمتدخلين الخاضعين لمراقبتها وأطلقت حزمة من التدابير لإنجاح عملية العمل عن بعد. كما تم إيلاء اهتمام خاص لمدى احترام المتدخلين لمبدأ إعطاء الأولوية لمصالح الزبائن، واحترام قواعد تشغيل السوق والحفاظ على مسارات تدقيق العمليات.

وقد مثل ضمان تدفق معلومات السوق تحديًا آخرًا بسبب تعليق الآجال التنظيمية بما فيها تلك التي تخص آجال النشر وهو الإجراء الذي تم اعتماده بموجب المرسوم بمثابة قانون الذي سن الأحكام الخاصة بحالة الطوارئ الصحية، الأمر الذي جعل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحث المصدرين على ضرورة مواصلة الالتزام بآجال نشر المعلومات خلال فترة الاضطراب هذه، والتأكيد على واجب الإفصاح عن أية معلومات مهمة للعموم.

إن ضمان الأداء المنتظم للأسواق ولسوق البورصة بشكل خاص، ضروري لتسهيل المعاملات على الأدوات المالية و ضمان سيولتها. وإدراكا منها لمدى خطورة التقلبات المرتفعة لتسعيرات البورصة، اتخذت الهيئة تدبيرين وقائين اثنين؛ التقليل من الحد الأقصى لعبتات التغيير المطبقة على أسعار الأدوات المالية المقيدة من جهة، ومراجعة أوقات التسعير ومعالجة العمليات وتسويتها، من جهة أخرى.

لقد حظيت صناعة التسيير الجماعي أيضا باهتمام خاص نظرًا لبعدها الشمولي في مقارنة المخاطر، إذ تعرضت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة على وجه الخصوص لضغوطات كبيرة بسبب انخفاض الأسعار في سوق البورصة والحاجة المتزايدة للسيولة من طرف بعض المستثمرين وحاملي الحصص، إذ انخفض إجمالي الأصول بشكل طفيف خلال السنة قبل أن يعود لمستواه قبل الأزمة. وفي هذا السياق، وضعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل برنامج تتبع يومي للعمليات

ستظل سنة 2020 مقرونة في الأذهان بتفشي وباء كوفيد-19 وما نجم عن هذه الجائحة من اضطرابات عالمية.

وبالتالي، فإنه من الطبيعي أن ينكب هذا التقرير السنوي على بسط التدابير الخاصة التي اتخذتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال هذه الفترة للاضطلاع بمهامها على الوجه الأكمل والحفاظ على ثقة المستثمرين في السوق وكذا مواصلة إسهامه في تمويل الاقتصاد. لقد أحدثت هذه الأزمة، ذات الطابع الاستثنائي، تغييرات عميقة في المشهد الاقتصادي العالمي؛ حيث بلغ انكماش الاقتصاد العالمي ما يُقدَّر بنسبة 3.3٪ سنة 2020، وهو الرقم الذي كان ليكون أعلى لولا تطبيق تدابير دعم مالي ونقدي غير مسبوق من قبل السلطات العمومية في كل أنحاء العالم.

وفي المغرب، تقلص الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.3٪ سنة 2020 بسبب الأزمة والحجر الصحي الذي فرض، إلا أنه تم احتواء الانعكاسات بفضل إجراءات استعجالية قوية وسريعة تم الإعلان عنها بتعليمات من جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشملت هذه الإجراءات على وجه الخصوص إحداث صندوق خاص لتدبير الوباء، تم توجيه نفقاته إلى دعم الأسر.

بيئي واجتماعي وحاكماتي سنوي. بالإضافة إلى ذلك، خضع 30 متدخلا لمهمة مراقبة ميدانية، بنسبة تغطية بلغت 42%. وأصدرت الهيئة عقوبتين تأديبيتين اثنتين وعقوبة مالية واحدة واقترحت على وزير المالية سحب اعتماد. كما عالجت الهيئة 22 شكوى وفتحت 3 تحقيقات.

وعلى الصعيد الدولي، كثفت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مساهمتها في أشغال سياسة تنظيم السوق. كما أن انتخابها لرئاسة اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (OICV) لهو أحسن شاهد على التزامنا بشأن تنمية أسواق الرساميل على المستويين الوطني والإقليمي. ويعزز هذا المتوقع حضور الهيئة ضمن أجهزة حكمة هذه المنظمة.

وعلى الرغم من الوضعية الاقتصادية التي لا تزال تتسم بأثار الأزمة الصحية، اتسمت انطلاقا سنة 2021 بعلامات انتعاش وتعبئة عامة لصالح الانعاش الاقتصادي. وفي هذا السياق، وضعت الهيئة لمساتها الأخيرة على مخططها الاستراتيجي الثاني للفترة 2021-2023، والذي يتلاءم مع طبيعة مهامها ويتمشى و متطلبات الانعاش.

ومع بزوغ وسائل تكنولوجيا حديثة، أصبحت تيمة الابتكار في صلب النقاش الدائر في الأسواق المالية. وتتمثل إحدى أولويات الهيئة المغربية لسوق الرساميل في دعم الابتكار والفاعلين وتعزيز الإطار التنظيمي الفعال والملائم لمواكبة تطور السوق. ولهذا الغرض، سيكون من الضروري أيضا، تسريع الأشغال التشريعية والتنظيمية لدعم تنمية السوق وإرساء أسس إطلاق أنشطة جديدة.

نزهة حيات الرئيسة

على أصول وخصوم صناديق التوظيف الجماعي وطالبت شركات التسيير بإجراء اختبارات الإجهاد لمراقبة قدرة الصناديق المسيرة على تحمل حالات الضغط الشديد.

وبالإضافة إلى التتبع الوثيق للمتدخلين، تطلبت هذه الظرفية الخاصة أيضا ضرورة العمل المتضافر والرصد المنسق. ولتحقيق هذا الغرض، تم إعداد آلية للتنسيق والتتبع عن كثب بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. ويتمثل الدور الرئيسي لهذه الآلية في التقييم المستمر لانعكاسات الجائحة على الاستقرار المالي وتنسيق العمل بين سلطات الرقابة على الأسواق المالية.

وعلى الرغم من الظرفية الصعبة التي طبعت عام 2020 وطنيا ودوليا، إلا أن مختلف القطاعات الفرعية لسوق الرساميل المغربي (الأسواق الأولية، بورصة القيم، تسيير الأصول، أنظمة التسوية، إلخ.) قد أبانت عن مرونة كبيرة ولم يتأثر أدائها إلا بشكل طفيف.

وبهذا يكون سوق الرساميل قد أثبت متانته وصلابة منظومته، وعلى أنه يتوفر على كل الإمكانيات التي من شأنها تعزيز مساهمته في تمويل الاقتصاد.

وعلى مستوى الهيئة، أدى تفعيل المخطط الاستراتيجي الأول 2017-2020 بشكل أساسي إلى وضع تنظيم جديد، وتعزيز نظام المعلومات، وتقوية التبادل مع المتدخلين في السوق، وهي الإجراءات المختلفة التي مكنت الهيئة المغربية لسوق الرساميل من مواصلة أنشطتها بشكل عادي في سياق الأزمة الصعبة.

وهكذا، سلّمت الهيئة سنة 2020، ست اعتمادات لشركات تسيير (5 شركات تسيير لهيئات توظيف جماعي عقاري وشركة واحدة لتسيير هيئات توظيف جماعي للرأسمال)، وأبدت 3 آراء بشأن اعتماد المقيمين العقاريين ومنحت 75 اعتمادا لهيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة. وبخصوص العمليات المالية، عالجت الهيئة 67 ملفا ومنحت التأشيرات والتراخيص المرتبطة بها.

ومن حيث مراقبة المعلومات، شهدت سنة 2020 دخول حيز التنفيذ إلزامية نشر المصدرين لتقرير



الهيئة المغربية لسوق الرساميل
سنة 2020

1. نظرة موجزة عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تمارس الهيئة المغربية لسوق الرساميل مهام تنظيم سوق الرساميل بموجب أحكام القانون رقم 43.12 المتعلق بإحداث الهيئة.

1.1 المهام

تتمثل مهام الهيئة فيما يلي:

- ضمان حماية الادخار الموظف في الأدوات المالية؛
- السهر على المساواة في معاملة المدخرين، وشفافية ونزاهة سوق الرساميل والإفصاح عن المعلومات المالية للمستثمرين؛
- ضمان حسن سير سوق الرساميل والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية؛
- ضمان احترام الأشخاص والهيئات الخاضعين لمراقبتها للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال؛
- الإسهام في النهوض بالثقافة المالية للمدخرين.

2.1 نطاق التدخل والمتدخلون الخاضعون لرقابة الهيئة

تمارس الهيئة المغربية لسوق الرساميل صلاحيات الرقابة الموكلة إليها من قبل المشرع اتجاه الهيئات والأشخاص الخاضعة لرقابتها. وفي هذا الإطار، تتحقق من احترام هذه الأخيرة للأحكام التشريعية والتنظيمية المنطبقة عليها، خاصة تلك التي تهم:

- العمليات المنجزة على الأدوات المالية، بما في ذلك عمليات الاستحفاظ وعمليات العروض العمومية، والعمليات على سندات الديون القابلة للتداول وإقراض السندات؛
- الوسطاء الماليين (شركات البورصة، شركات تدبير المحافظ المالية، شركات تدبير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، شركات تدبير صناديق التوظيف الجماعي للتسديد، والمرشدون في الاستثمار المالي)؛
- شركات السوق (الشركة المسيرة للبورصة، شركة تدبير السوق الآجلة، الوديع المركزي وغرفة المقاصة للسوق الآجلة)؛
- ماسكو الحسابات؛
- المصدرون الذين يدعون الجمهور الى الاكتتاب؛
- الأشخاص المؤهلون لممارسة إحدى المهام الخاضعة للتأهيل من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وكذلك الأشخاص الذين يقدمون، بحكم أنشطتهم، الدعم للعمليات على الأدوات المالية.

3.1 الاختصاصات والصلاحيات

تضطلع الهيئة المغربية لسوق الرساميل بعدة صلاحيات لممارسة المهام الموكلة إليها، حيث أنها تسهر على ما يلي:

- مراقبة المعلومات والتأشير على بيانات المعلومات؛
- القيام بعمليات مراقبة ميدانية ومراقبة على الوثائق؛
- منح الاعتمادات والتراخيص للمتدخلين؛
- إصدار عقوبات تأديبية ومالية في حال ارتكاب إخلالات؛
- اللجوء للسلطة القضائية المختصة عند ضبط أي حدث من شأنه أن يشكل مخالفة؛
- سن قواعد الممارسة المهنية والأخلاقية من خلال دوريات؛
- مؤازرة الحكومة في تنظيم سوق الرساميل.

4.1 أجهزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تمثل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مؤسسة جماعية تشمل العديد من الأجهزة واللجان ذات صلاحيات محددة. ويمثل مجلس الإدارة والمجلس التأديبي جهازي الحكامة الرئيسيين.

1.4.1 مجلس الإدارة

بالإضافة إلى رئيسته، يتشكّل مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتساوي من ممثلي الإدارة وأعضاء مستقلين يتم اختيارهم على أساس نزاهتهم وكفاءتهم في المجالين المالي والقانوني. ويحدد القانون رقم 43.12 صلاحياته وكذا توزيع الأدوار بين أعضائه ورئاسته.

تركيبة مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل



السيدة نزهة حيات
رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل



السيدة فوزية زعبول
مديرة الخزينة والمالية الخارجية (ممثلة الإدارة)



السيد حسن بوبريك
رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ممثل الإدارة)



السيدة هبة زهوي
مديرة الإشراف البنكي (ممثلة بنك المغرب)



السيد عبد العزيز الطالب
عين بصفة شخصية



السيد عبد العزيز التازي
عين بصفة شخصية



السيد سليمان كشاني
عين بصفة شخصية

مندوب الحكومة

السيد هشام المدغري

يعين من قبل الإدارة، من بين كبار مسؤولي الوزارة المكلفة بالمالية.

مع مراعاة الصلاحيات المسندة للرئيس والمجلس التأديبي، يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات والاختصاصات الضرورية لإدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل وللقيام بالمهام المسندة لها. وفي هذا الإطار، يسهر المجلس على:

- المصادقة على الميزانية السنوية للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- تحديد القواعد والمساطر الجارية على مجلس الإدارة وعلى كافة مستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- دراسة النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- دراسة تقرير مراقب الحسابات/المدقق الخارجي والبت النهائي في ملاحظاته؛
- تحديد، باقتراح من الرئيس، الهيكل التنظيمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل واختصاصات مختلف المديرين؛
- الموافقة على التقرير السنوي للهيئة؛
- إمكانية تقديم طلب للرئيس بغية إجراء تحقيق يدخل في إطار مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ينص القانون المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل على إشراف يُفوض لندوب الحكومة. حيث يسهر هذا الأخير، على وجه الخصوص، على امتثال الهيئة للأحكام التشريعية التي تحكم أنشطتها. ويحضر اجتماعات مجلس الإدارة، بصفة استشارية.

إطار 1 : نشاط مجلس الإدارة

عقدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، سنة 2020، أربع اجتماعات لمجلس إدارتها، تحت رئاسة السيدة نزهة حيات:

25 مارس 2020

- دراسة تقرير لجنة التدقيق للهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 11 مارس 2020؛
- الموافقة على الحسابات المالية لسنة 2019؛
- تخصيص الناتج الصافي للسنة المالية 2019؛
- دراسة تقدّم المخطط التوجيهي لنظام المعلومات (2019-2022) للهيئة؛
- عرض خطة استمرارية نشاط الهيئة خلال جائحة كوفيد19.

25 يونيو 2020

- عرض نشاط الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال فترة الطوارئ الصحية؛
- الموافقة على التقرير السنوي للهيئة برسم السنة المالية 2019؛
- دراسة تقدّم المخطط التوجيهي لنظام المعلومات (2019-2022) للهيئة؛
- عرض أشغال تعديل النظام العام للهيئة؛
- تجديد ولاية رئيس المجلس التأديبي للهيئة.

5 أكتوبر 2020

- الموافقة على النظام الداخلي للجنة مجلس الإدارة؛
- الموافقة على النظام الداخلي للجنة التعيينات والأجور؛
- الموافقة على مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني لمستخدمي الهيئة؛
- تجديد ولاية أعضاء المجلس التأديبي غير القضاة؛
- عرض منهجية وضع الخطة الاستراتيجية للهيئة لفترة 2021-2023؛
- الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة.

23 دجنبر 2020

- دراسة تقرير لجنة التدقيق للهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 51 مارس 2020 ؛
- اعتماد ميزانية الهيئة برسم السنة المالية 2021؛
- دراسة تقدّم المخطط التوجيهي لنظام المعلومات (2019-2022) للهيئة.

1.1.4.1 لجنة التدقيق

أحدث مجلس الإدارة، من بين أعضائه، لجنة للتدقيق يعهد لها بتتبع ما يلي:

- عملية إعداد المعلومات المحاسبية؛
- استقلالية مراقب الحسابات ومدقق الحسابات الخارجي؛
- فعالية أنظمة المراقبة الداخلية وتدابير المخاطر والمراجعة القانونية للحسابات السنوية.

يجوز للجنة التدقيق، بطلب من مجلس الإدارة، دراسة أية مسألة لها علاقة باختصاصاتها، خاصة تلك المتعلقة بمشروع الميزانية والتقارير الخاص بتنفيذها. وبشكل عام، تهم مجالات تدخل اللجنة ما يلي:

- حصر الحسابات السنوية للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
 - كفاءات اختيار مراقب الحسابات ومدقق الحسابات الخارجي والميزانية الخاصة بآتباع كل منهما؛
 - برامج التدقيق الداخلي؛
 - تفعيل التوصيات الصادرة عن مراقب الحسابات والمدققين الخارجيين والتدقيق الداخلي.
- تتشكل لجنة التدقيق من عضوين (2) على الأقل من بين أعضاء مجلس الإدارة. ويتم اختيار رئيس اللجنة من بين الأعضاء المعيّنين بصفة شخصية. يُعتمد في اختيار أعضاء اللجنة على مؤهلاتهم وكفاءتهم في المجالين المالي والمحاسباتي.

تتكون لجنة التدقيق من:

السيد حسن بوبريك
عضو مجلس الإدارة، عضواً باللجنة

السيد عبد العزيز الطالببي
عضو مجلس الإدارة، رئيساً للجنة

إطار 2 : نشاط لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق التابعة للهيئة المغربية لسوق الرساميل، سنة 2020، اجتماعين اثنين:

11 مارس 2020

- استعراض قرارات لجنة التدقيق؛
- دراسة حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم السنة المالية 2019؛
- دراسة تقرير المدقق الخارجي بشأن نظام الرقابة الداخلية للهيئة؛
- دراسة تقرير المدقق الخارجي بشأن القوائم التركيبية لعام 2019؛
- اعتماد تقرير التدقيق الداخلي لعام 2019؛
- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي للسنة المالية 2020.

15 دجنبر 2020

- استعراض قرارات لجنة التدقيق؛
- دراسة مشروع الميزانية لسنة 2021.

2.1.4.1 لجنة التعيينات والأجور

أحدث مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل أيضاً، من بين أعضائه، لجنة للتعيينات والأجور. وتضم:

السيد عبد العزيز الطالببي
عضو مجلس الإدارة، عضواً باللجنة

السيد عبد العزيز التازي
عضو مجلس الإدارة، رئيساً للجنة

2.4.1 المجلس التأديبي

إطار 3 : نشاط المجلس التأديبي

اجتماعات المجلس التأديبي

لم يعرف نشاط المجلس التأديبي سنة 2020 نفس الوتيرة التي عمل بها في السنوات السابقة بسبب الظروف الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كوفيد-19 والإجراءات الوقائية والتقييدية التي رافقت هذه الأزمة.

وإذا كانت حالة الطوارئ أدت إلى نقص في عدد الملفات المحالة على المجلس، فقد كان تأثيرها، من حيث المعالجة، معتدلاً أيضاً. إذ أنه في تاريخ إعلان حالة الطوارئ الصحية، في متم مارس 2020، كان المجلس التأديبي قد أصدر رأيه بشأن كل الملفات المعروضة عليه منذ نهاية عام 2019.

الملفات التي تمت دراستها والآراء المدلى بها

قام المجلس التأديبي، خلال سنة 2020، بالتحقيق في 4 ملفات همت حصرياً إخلالات إدارية، وعقد 7 اجتماعات، وأصدر 3 آراء مطابقة همت عقوبات بسبب إخلالات ورأيا مطابقا واحدا بالحفظ في ملف إخلال.

3.4.1 اللجنة الاستشارية الخاصة بالتأهيل

في إطار إطلاق منظومة التأهيل وتطبيقاً لأحكام المادة 69 من النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل، تم تشكيل لجنة استشارية للتأهيل (CCH). وتتمثل مهام هذه الأخيرة في اقتراح وتقديم الآراء و / أو التوصيات إلى رئيس الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن جميع الأمور المتعلقة بتأهيل المهنيين، ولا سيما:

- برنامج التكوينات المطلوبة؛
- محتوى الامتحانات؛
- قواعد تنظيم الامتحانات وعلى وجه الخصوص مواعيدها وكيفية اجتيازها وطرق تقييمها وشروط النجاح فيها.

وتتكون اللجنة من 3 ممثلين عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل يعينهم رئيس الهيئة، من بينهم رئيس اللجنة وممثلين للجمعيات المهنية للأشخاص المعنويين الخاضعين لإشراف الهيئة.

وفي الوقت الراهن، تضم اللجنة في عضويتها، بالإضافة لممثلي الهيئة المغربية لسوق الرساميل، جمعية شركات التسيير والصناديق الاستثمار المغربية (ASFIM) (ممثلة في رئيسها)، والجمعية المهنية لشركات البورصة (APSB) (ممثلة في رئيسها)، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM) (ممثلة في مديرها العام).

عقدت اللجنة الاستشارية للتأهيل سنة 2020، جلستي عمل ودرست عدة مواضيع، طرحت من بينها ثلاثة مواضيع للنقاش والاقتراحات.

- برنامج التكوين: يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج، الذي تكفلت به الجمعيات المهنية الممثلة في اللجنة الاستشارية، في الارتقاء بالمستوى العام من خلال تكوين مؤسس على المعرفة المرجعية (المنهج الدراسي) المطلوبة من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
- قامت اللجنة الاستشارية للتأهيل (CCH) بانتظام بفحص حالة تقدم هذه الدورة التكوينية والتأكد من جودة الروابط بين التكوين (البرنامج البيداغوجي، والسير العام للعملية، إلخ) ومنظومة التأهيل (برمجة دورات الامتحان، وبرمجة الامتحانات التجريبية، وما إلى ذلك).

كيفية تنظيم دورات الامتحان: فقد تسببت القيود التي فرضتها حالة الطوارئ الصحية في عرقلة برنامج دورات التأهيل لسنة 2020. لكن، وعلى الرغم من هذه القيود، وبفضل تعديل الجدول الزمني والفضاءات المخصصة للامتحانات، تم تنظيم دورتين لفائدة 109 مرشح.

• شهادات دولية: تجدر الإشارة إلى أن خطة تفعيل منظومة التأهيل تنص على استحداث شهادات دولية لمهمني مسير محفظة أدوات مالية ومحلل مالي. ويقوم الأعضاء بفحص مختلف الخيارات المتاحة للحصول على شهادات دولية تستجيب لمعايير الاعتراف الدولي وبشكل يتوافق مع وحدة التكوين المحلية.

4.4.1 المجلس العلمي

• المهام

تم استحداث المجلس العلمي بغرض تعزيز دور الهيئة في تطوير السوق المالية المغربية، فهو مدعو للإسهام في التفكير في القضايا المتعلقة بالأسواق وبالتنظيم، وتوفير المساندة للبحث الأكاديمي في المجالات التي تتدخل فيها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

المهام الرئيسية للمجلس العلمي هي:

- إطلاع الهيئة على وضعية البحث الأكاديمي في مجال الأسواق المالية والتنظيم؛
- تعزيز اليقظة الاستراتيجية؛
- إنتاج الدراسات حول المواضيع المرتبطة بهذه المجالات وتأطيرها وملاءمتها مع الوضعية المغربية؛
- الإسهام في عملية التفكير بشأن إشكاليات الأسواق والتنظيم في إطار المنتقيات والندوات والمجالس العلمية للهيئة.

• التركيبة

يشترك في رئاسة المجلس العلمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل:

السيدة نزهة حيات، رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛

السيد سليمان كثناني، عضو مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، نائب رئيس وأستاذ بجامعة كوليبيا (نيويورك)، وخبير الهندسة المالية، والبيانات الضخمة، ومالية المقاولات والاقتصاد الصناعي.

ويضم المجلس العلمي في عضويته أيضا:

السيدة رجاء أبو العيش، أستاذة بالمدرسة المحمدية للمهندسين، جامعة محمد الخامس - الرباط، خبيرة في الرياضيات التطبيقية، وتدبير المخاطر، والهندسة المالية والمالية التشاركية؛

السيدة نجاة المكاوي دو فريتاس، مدرسة باحثة بجامعة دوفين باريس للعلوم والآداب وباحثة لدى منتدى البحوث الاقتصادية، وخبيرة في تدبير المخاطر، وسلوكيات التراكم المالي وسياسة الاستثمار للمستثمرين المؤسساتيين؛

السيدة هيليت جيمان، أستاذة الرياضيات المالية بجامعة بيركبيك (لندن) وجامعة جون هوبكنس (واشنطن)، وتعمل منذ 2008 كمتعاونة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط وعدة شركات نفطية، وخبيرة في مجالات العقود الأجلة والخيارات والمواد الأولية؛

السيد كريستيان دو بويسيو، أستاذ فخري بجامعة باريس 1 (بانطيون- سوربون)، رئيس سابق لمجلس التحليل الاقتصادي، وعضو سابق بهيئة جمعية القروض الصغرى فرنسا، وخبير في القضايا النقدية، والتنظيم البنكي والمالي والإدماج الأوروبي (اليورو، الاتحاد البنكي، إلخ).

السيد كريم العيناوي، خبير اقتصاد، رئيس مجموعة التفكير "المركز السياسي للجنوب الجديد"، وعميد كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد السادس المتعددة التقنيات ومستشار الرئيس المدير العام لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط؛

السيد إسوف سوماري، أستاذ كرسي ومدير مختبر الهندسة المالية بجامعة لفال (كيبك)، وخبير في المالية، والهندسة المالية، وتدبير المخاطر والمالية الدولية.

إطار 4 : نشاط المجلس العلمي

عقد المجلس العلمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل، سنة 2020، ثلاث جلسات عمل برئاسة السيدة نزهة حيات والسيد سليمان كشاني. أهم المواضيع التي تم التطرق إليها تشمل تنظيم المجلس وتحضير برنامج عمله. وبعد اعتماد النظام الداخلي للمجلس وطريقة عمله، ركز الأعضاء أعمالهم على تحضير برنامج العمل بهدف تحديد صيغ إسهام أعضائه والمواضيع ذات الأولوية والتخطيط للأعمال. وقد تم تحديد سلسلة أولى من المواضيع تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- الرهانات المرتبطة بإشكالية الادخار بعد فترة الكوفيد؛
- تنظيم سوق الرساميل ازاء تحديات التقنيات الجديدة؛
- الإدماج المالي : كيف يمكن تحفيز القطاع المالي على تطوير عرض أكثر ملاءمة للعموم؟
- تمويل البنية التحتية في أفريقيا؛
- التمويل التشاركي، رافعة لتنمية سوق الرساميل؛
- التنظيم الشمولي: أية مراجعة في ظل الأزمة الحالية؟
- استخدام التكنولوجيا المالية و قواعد البيانات المتسلسلة والرقمنة: ما هو تأثير الأزمة؟
- دور البنوك في تطوير أسواق الرساميل.

ناقش المجلس أيضًا صيغ إسهام أعضائه وقرر أن تكون الإسهامات في برنامج العمل الأول كالتالي:

- تنظيم ندوات عبر الإنترنت بمشاركة أعضاء المجلس؛
- إطلاق جائزة للبحث تكافئ الباحثين الشباب في مجال الأسواق المالية؛
- مساهمات كتابية حول المواضيع ذات الأهمية للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- تنظيم محاضرة كل سنتين حول مواضيع تهم سوق الرساميل.

وشارك المجلس، سنة 2020، في تنظيم ندوة عبر الإنترنت حول الشمول المالي وصادق على قواعد إطلاق جائزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل للبحث المقرر إطلاقها سنة 2021.

ندوة عبر الإنترنت حول الإدماج المالي

استضافت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ندوة عبر الإنترنت حول الإدماج المالي في أكتوبر 2020. وقد مثلت هذه الندوة عبر الإنترنت، التي نشطها أعضاء من المجلس العلمي للهيئة، فرصة لمواصلة النظر في دور وتحديات الإدماج المالي في المغرب.

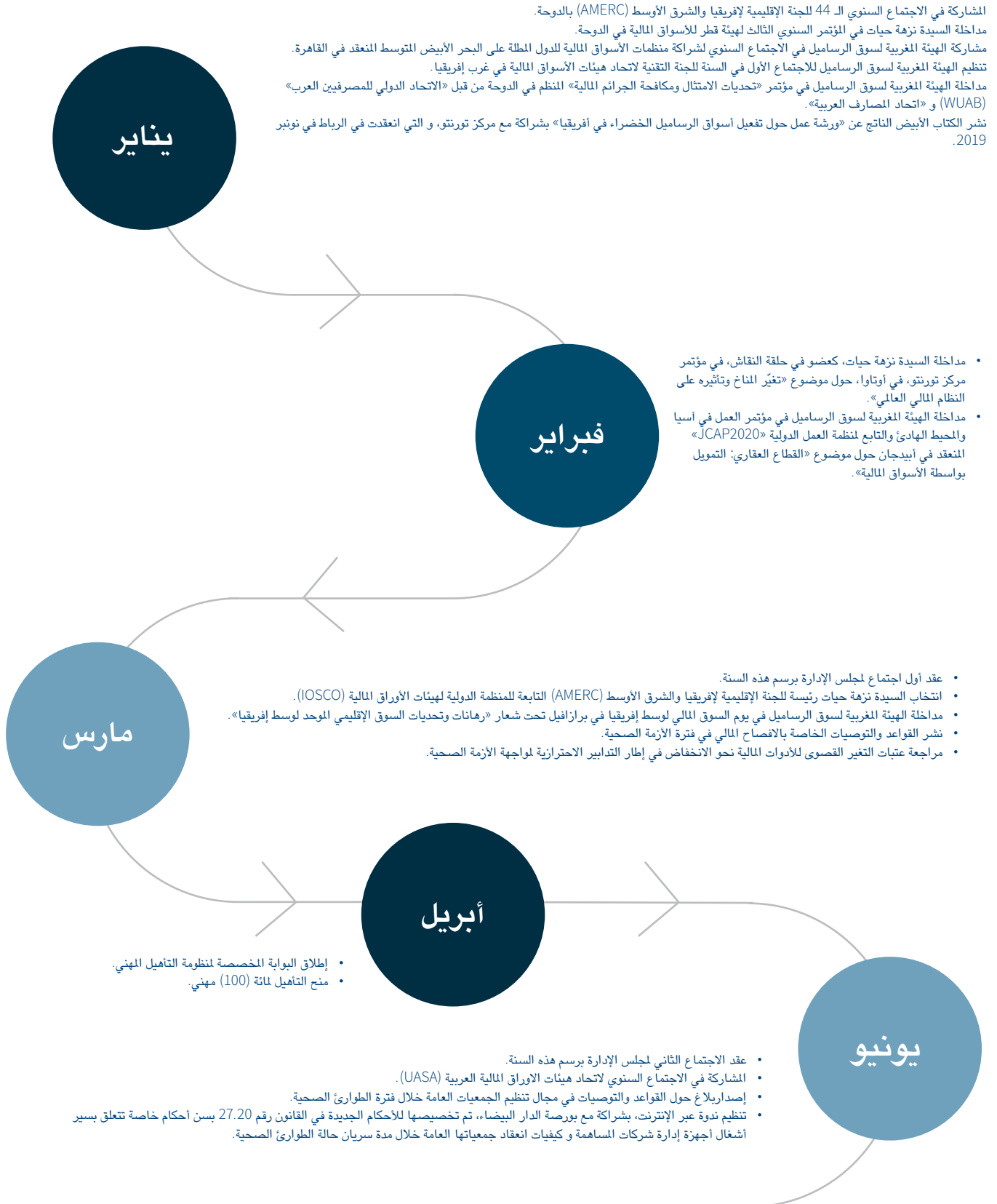
وقد ناقشت الندوة عبر الإنترنت، الفائدة من الإدماج المالي وركائزه، وكذا آثاره الإيجابية على التنمية والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أتاحت الندوة فرصة لمناقشة الوضع الحالي للإدماج المالي في المغرب والعوائق التي تواجهه. وتم في الأخير، اقتراح تدابير مصاحبة لتعزيز الشمولية.

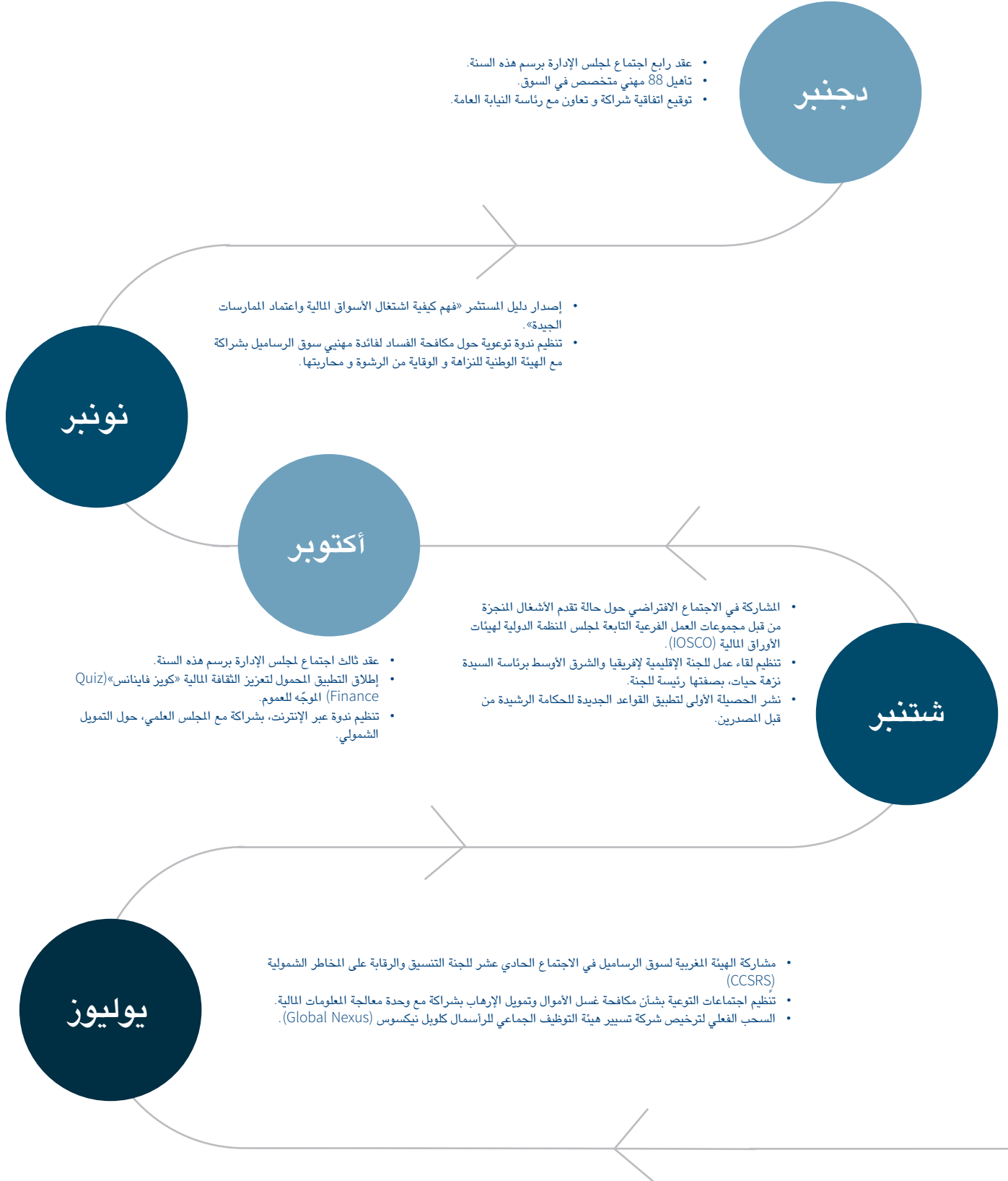
جائزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل للبحث العلمي

من أجل تطوير البحث العلمي والابتكار، تعترز الهيئة المغربية لسوق الرساميل إطلاق، بدعم من مجلسها العلمي، جائزة للبحث في المواضيع الاقتصادية والمالية ذات الأهمية بالنسبة للمنظم. وتشمل هذه المواضيع، على وجه الخصوص، التمويل للمدى الطويل من خلال الأسواق، والسوق الآجلة وغرفة المقاصة، وتدبير الأصول، والبنية الصغرى للأسواق المالية، وما إلى ذلك.

وسيتيم منح هذه الجائزة للفائز بعد انتقاء ملفات المرشحين من قبل المجلس العلمي وأعضاء لجنة تحكيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل .

2. الأحداث البارزة





3. التطورات المؤسسية

1.3 أشغال لجنة المخاطر والرقابة الداخلية

- تهتم لجنة المخاطر والرقابة الداخلية بتحديد سياسة تدبير المخاطر في الهيئة المغربية لسوق الرساميل والسهر على تفعيلها. وقد عقدت هذه اللجنة، سنة 2020، أربعة اجتماعات تمحورت مواضيعها، بشكل أساسي، حول:
- تتبع تطبيق المقاربة القائمة على المخاطر في إطار عمليات مراقبة المتدخلين في السوق ومقاولاته ودراسة الخرائطية الموطدة للمخاطر ذات الصلة؛
 - المصادقة على تقارير تقييم المخاطر الشمولية نصف السنوية، وعلى تقرير الاستقرار المالي لعام 2019 وكذا الملحق به الخاص بتأثير جائحة كوفيد19؛
 - تتبع تنفيذ الإجراءات التي قررتها لجنة المخاطر والرقابة الداخلية وكذا الأوراش التي تنجزها الهيئة المغربية لسوق الرساميل في إطار خارطة طريق الاستقرار المالي.

2.3 تدبير المخاطر المتعلقة بالمساطر الداخلية

بعد أن شهدت سنة 2019 عملية وضع خرائطية المخاطر المتعلقة بالمساطر الداخلية للهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا تحديد خطة عمل لمعالجة المخاطر ذات الأولوية، تم وضع، سنة 2020، مسطرة للتتبع وضمان تفعيل خطة العمل المذكورة بهدف الحد من تعرض الهيئة لمخاطر معينة. وبالموازاة مع ذلك، تم تتبّع الحوادث ضمناً لمعالجتها من خلال إجراءات تصحيحية ووقائية وإدراجها في تقييم المخاطر.

3.3 اعتماد آلية النمذجة

- من أجل دعم مشروعها لإنشاء نظام مرجعي وثائقي داخلي للمساطر والإجراءات وخطة التحول الرقمي الخاصة بها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020، باعتماد حل «ميغا-أوبيكس» (MEGA-HOPEX) لغرض توفرها على أداة عالية الأداء تمكنها من:
- وضع خرائطية لمساطر وإجراءات المؤسسة ونمذجتها وترشيدها؛
 - وضع وصف للرسومات التقنية والتطبيقية لأنظمة المعلومات؛
 - تحسين الرؤية بشأن طرق أداء عمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ونظامها المعلوماتي.

4.3 إطلاق التطبيق المحمول لتعزيز الثقافة المالية «كوزين فاينانس»

في إطار استراتيجيتها الخاصة بالثقافة المالية ويهدف تعزيز استخدام الأدوات الرقمية، أطلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تطبيقاً محمولاً للرفع من مستوى الثقافة المالية لدى المدخرين. ويتخذ التطبيق شكل لعبة-استبيان تفاعلية تتناول أسئلة في مجال المعرفة المتعلقة بسوق الرساميل المغربي ويتمثل هدفها الرئيسي في تمكين الجمهور من التعرف على المفاهيم الأساسية لسوق الرساميل. هذا التطبيق المحمول متاح في منصات جوجل وأبل باللغتين الفرنسية والعربية.

5.3 تحسين الأداء الوظيفي لنظام التبادل والإشراف لهيئة السوق «سيزام»

تمثل منصة «سيزام» حلاً للتبادل والإشراف على السوق المالية تم إطلاقه سنة 2014. وتُمكن المتدخلين في السوق ومقاولاته من التواصل مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل بطريقة مهيكلة وتلقائية، سواءً في إطار طلبات التراخيص أو فيما يخص رفع التقارير. وبما أن مساطر هيئة التنظيم تتطور باستمرار بسبب تتبعها لنمو سوق الرساميل، فهذا يؤثر بشكل دائم على وظائف الهيئة وتنظيمها. ولدعم هذا التطور، تم إطلاق مشروع الارتقاء الوظيفي لأداة «سيزام» من أجل:

- بدء إصدار تقارير جديدة بعد اعتماد الدورية الجديدة رقم 03.19 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية؛
- تفعيل التنظيم الجديد للهيئة المغربية لسوق الرساميل على مستوى المساطر؛
- إعداد أداة لتتبع أنشطة المسؤولين؛
- إدراج التقارير الخاصة بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

6.3 أمن النظام المعلوماتي

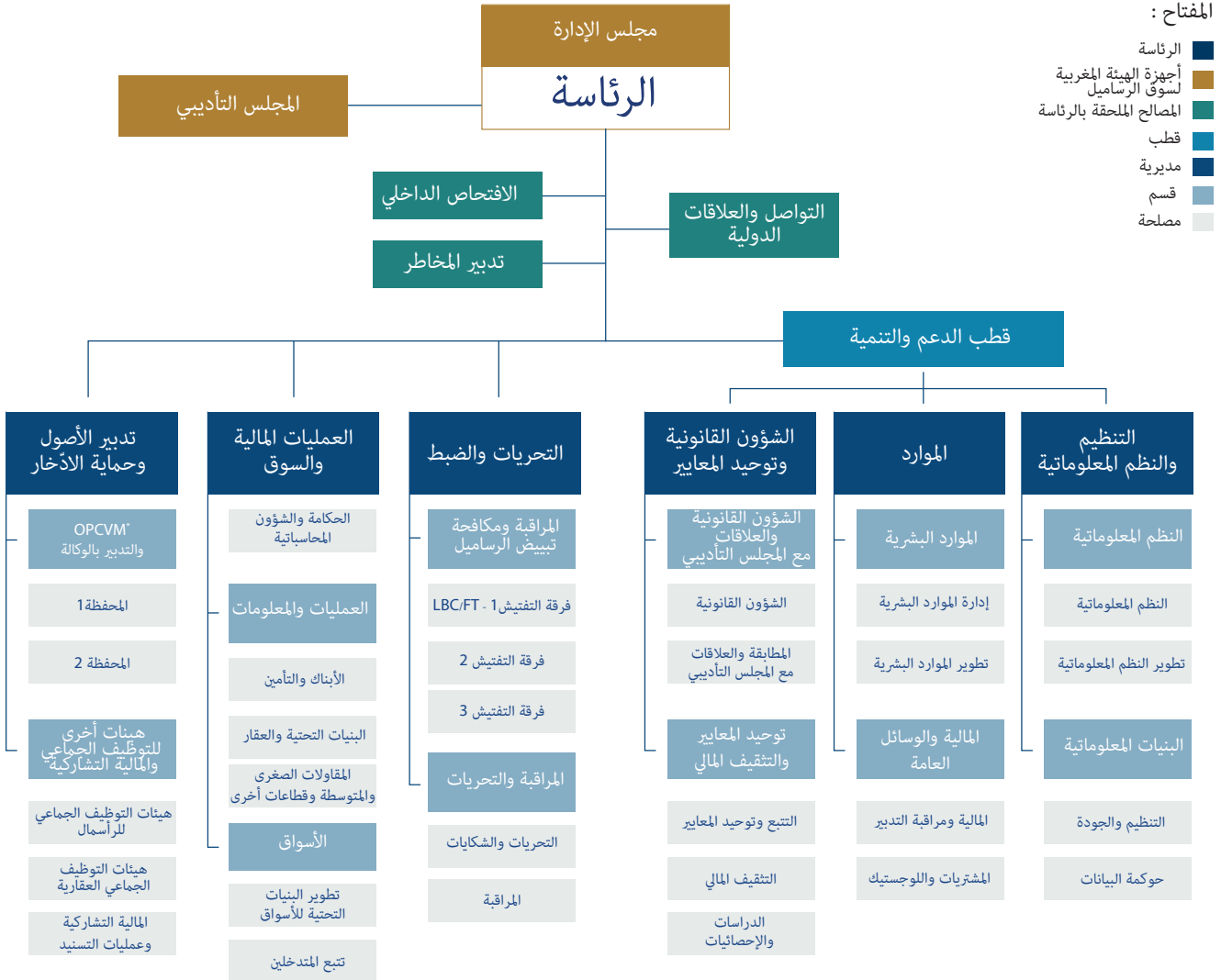
إدراكاً منها للمخاطر والتحديات المرتبطة بأمن النظم المعلوماتية، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، سنة 2020، بإنجاز مشروع لتدقيق أمن نظامها المعلوماتي (التقني والتنظيمي)، وفقاً للجدول الزمني المحدد، وذلك من أجل:

- تقييم مقاومة نظامها المعلوماتي للهجمات المعلوماتية؛
- تقييم فعالية وسائل وأدوات أمن النظام المعلوماتي المطبقة؛
- تحديد سبل التحسين وخطط المعالجة؛
- الامتثال للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

وفي هذا الإطار، قامت الهيئة سنة 2020 بمراجعة سياسة أمن نظامها المعلوماتي طبقاً للأنظمة المعمول بها ولأفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني. كما أنها نظمت عدة حملات توعية بالأمن السيبراني لفائدة كل مستخدميها.

4. الحصيلة الاجتماعية

على الرغم من السياق الصحي والقيود ذات الصلة، تمكّنت الهيئة المغربية لسوق الرساميل من تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز مواردها البشرية من خلال تنفيذ خطة التشغيل والتكوين الخاصة بها. وقد ساهم في ذلك بشكل كبير، الطابع غير المادي لعمليات الموارد البشرية (منصة رقمية للتوظيف، تنظيم المقابلات عن طريق الفيديو، وما إلى ذلك) واستخدام الأدوات الرقمية.



OPCVM* هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

1.4 عدد المستخدمين

مراعاة لتسريع عملية التحول الرقمي برسم سنة 2020، ولأجل دعم مشاريع الهيئة المغربية لسوق الرساميل في هذا الاتجاه، نصف عمليات التوظيف انصبت على كفاءات في مجال التنظيم والنظم المعلوماتية.

جدول 1 : تطور عدد المستخدمين بين 2016 و 2020

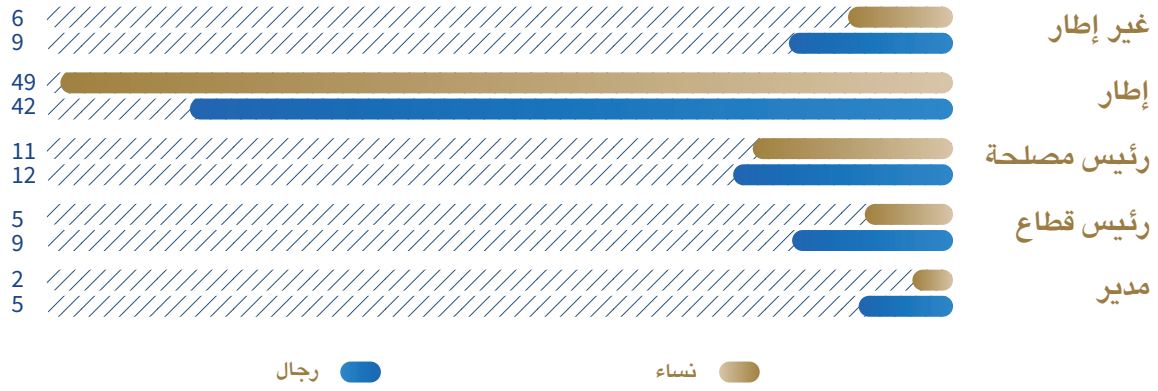
2020	2019	2018	2017	2016
151	131	107	88	84

جدول 2. التوزيع العام لعدد المستخدمين في 31 دجنبر 2020

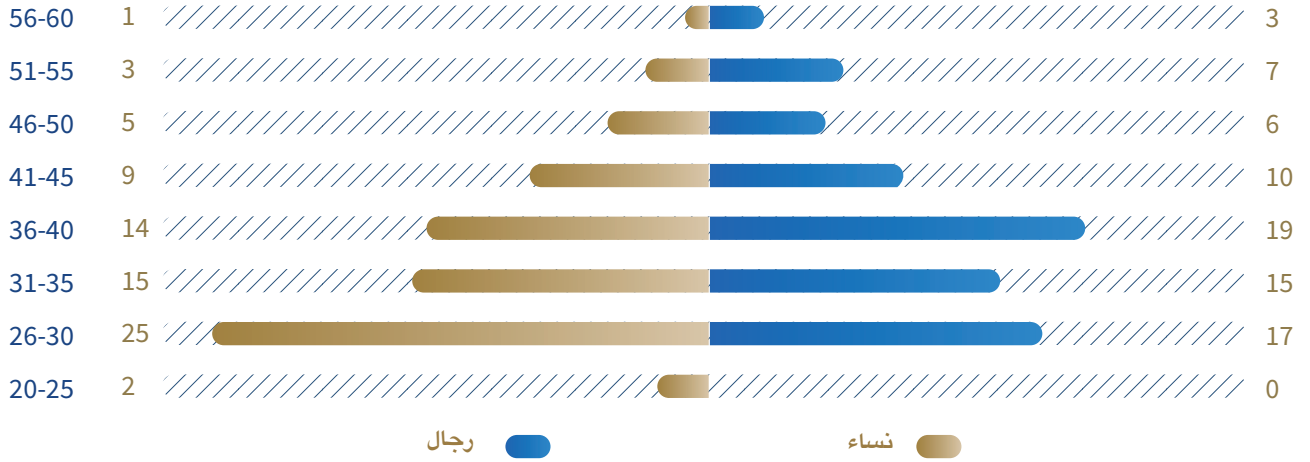
المستخدمين	%
الرجال	52%
النساء	48%
المجموع	100%

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

رسم بياني 1. توزيع المهام حسب النوع



رسم بياني 2. هرم الأعمار



2.4 التكوين

استفاد 90٪ من المستخدمين سنة 2020 من دورة تكوينية واحدة على الأقل في مختلف المواضيع. وقد تم إنجازها بفضل الرقمنة والتكوين عن بعد. وهمت التكوينات مجموعة واسعة من المجالات من أهمها:

- تنظيم السوق المالية؛
- التكنولوجيا المالية؛
- مالية المقاولات؛
- اللغات الأجنبية؛
- التنمية الشخصية وبناء القدرات، خاصة من خلال تنفيذ أورش همت التدريبات والدعم لمستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال مرحلة الأزمة الصحية.

جدول 3 : مؤشرات تكوين المستخدمين

عدد المستخدمين الذين استفادوا من تكوين واحد على الأقل	136
العدد الإجمالي للتكوينات	39 (تكوينات في المهن، نظام المعلومات ، تدريبات التنمية الشخصية)

3.4 المساهمة في تكوين وقابلية التشغيل للطلبة الشباب وخريجي التعليم العالي

تميزت سنة 2020 كذلك بمتابعة الهيئة المغربية لسوق الرساميل مساهمتها في هذا المجال، من خلال استقبال متدربين من مختلف أسلاك التعليم العالي العمومي والخصوصي، لتمكينهم من اكتشاف البيئة المهنية والاستفادة من خبرة المشرفين على تدريباتهم، وتحسيسهم بالمسؤولية بشأن مواضيع ذات قيمة مضافة لسيرتهم الأكاديمية وخطة مسارهم المهنية. في هذا الإطار، استقبلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل 26 متدرباً ، 42٪ منهم كانوا في فترات تدريبات نهاية الدراسة، وتم التركيز فيها على التطبيق وتعميق معارفهم وكذلك على أشغال البحث والتحليل والدعم حول أنشطة المؤسسة.

إطار 5: الهيئة المغربية لسوق الرساميل، إدارة مسؤولة وملتزمة

تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتطوير وتعزيز الحكامة الرشيدة والتمويل المستدام والممارسات المسؤولة اجتماعياً. وهي المحاور الأساسية التي تندرج في الرؤية الاستراتيجية وتؤدي إلى إنجازات ملموسة.

التزام الهيئة بشأن تعزيز التنمية المستدامة

يمثل التمويل المستدام أحد الأولويات الاستراتيجية للهيئة. فنحن نعمل، في إطار نشاطنا كهيئة تنظيم، على تطوير الممارسات التي تشجع على تعميم ومراعاة تحديات الاستدامة من قبل المصدرين، كما أننا نشارك في تطوير إطار عمل ملائم لتعبئة الرساميل لصالح الأنشطة الأكثر استدامة، وندعم أي عمل يهدف إلى تعزيز التمويل المستدام. وينعكس هذا الالتزام في سلسلة من الإجراءات والمبادرات، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي:

- الالتزام داخل العديد من الهيئات الدولية: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ، «مبادرة البورصات المستدامة» - للأمم المتحدة ، «الشبكة المصرفية المستدامة» ، إلخ ؛
- إطلاق دلائل بيداغوجية وتأطيرية (سندات النوع، والسندات الخضراء، والسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة) ؛
- المشاركة في تعزيز التمويل المستدام لدى هيئات تنظيمية أخرى بهدف الرفع من التعبئة الدولية: الاتفاقات الثنائية التي تشمل محور التنمية المستدامة، تدبير منصة «تعهد مراكش»، نشر الكتاب الأبيض حول برنامج التأسيس لأسواق الرساميل الخضراء في أفريقيا، بشراكة مع مركز تورنتو ؛
- دعم الإصدارات الأولى للسندات الخضراء.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل، مشغّل مسؤؤل اجتماعياً

- تقوم مقارنة الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن قابلية التشغيل على الاستدامة. ومن بين محاورها الرئيسية، نذكر ما يلي:
- تنمية المهارات ودعم التطور الوظيفي؛
 - الاهتمام بالمساواة المهنية وبالجدارة من خلال اعتماد أنظمة إدارة حديثة موجهة نحو «الأهداف»؛
 - تشجيع الأعمال التي تعزز التماسك الاجتماعي (اتفاقية الأطر، ممارسة الأنشطة الرياضية أو الترفيهية، التكوينات في مجال التنمية الشخصية، إلخ)؛
 - الاهتمام بالتكافؤ بين الجنسين (52٪ / 48٪ في 31 ديسمبر 2020).

التزام الهيئة بالحكمة الرشيدة

- فيما يتعلق بالحكمة الرشيدة، تُركّز الهيئة المغربية لسوق الرساميل على المقاربة الجماعية وتعتمد في تنظيمها على العديد من اللجان داخلية أو مُوسَّعة، تنبثق عن مجلس إدارتها، وتتكلف بمجال معين. وفي هذا السياق، نذكر على سبيل المثال:
- لجنة التدقيق (الهيئة المغربية لسوق الرساميل وأعضاء مجلس الإدارة)؛
 - لجنة المخاطر (الهيئة المغربية لسوق الرساميل)؛
 - لجنة الموارد البشرية والتنظيم (الهيئة المغربية لسوق الرساميل)؛
 - لجنة الإدارة (الهيئة المغربية لسوق الرساميل)؛
 - لجنة تتبع عمليات المراقبة (الهيئة المغربية لسوق الرساميل)؛
 - اللجنة الاستشارية الخاصة بالتأهيل المهني (الهيئة المغربية لسوق الرساميل والجمعيات المهنية).

5. الوضعية المحاسبية والمالية

تنجز حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل وفقاً لمقتضيات الدونة العامة للتنميط المحاسبي حسب النموذج العادي، وتتم المصادقة عليها من قبل مدققين خارجيين مستقلين، يقوم مجلس الإدارة بتعيينهم.

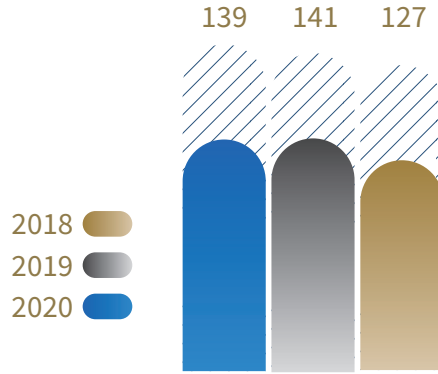
1.5 منتجات الاستغلال

انخفضت منتجات الاستغلال سنة 2020، بنسبة 1٪ لتستقر في قرابة 139 مليون درهم مقابل 141 مليون درهم سنة 2019.

وتتميز منتجات الاستغلال بانخفاض العمولة على العمليات المالية والرسم شبه الضريبي، الذين انخفضا على التوالي بنسبتي 68٪ و 22٪ مقارنة بعام 2019.

في حين، واصلت العمولة على صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ارتفاعها مسجلة زيادة بنسبة 7٪ مقارنة بعام 2019.

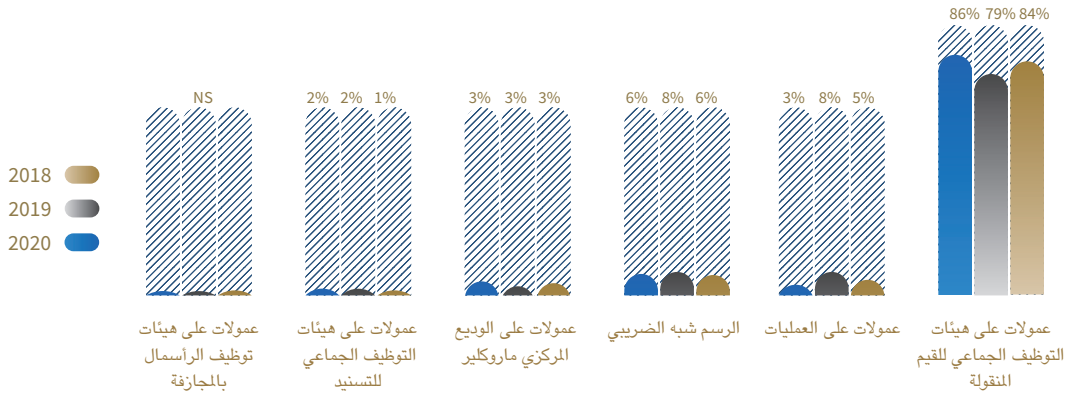
رسم بياني 3: تطور منتجات الاستغلال (بملايين الدراهم)



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وزادت نسبة العمولة على صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والتي بلغت 86% من منتجات استغلال المؤسسة. وانخفضت نسبة العمولة على العمليات المالية والرسم شبه الضريبي إلى 9% سنة 2020 مقابل 16% سنة 2019.

رسم بياني 4: تركيبة منتجات الاستغلال



(NS*) : غير معبر

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2.5 المنتجات المالية

انخفضت المنتجات المالية بنسبة 24% سنة 2020 لتستقر في 3,7 مليون درهم مقابل 4,9 مليون درهم عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الوعاء المالي التي يتم توظيفها.

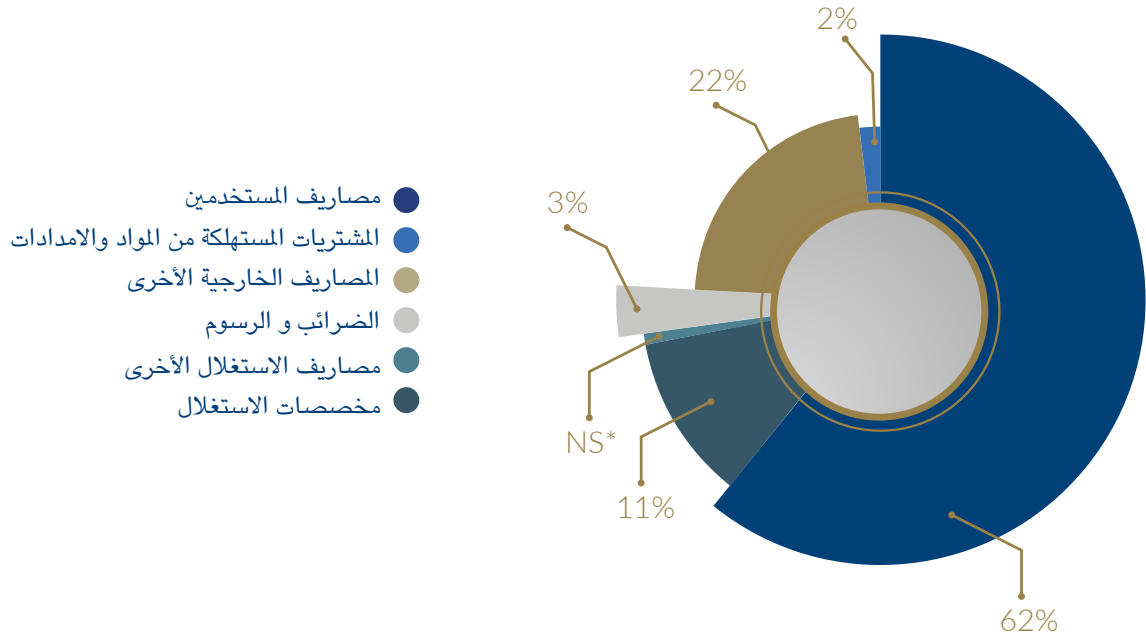
3.5 تحملات الاستغلال

ارتفعت تحملات استغلال الهيئة المغربية لسوق الرساميل، سنة 2020، بنسبة 14% لتقارب 119 مليون درهم مقابل 105 مليون درهم عام 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع في مصاريف المستخدمين نتيجة تفعيل خطة التشغيل، وفي مخصصات الاستغلال الخاصة بالاستهلاك، لغرض تغطية مساهمة الهيئة في الصندوق الخاص كوفيد 19 وكذا إلى ارتفاع الضرائب.

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت المصاريف الخارجية بمقدار 3,6 مليون درهم.

وتتشكل تحملات الاستغلال بشكل رئيسي من مصاريف المستخدمين والمصاريف الخارجية التي تمثل ما يقارب 84% من إجمالي تحملات استغلال.

رسم بياني 5: تركيبة تحملات الاستغلال



(*) : غير معبر

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4.5 نتيجة الاستغلال

وحققت الهيئة، سنة 2020، نتيجة استغلال ونتيجة صافية مربحة بلغت على التوالي 20,17 و 15,38 مليون درهم.

5.5 | لأموال الذاتية

انخفضت الأموال الذاتية والمعتبرة في حكمها للهيئة المغربية لسوق الرساميل بنسبة 5٪ لتستقر في 237,5 مليون درهم نتيجة مساهمة الهيئة في الميزانية العامة للدولة بمبلغ 27 مليون درهم مقابل نتيجة صافية بلغت 15,4 مليون درهم.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال فترة
الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد - 19

تأثرت سنة 2020 بشدة بآثار أزمة صحية كبيرة. فقد أدى وباء كوفيد19 إلى ضغوط كبيرة على النسيج الاقتصادي وسوق الرساميل، مما استلزم اعتماد تدابير مصاحبة قوية، من شأنها الحفاظ على الأداء السليم للأسواق وعلى الأنشطة والدفع بدناميكية الانتعاش الاقتصادي.

وإدراكاً منها للصعوبات الكبيرة التي يواجهها المتدخلون في استمرار أنشطتهم في ظل ظروف مُعقّدة بشكل استثنائي ومقيدة الى حد كبير، تجندت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشكل قوي لمواكبتهم. وقد كان تحرك الهيئة مدفوعاً بالرغبة في الإبقاء على جميع الأسواق مفتوحة من أجل ضمان استمرار الأنشطة في ظل أفضل الظروف الممكنة.

1. المساهمة المالية للهيئة المغربية لسوق الرساميل

قدمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في 20 مارس 2020، مساهمة مالية بمبلغ 15 مليون درهم للصندوق الخاص بتدبير فيروس جائحة كورونا كوفيد19.

ومن خلال هذه المبادرة، انخرطت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في روح التضامن الذي أرادته جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لغرض مواجهة التكاليف الصحية الناجمة عن هذا الوباء ودعم القطاعات والأفراد المتأثرين بشكل كبير.

2. التدابير والتوصيات خلال أزمة كوفيد - 19

في أعقاب تداعيات الأزمة الصحية كوفيد19 والتغيرات التنظيمية الناجمة عن الحجر، اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خطة تدخل شاملة لضمان الأداء السليم لسوق الرساميل والحفاظ على أنشطة البنى التحتية والمتدخلين في السوق. كما تبنت الهيئة أسلوباً جديداً في التنظيم، مزدوج الهدف: متابعة كافة أنشطتها من جهة، وحماية صحة مستخدميها من جهة أخرى.

وبالموازاة مع التدابير التي وضعتها الحكومة لتدبير الأزمة، حددت الهيئة المغربية لسوق الرساميل الإجراءات التي يتعين تنفيذها والإمكانيات التي يجب اعتمادها في الميدان:

- إعداد دلائل وتدابير خاصة بكوفيد؛
- إعادة توزيع الموارد المادية؛
- تنظيم العمل عن بعد والحضوري في المقرات؛
- اقتناء واعتماد معدات جديدة للإعلاميات والاتصالات (أجهزة الكمبيوتر المحمولة، الربط بالإنترنت، إلخ)؛
- اقتناء نظام جديد لعقد اللقاءات عبر الفيديو (التجهيزات والمعدات)؛
- تعزيز أمن ومرونة النظام المعلوماتي للهيئة؛
- توعية المستخدمين بالهيئة؛
- اعتماد أدوات التعاون، إلخ؛

بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد آلية للتنسيق والتتبع عن كثب بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من أجل التقييم المستمر لآثار كوفيد19 على الاستقرار المالي.

• استمرار نشاط الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وضعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بروتوكول عمل عن بعد لمعظم مستخدميها وتم تزويدهم بالموارد اللازمة للقيام بمهامهم.

• استمرارية أنشطة المتدخلين في السوق والبنى التحتية

حرصاً منها على دعم المتدخلين، سهرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، أثناء الأزمة الصحية، على ضمان التتبع الوثيق للمتدخلين الخاضعين لمراقبتها من أجل مساعدتهم على نشر خطة استمرارية أنشطتهم، حيث أنه، بالنظر إلى الظروف الاستثنائية، راهنت الهيئة على أن يركز المتدخلون في السوق جهودهم على استمرارية أنشطتهم في ظل احترام نزاهة الأسواق. وتبعاً لذلك، قامت الهيئة، من بين أمور أخرى، بتعزيز سبل التدقيق وبتكييف أساليب رفع بعض التقارير من قبل المتدخلين.

• تسعير الأدوات المالية في البورصة

بسبب تزايد تقلبات أسعار الأدوات المسعرة في بورصة الدار البيضاء، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتطبيق تدبيرين اثنين، خاصة تقليص عتبات التغير القصوى المطبقة على الأدوات المالية المتداولة في البورصة وتعديل فترات التداول، والمعالجة، والتسوية الخاضعة لها العمليات على الأدوات المالية.

• دعم المصدرين في تفعيل التزاماتهم المتعلقة بالمعلومات

إدراكاً منها لصعوبات الكبيرة التي تواجهها الشركات في ظل الأزمة الصحية، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتذكير المصدرين الذين يقومون بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب ببعض الالتزامات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتواصل المالي. وهكذا، وعلى ضوء السياق، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتذكير المصدرين بالتزاماتهم المتعلقة بالافصاح عن المعلومات وبأجال نشرها، وأهمية الإعلان عن أي معلومة هامة، وضرورة استخدام المنصات الإلكترونية للجراند الخول لها نشر الإعلانات القانونية.

• تنظيم الجمعيات العامة خلال فترة الأزمات الصحية

من أجل ضمان استمرار سير عمل الجمعيات العامة خلال فترة الطوارئ الصحية، قام المشرع بتكييف القواعد المتعلقة بعقد اجتماعات أجهزة الإدارة والجمعيات العامة لشركات المساهمة. وهكذا، أدخل القانون رقم 27.20 تدابير استثنائية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتذكير المصدرين بأن القانون السالف الذكر، يخول لجميع شركات المساهمة، عقد جمعياتها العامة عن طريق ندوات بالفيديو. ولهذه الغاية، ذكرت الهيئة بالكيفيات الواجب مراعاتها من قبل المصدرين، وقدمت بعض التوصيات منها التوفر على وسائل تقنية موثوقة، وتزويد المساهمين الذين يطلبون ذلك باستمارات للتصويت عبر البريد، والتواصل بشكل متزايد بشأن كيفيات عقد الجمعية العامة، إلخ.

• التنميط المحاسبي والتدقيق

أبلغت الهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدرين بالقرارات التي اتخذتها هيئات التنميط المحاسبي والتدقيق في سياق الأزمة الصحية. إذ يحتاج المستثمرون والمتدخلون الآخرون لمعلومات مالية شاملة، بما في ذلك ما يخص تأثيرات الوباء على الوضعية المالية للمصدرين وتوقعاتهم.

وهكذا، قام المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، في 29 أبريل 2020، بنشر رأيه رقم 13 الذي يوضح الآثار المحاسبية لوباء كوفيد19. ويحدد الرأي المذكور كيفيات مراعاة تأثير الوباء على الحسابات، وكذا المعلومات المحددة التي سيتم تضمينها في بيان المعلومات الإضافية (ETIC) في هذا الصدد.

وبالمثل، اعتمدت هيئة الخبراء المحاسبين، في اجتماعها بتاريخ 9 أبريل 2020، المبادئ التوجيهية المتعلقة بآثار ووباء كوفيد19 على مهمة تدقيق القوائم التركيبية. وتعتبر المبادئ التوجيهية المذكورة أن جائحة كوفيد 19 تدخل في فترة ما بعد حصر الحسابات، وتحدد العناية الواجب اتخاذها من قبل مراجعي الحسابات من أجل تواصل مالي مناسب.

الفصل الأول: الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومحيطها بالأرقام

إطار 6 : مؤشرات سوق الرساميل

2020

سوق البورصة	
76	عدد الشركات المدرجة
584,97	رسملة البورصة (بمليارات الدراهم)
53,69%	نسبة رسملة البورصة/الناتج الداخلي الخام ¹
-7,27%	التطور السنوي لمؤشر مازي
48,9	الحجم الإجمالي السوق المركزية + سوق الكتل (بمليارات الدراهم)
200 006	عدد المعاملات (السوق المركزية + سوق الكتل)
520 664	عدد الأوامر (السوق المركزية للأسهم)
8,83%	نسبة سيولة سوق البورصة
إقراض السندات	
254,51	حجم عمليات إقراض السندات (بمليارات الدراهم)
العمليات المالية	
42 ² 1	عرض بيع موجه للعموم (عدد الملفات المبلغ بمليارات الدراهم)
2,96 5	الزيادة في رأس المال (عدد الملفات المبلغ بمليارات الدراهم)
29,28 31	إصدارات السندات الاقتراض (عدد الملفات المبلغ بمليارات الدراهم)
44,59 19	إصدارات سندات الدين القابلة للتداول (عدد الملفات المبلغ المصدر بمليارات الدراهم)
355 3	برامج إعادة الشراء (عدد الملفات المبلغ بمليارات الدراهم)
التدبير الجماعي	
523,19	صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بمليارات الدراهم)
1,05	صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للراسمال (بمليارات الدراهم)
9,52	صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للتسديد (بمليارات الدراهم)
6,09	صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري (بمليارات الدراهم)
49,55%	نسبة «الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي/ الناتج الداخلي الخام ¹ »
502	عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
8	عدد هيئات التوظيف الجماعي للراسمال
23 14	عدد صناديق التوظيف الجماعي للتسديد (الصناديق الأقسام)
7	عدد هيئات التوظيف الجماعي العقاري
المتدخلون	
17	شركات البورصة
25	ماسكو حسابات السندات
42	شركات التدبير
المستثمرون	
146 111	عدد حسابات السندات
133 769	- المقيمون
12 342	- غير المقيمون
20 443	عدد حملة حصص أو أسهم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
18 987	- المقيمون
1 456	- غير المقيمون

¹ الناتج الداخلي الخام لسنة 2020 = 1 089,52 مليار درهم - الحسابات الوطنية المؤقتة (قاعدة 2007)
² المبلغ الأقصى المؤشر عليه في العرض.

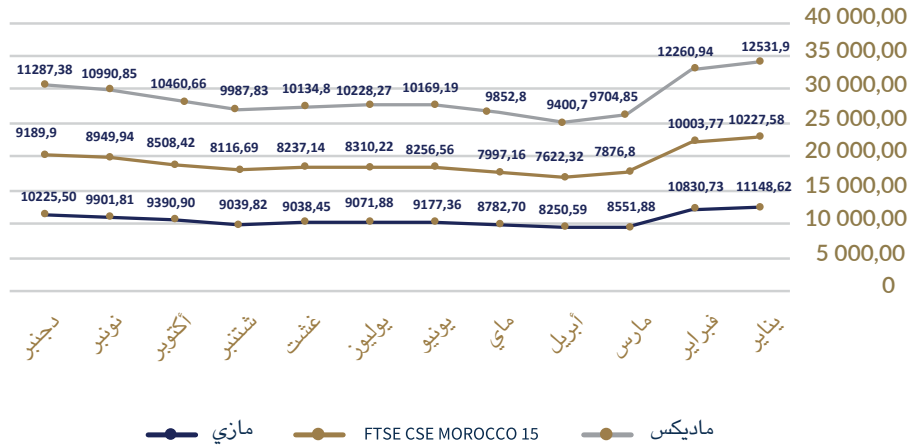
1. سوق البورصة

1.1 تطور المؤشرات

سجلت مؤشرات البورصة المغربية، على غرار مؤشرات البورصات العالمية، تراجعاً حاداً خلال الربع الأول من سنة 2020 وبشكل خاص خلال شهر مارس، والتي صادفت فترة انتشار كوفيد19 حول العالم.

وهكذا، وبعد أن سجلت أدنى مستوياتها في شهر أبريل، تداركت المؤشرات المغربية جزئياً خسائرها خلال الربع الثاني قبل الدخول في مرحلة استقرار. وتميز الربع الأخير من العام بانتعاش في المؤشرات، مما قلل من ضعف الأداء السنوي إلى -7.27٪ لمؤشر مازي، و-7.35٪ لمؤشر ماديكس، و-5.65٪ بالنسبة لمؤشر FTSE CSE Morocco 15.

رسم بياني 6: تطور مؤشرات مازي وماديكس و FTSE CSE Morocco 15



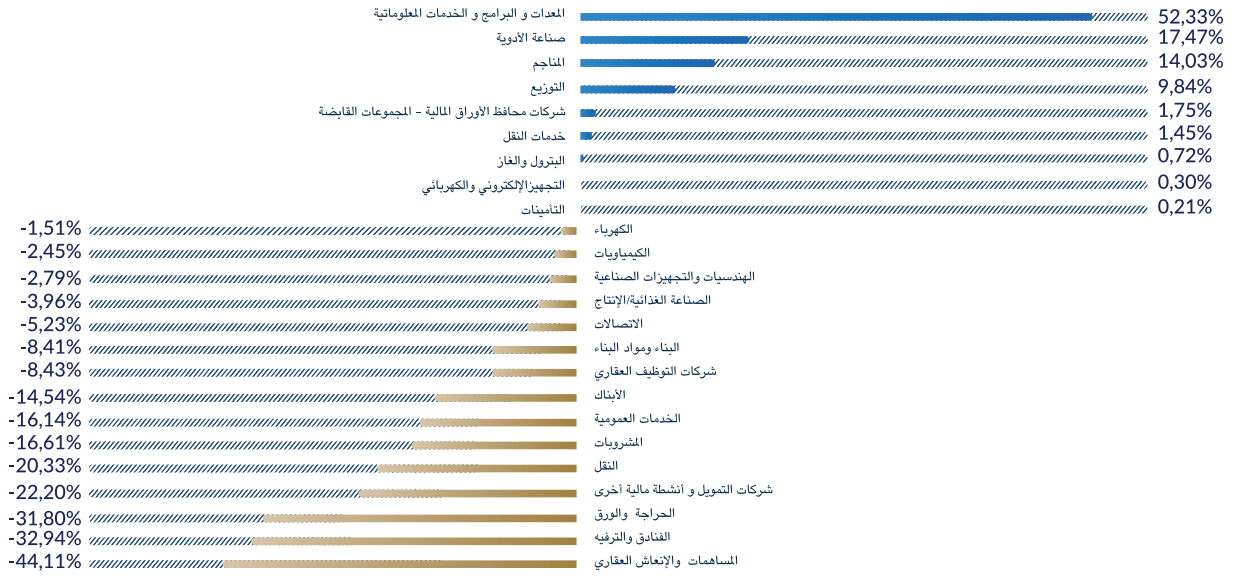
المصدر : بورصة الدار البيضاء

ترجم قيمة مؤشر مازي سنة 2020، الأداء السلبي الذي سجلته غالبية المؤشرات القطاعية، والتي تراوحت ما بين -1.51٪ و -44.11٪، بما في ذلك 8 مؤشرات سجلت تراجعاً هاماً على مستوى الأداء .

ومن بين القطاعات المهيمنة بشكل كبير في الرسملة السوقية، كانت القطاعات الأكثر تضرراً هي قطاع « الأبنك»، وقطاع « البناء و مواد البناء» وقطاع «الاتصالات».

وعلى عكس ذلك، استطاعت 9 مؤشرات قطاعية تحقيق أداء إيجابي سنة 2020. ومن بين القطاعات التي عرفت أعلى الزيادات، نجد قطاع «المعدات والبرامج والخدمات المعلوماتية» بزيادة بلغت 52.33 ٪، و«صناعة الأدوية» بنسبة 17.47 ٪، و«المناجم» بنسبة 14.03 ٪، وأخيراً قطاع «التوزيع» بنسبة 9.84 ٪.

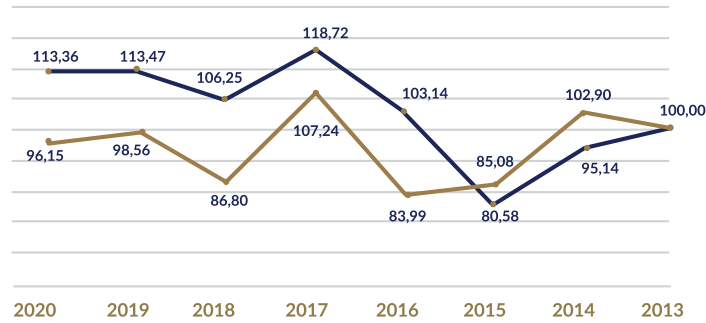
رسم بياني 7: تطور المؤشرات القطاعية



سجل المؤشر المرجعي لبورصة الدار البيضاء سنة 2020، تراجعاً ملحوظاً في الأداء (مازي: -7.27%) فاق مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الدولية للأسواق الحدودية بالدولار الأمريكي (MSCI FMUSD) (-2.45%) الذي تُصنّف ضمنه السوق المغربية. ويجدر التذكير بأن مؤشر MSCI FMUSD هذا يتكون من بورصات مماثلة للسوق المغربي.

وموازاة مع ذلك، ارتفع مؤشرا الأسواق الناشئة (MSCI EMUSD) والأسواق المتقدمة (MSCI WorldUSD) بنسبتي 15.84% و 14.06% على التوالي.

رسم بياني 8: تطور مؤشري مازي ومورغان ستانلي للأسواق الحدودية (قاعدة = 100)



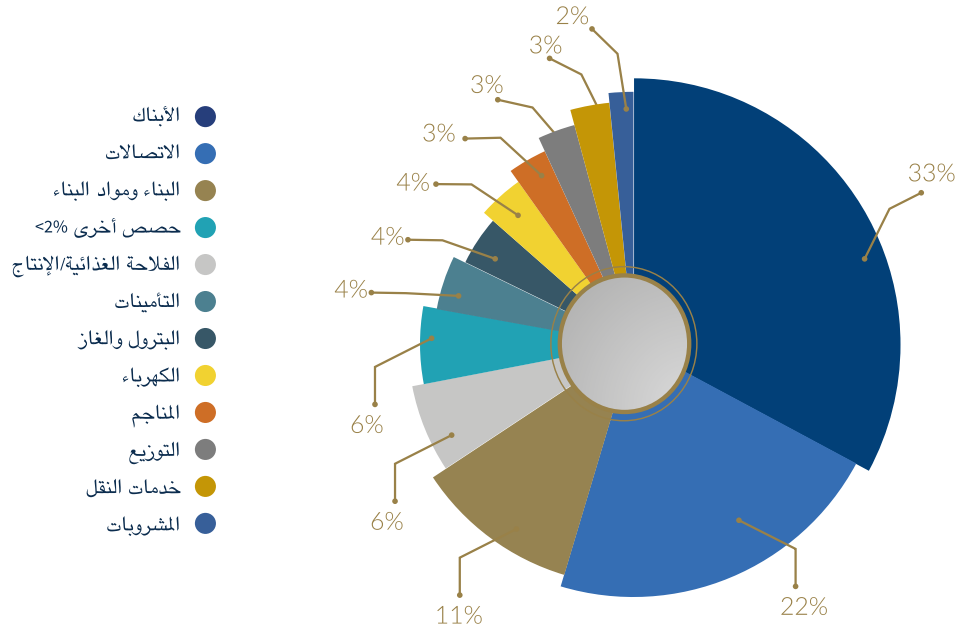
المصدر: بورصة الدار البيضاء و شركة مورغان ستانلي الدولية لرأس المال
 مازي - مورغان ستانلي للأسواق الحدودية (MSCI FM)

2.1 تطور رسملة البورصة

بلغت رسملة البورصة سنة 2020 ما قدره 585 مليار درهم مقابل 627 مليار درهم عام 2019، مسجلة بذلك انخفاضاً سنوياً بنسبة 6.66%.

وتراجع قطاع الأبنك، وهو أكثر القطاعات تمثيلاً في رسملة البورصة، نسبة 3% لفائدة القطاعات الأخرى سنة 2020.

رسم بياني 9: توزيع رسملة البورصة حسب قطاع النشاط



المصدر: بورصة الدار البيضاء

3.1 تطور حجم التداولات والسيولة

شهد الحجم الإجمالي للتداولات سنة 2020، انخفاضاً حاداً بلغ نسبة 26٪ تقريباً. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أحجام سوق الكتل وزيادات في رأس المال بالإضافة لعمليات استثنائية كبرى تم تسجيلها عام 2019. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بتفويت الدولة المغربية لأسهم لها في «اتصالات المغرب» بالإضافة إلى زيادات في رأس المال قام بها البنك الشعبي وبنك إفريقيا وبنك القرض العقاري والسياحي .

ومثل حجم السوق المركزية، الذي ارتفع بنسبة 5.46٪ مقارنة بالعام السابق، ما يقارب 68٪ من حجم التداولات (السوق المركزية وسوق الكتل).

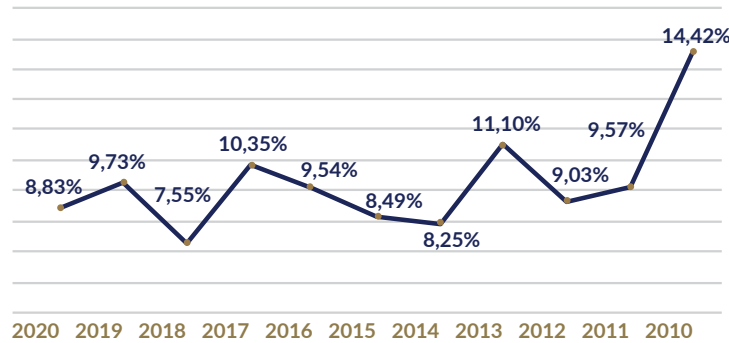
جدول 4: تطور حجم التداولات حسب الفئة (بملايين الدراهم)

2020	2019	2018	2017	2016	
حجم الأسهم					
33 002	31 200	37 122	39 489	32 082	1. السوق المركزية
15 836	26 676	8 791	24 051	18 379	2. سوق الكتل
48 838	57 876	45 913	63 540	50 461	المجموع أ = (2+1)
600	-	799	-	1 930	3. عمليات الإدراج
2 096	4 135	251	1 213	4 798	4. تقديم السندات
0,01	2 383	25	67	440	5. العروض العمومية
1 368	622	430	622	687	6. تنقيلات
2 406	9 848	3 497	1 435	9 877	7. زيادات في رأس المال
6 470	16 988	5 002	3 337	17 732	المجموع ب = (7 + 6 + 5 + 4 + 3)
55 308	74 864	50 915	66 877	68 193	أ. مجموع حجم الأسهم (أ+ب)
حجم سندات الاقتراض					
-	3	55	308	2 121	8. السوق المركزية
187	527	950	1 684	1 484	9. سوق الكتل
187	531	1 005	1 992	3 605	المجموع ج = (9+8)
-	-	767	658	938	10. إصدارات
281	-	-	210	-	11. تقديم السندات
281	-	767	868	938	المجموع د = (11+10)
468	531	1 773	2 860	4 543	II. مجموع حجم سندات الاقتراض = (ج+د)
55 776	75 395	52 688	69 737	72 736	III. المجموع العام

المصدر: بورصة الدار البيضاء

استقر مؤشر السيولة في 8,83%، وهو ما يمثل مستوى متوسط يقترب من المستويات التي لوحظت على مدى السنوات الخمس الماضية.

رسم بياني 10: تطور نسبة سيولة سوق البورصة



المصدر: بورصة الدار البيضاء

4.1 تصنيف المستثمرين

1.4.1 في السوق المركزية لبورصة الدار البيضاء

بلغ حجم التداولات الإجمالي على مستوى السوق المركزية لبورصة الدار البيضاء، سنة 2020، ما يناهز 33 مليار درهم، مسجلا زيادة بنسبة 5,78% مقارنة مع سنة 2019. وبخصوص توزيع هذه التداولات حسب فئة المستثمرين، فقد بلغت حصة الحجم المتأتي من معاملات الأشخاص المعنويين المغاربة نسبة 36% من حجم التداولات الإجمالي، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 4% بالمقارنة مع 2019. وتتقدم هذه الفئة بقليل عن هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي ارتفعت حصة حجم تداولاتها من 36% سنة 2019 إلى 37% سنة 2020. في حين مثلت فئتا الأشخاص المعنويين الأجانب والأشخاص الذاتيين المغاربة نسبتين متساويتين بلغتا 12%.

جدول 5: توزيع حجم التداولات بالسوق المركزية حسب فئة المستثمرين

المجموع	الشبكة البنكية	أشخاص ذاتيون أجانب	أشخاص معنويون أجانب	أشخاص ذاتيون مغاربة	أشخاص معنويون مغاربة	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	
100%	2%	NS	10%	9%	48%	31%	2018
100%	3%	1%	13%	7%	40%	36%	2019
100%	2%	1%	12%	12%	36%	37%	2020

خارج عمليات التقديمات، والولوج للبورصة والعروض العمومية والزيادة في رأس المال نقدا)
المصدر: بورصة الدار البيضاء

جدول 6: توزيع حجم المشتريات والمبيعات حسب فئة المستثمرين في السوق المركزية (بملايين الدراهم)

التغيرات	المبيعات		المشتريات		الفئات
	2020	2019	2020	2019	
20,3%	11 653,00	9 690,06	-0,5%	12 731,77	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
-6,3%	11 888,20	12 685,71	-5,5%	11 884,59	أشخاص معنويون مغاربة
51,9%	3 939,67	2 593,20	128,6%	4 220,47	أشخاص ذاتيون مغاربة
1,0%	4 454,44	4 409,67	-6,8%	3 359,88	أشخاص معنويون أجانب
-4,7%	252,37	264,72	28,3%	259,54	أشخاص ذاتيون أجانب
-47,8%	813,75	1 559,43	212,6%	545,19	الشبكة البنكية
5,8%	33 001,43	31 202,79	5,8%	33 001,43	المجموع

خارج عمليات التقديمات، والولوج للبورصة والعروض العمومية والزيادة في رأس المال نقدا)
المصدر: بورصة الدار البيضاء

2.4.1 المستثمرون الأجانب في بورصة الدار البيضاء

بلغ الحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي في الأسهم المسعرة، عند متم 2020، ما مجموعه 186.34 مليار درهم مسجلا انخفاضا بنسبة 6.92% مقارنة بسنة 2019. أما على مستوى إجمالي رسملة البورصة، أصبحت حصة الاستثمار الأجنبي 31.85%. شكلت المساهمات الاستراتيجية الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة بحصة إجمالية بلغت 92.43%، في حين، وصلت الحصة العائمة لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في بورصة الدار البيضاء نسبة 2,41% من إجمالي رسملة البورصة و 9,37% من الرسملة العائمة.

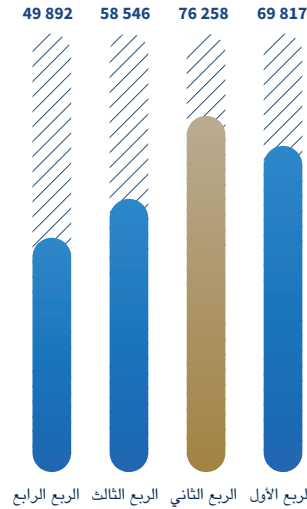
جدول 7: تصنيف استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين في الخارج في الأسهم المغربية المسعرة (بمليارات الدراهم)

31/12/2020		31/12/2019		التصنيف
%	المبلغ	%	المبلغ	
100%	186,34	100%	200,19	استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين في الخارج المودعة في المغرب، منها
92,43%	172,24	91,52%	183,22	الحصة الاستراتيجية
7,57%	14,10	8,48%	16,97	العائم
584,98		626,69		رسملة البورصة
150,57		149,76		رسملة البورصة العائمة
31,85%		31,94%		نسبة استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين في الخارج من رسملة البورصة
29,44%		29,24%		نسبة الحصة الاستراتيجية من رسملة البورصة
2,41%		2,71%		نسبة الحصة العائمة من رسملة البورصة
9,37%		11,33%		نسبة الحصة العائمة من رسملة البورصة العائمة

2. إقراض السندات

بلغ حجم عمليات إقراض السندات 254.5 مليار درهم سنة 2020 مسجلا انخفاضا بنسبة 17% تقريبا مقارنة بعام 2019. وبلغ جاري عمليات إقراض السندات، في متم دجنبر 2020، ما مجموعه 24 مليار درهم.

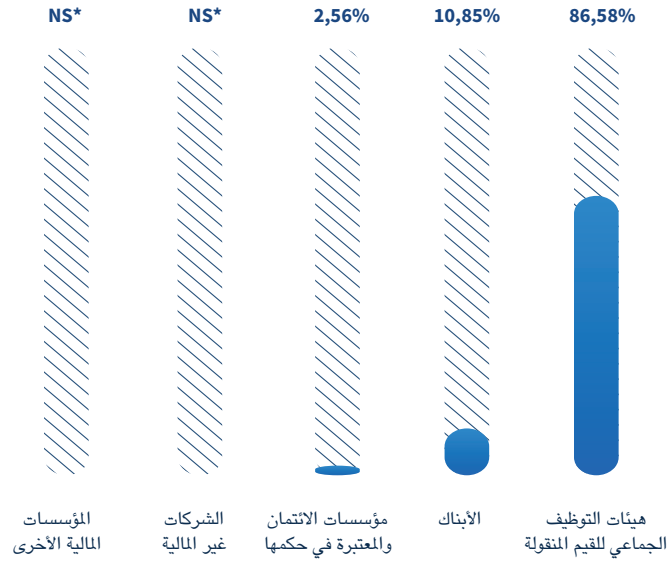
رسم بياني 11: الحجم الإجمالي لعمليات إقراض السندات (بملايين الدراهم)



المصدر: الأبنك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

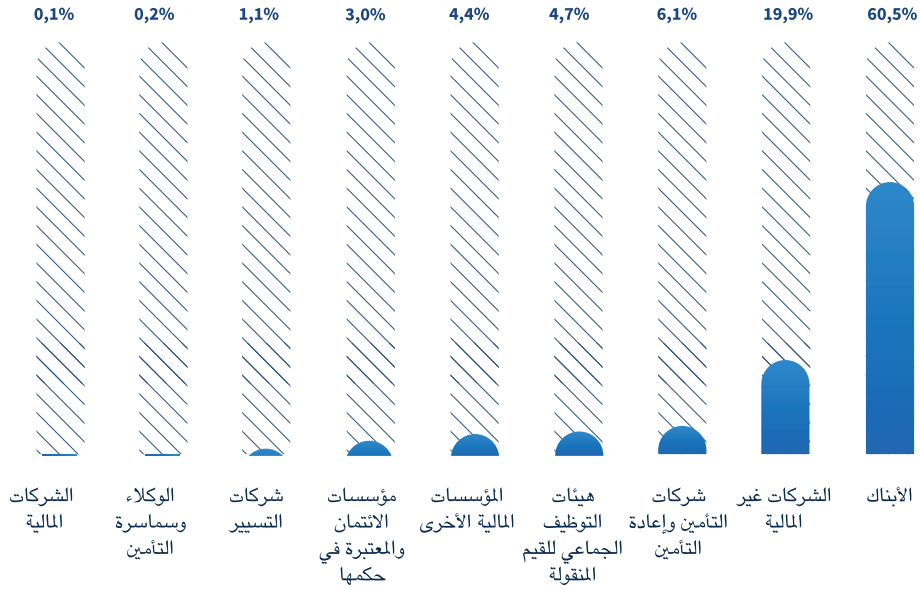
وظل توزيع أحجام التداولات حسب فئات الزبائن مماثلا لما سجل سنة 2019، بهيمنة كبيرة جدا للأبنك كمقرضين (60,50%) ولهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة كمقرضين (86,58%).

رسم بياني 12: نسبة الحجم المتداول حسب فئات الزبائن (إقراض)



المصدر: الأبنك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل
NS (*) : غير معبر

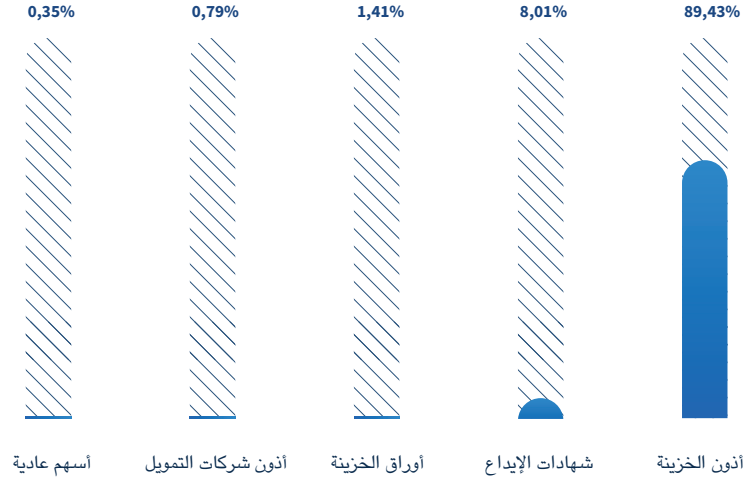
رسم بياني 13: نسبة الحجم المتداول حسب فئة الزبائن (قرض)



المصدر: الأبنك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

همت عمليات إقراض السندات، سنة 2020، سندات الخزينة بالأساس بنسبة 89,43% من الحجم الإجمالي للسندات المقترضة مقابل 87,5% سنة 2019. وسجلت سندات الديون القابلة للتداول تراجعاً بنسبة 21% مقارنة مع عام 2019 وتمثلت حصة 10,2% من الحجم الإجمالي المتداول سنة 2020.

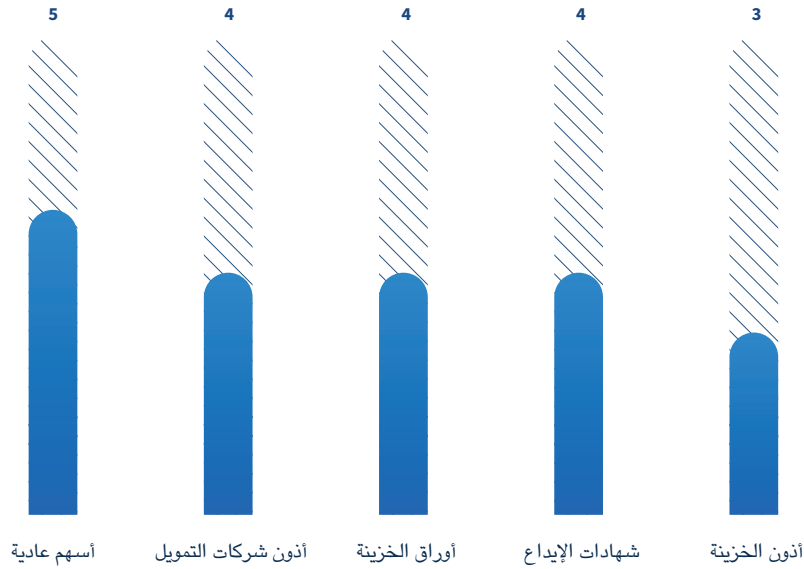
رسم بياني 14: نسبة الحجم المتداول حسب فئة السندات



المصدر : الأبنك و حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

يتراوح متوسط مدة عملية إقراض السندات بين 3 و 5 أسابيع حسب فئة الأداة المالية. وكانت أطول مدد الاحتفاظ هي 52 أسبوعاً وهمت أذون الخزينة في حين لم تصل هذه المدة إلا 17 أسبوعاً بالنسبة لسندات الديون القابلة للتداول و 7 أسابيع بالنسبة للأسهم.

رسم بياني 15: متوسط المدة بالأسابيع حسب فئة السندات



المصدر : الأبنك و حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3. دعوة الجمهور إلى الاككتاب

شهد نظام دعوة الجمهور إلى الاككتاب، سنة 2019، تطورا هاما من خلال تبني دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03.19 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية، والتي تمت المصادقة عليها بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1704.19 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 يونيو 2019 لتدخل حيز التطبيق. بعد مرور أكثر من سنة من دخولها حيز التنفيذ وفي ظل سياق الأزمة الصحية، بدأ أن تعديل بعض أحكام هذه الدورية أصبح ضرورياً للرفع من جاذبية سوق الرساميل، لا سيما من خلال:

- تحسين مرونة نظام التوظيف الخاص من خلال توسيع تعريف المستثمر المؤهل؛
- ترشيد العبء الناتج عن التزامات المعلومات الواجبة على المصدرين من خلال استحداث إعفاء من نشر المؤشرات للرُبعين الثاني والرابع في حالة نشر التقرير المالي نصف السنوي أو السنوي في نفس المواعيد المحددة للمؤشرات السالفة الذكر.
- تحديد بعض الجوانب المتعلقة بالتقارير غير المالية بشكل أكثر وضوح.

وبناءً عليه، ووفقاً لأحكام المادة 63 من نظامها العام، طرحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل للاستشارة العمومية، من 21 أكتوبر إلى 4 نونبر 2020، مشروع تعديل دوريتها رقم 03.19. وتم توجيه المشروع للمصادقة.

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمعالجة 67 عملية مالية سنة 2020، وهي السنة التي تميزت بانخفاض حجم العمليات على سندات رأس المال وعلى سندات الدين. وبقيت إصدارات الديون تمثل غالبية الحجم الإجمالي للإصدارات خلال السنة.

1.3 العمليات على سندات رأس المال

تميزت سنة 2020 بانخفاض حاد في حجم العمليات على سندات رأس المال، بسبب عدم تكرار بعض العمليات الهامة التي تمت سنة 2019. وهكذا، بلغ الحجم الإجمالي حوالي 4.5 مليار درهم، مسجلا انخفاضا بنسبة 63% مقارنة مع الحجم المسجل السنة الماضية.

جدول 8: عمليات على سندات رأس المال

مبلغ العمليات (بملايين الدراهم)		عدد العمليات المعالجة		العمليات الخاضعة لتأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل
2020	2019	2020	2019	
600	-	1	-	الإدراج في البورصة
3 261	10 094	6	6	الزيادة في رأس المال
408	9 197	1	6	• نقدا
8	-	1	-	• بالإدماج والانسهار
2 545	897	3	1	• بتحويل ربحيات أو مبالغ مطروحة للتوزيع
300	-	1	-	• بتحويل ديون
-	2 181	-	1	عروض بيع موجهة للعموم
42	-	1	-	عروض عمومية
42	-	1	-	• عروض عمومية للشراء
580	-	1	-	عمليات على الرأسمال بتوظيف خاص
4 483	12 275	9	7	مجموع العمليات على سندات رأس المال

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2.3 إصدار سندات الدين

انخفض الحجم الإجمالي لإصدارات سندات الدين بنسبة 17% سنة 2020 ليستقر في 73 مليار درهم مقابل 88.4 مليار درهم قبل عام. وزادت إصدارات سندات الاقتراض بنسبة 9.7% منتقلة من 26 إلى 28.5 مليار درهم. وكانت نسب التغيير متناقضة حسب نوع العملية:

- انخفضت بنسبة 33% إصدارات سندات الاقتراض من خلال دعوة الجمهور إلى الاكتتاب، لتستقر في حجم إجمالي بلغ 12.6 مليار درهم؛
- وارتفع بشكل كبير (+126%) حجم عمليات التوظيف الخاص. فقد شهدت سنة 2020، ترخيص 17 عملية بقيمة إجمالية بلغت 15.9 مليار درهم، مقابل 9 عمليات بمجموع 7 مليارات درهم سنة 2019.

جدول 9: العمليات على سندات الدين

مبلغ العمليات (بملايين الدراهم)		عدد العمليات المعالجة		
2020	2019	2020	2019	
28,50	25,98	28	25	إصدارات سندات الاقتراض
12,60	18,93	11	16	عبر دعوة الجمهور إلى لاكتتاب
15,90	7,05	17	9	عبر توظيفات خاصة
44,59	62,39	19	19	إصدارات سندات الديون القابلة للتداول *
3,94	3,31	4	6	اوراق الخزينة
32,70	49,34	10	8	شهادات الإيداع
7,95	9,74	5	5	أدون شركات التمويل
73,09	88,37	47	44	مجموع إصدارات سندات الدين

(*) يوافق عددُ العمليات التي تمت معالجتها عددُ ملفات المعلومات التي قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمعالجتها، في حين أن حجم العمليات يوافق المبالغ المصدرة. المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

يعزى الارتفاع الهام في إصدارات سندات الاقتراض من خلال التوظيف الخاص على وجه الخصوص، بالإصلاح الأخير لهذا النظام. فمن جهة، تم الرفع من عدد المستثمرين المؤهلين القادرين على المشاركة في هذا النوع من العمليات من تسعة إلى عشرين مستثمراً. ومن جهة أخرى، تم توسيع معايير الاستفادة من صفة المستثمر المؤهل بموجب الدورية رقم 03.19 للهيئة المغربية لسوق الرساميل المتعلقة بالعمليات وبالمعلومات المالية. وقد أتاح هذا التوسيع تحسين جاذبية هذا النوع من الإصدارات للمُصدرين.

3.3 العمليات المالية الأخرى

انخفض حجم العمليات المالية الأخرى التي تمت معالجتها خلال السنة المالية 2020، وانتقل من 3845 مليون إلى 585 مليون درهم. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى عدم تكرار برنامج إعادة شراء أسهم البنك المركزي الشعبي، والذي هم سنة 2019 مبلغاً أقصى وصل إلى 3.2 مليار درهم.

وبلغ حجم عمليات المجموعات الأجنبية المخصصة لمستخدميها 230 مليون درهم، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 37%.

جدول 10: العمليات المالية الأخرى

مبلغ العمليات (بملايين الدراهم)		عدد العمليات المعالجة		نوع العملية
2020	2019	2020	2019	
355	3 482	3	2	برامج إعادة الشراء
230*	363	8	11	دعوة الجمهور إلى الاكتتاب للمجموعات الأجنبية
585	3 845	11	13	مجموع العمليات المالية الأخرى

(*) مجموع المبالغ القصوى المرخص لها طبقا للتدابير المتعلقة بعمليات الصرف
المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4. منتجات التدبير الجماعي

1.4 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

1.1.4 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الاقتصاد المغربي

عرف وزن هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الاقتصاد المغربي، سنة 2020، تطورا إيجابيا. فقد مثل صافي أصول هذه الهيئات، مع متم 2020، ما يوافق 48,02% من الناتج الداخلي الخام مقابل 40,82% مع نهاية 2019. ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى ارتفاع صافي الأصول لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 11,18% مقرونا بتراجع الناتج الداخلي الخام بنسبة 5,35% في نهاية السنة التي اتسمت بالعواقب الاقتصادية للأزمة الصحية.

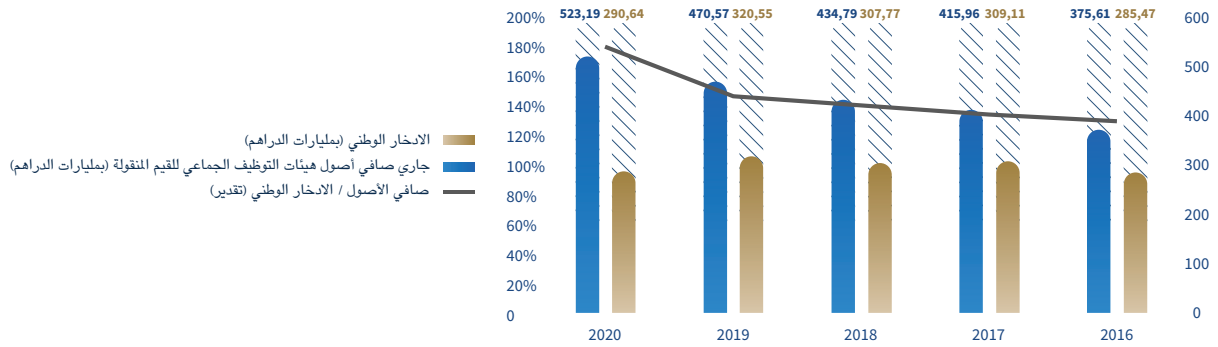
جدول 11: تطور الناتج الداخلي الخام وصافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و النسبة (صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الناتج الداخلي الخام)

2020	2019	2018	
1 089,52	1 152,80	1 108,46	الناتج الداخلي الخام (بمليارات الدراهم)
523,19	470,57	434,79	صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بمليارات الدراهم)
48,02%	40,82%	39,22%	نسبة صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من الناتج الداخلي الخام

المصدر: شركات تدبير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والمندوبية السامية للتخطيط

وفيما يتعلق بنسبة صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من الادخار الوطني، فقد استقرت في 180.01% مع نهاية عام 2020 مقابل 146.80% في متم 2019، أي بزيادة قدرها 33.21 نقطة مئوية على أساس سنوي. وقد جاء هذا التطور كنتيجة مشتركة للتغيير الإيجابي في صافي أصول هذه الهيئات، والتي زادت بنسبة 11.18%، والانكماش الذي عرفه الادخار الوطني بنسبة 9.33%.

رسم بياني 16: تطور نسبة (صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الإيداع الوطني الإجمالي)



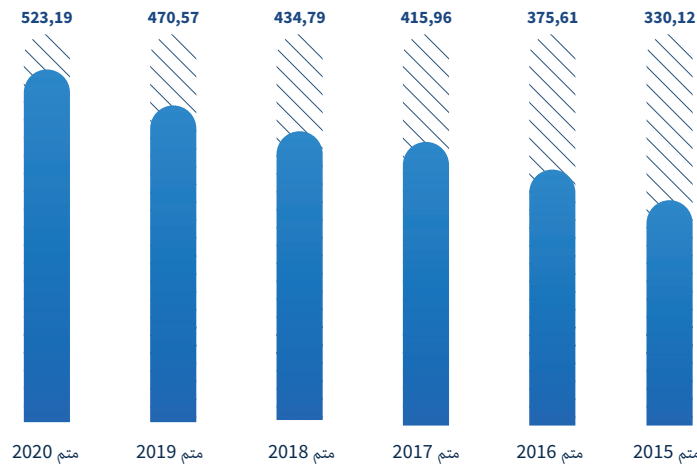
المصدر: شركات تدبير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والمندوبية السامية للتخطيط

2.1.4 تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة خلال الخمس سنوات الأخيرة

خلال السنوات الخمس الأخيرة، ارتفع صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بشكل مستمر ليصل إلى 523,19 مليار درهم مع نهاية عام 2020 مقابل 330,12 مليار درهم في نهاية عام 2015، وهو ما يمثل تطوراً إيجابياً بنسبة 58,49% خلال الفترة.

ويعزى هذا الارتفاع المهم الذي بلغ 193,07 مليار درهم بشكل رئيسي إلى هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات الاقتراض» التي زاد صافي أصولها بمبلغ 156,04 مليار درهم (132,31 مليار للهيئات من صنف «سندات متوسطة وطويلة المدى» و 23,73 مليار درهم للهيئات من صنف «سندات قصيرة المدى»)، وهو ما يمثل 81% من إجمالي الزيادة المسجلة. أما باقي الزيادة في صافي الأصول فقد كانت نتيجة للتطور الإيجابي الذي عرفته الأصناف الأخرى من الهيئات (17,91 مليار درهم للهيئات من صنف «المتنوعة»، 16,65 مليار درهم للهيئات من صنف «الأسهم»، 1,85 مليار درهم للهيئات من صنف «التعاقدية» و 607,46 مليون درهم للهيئات من صنف «نقدية»).

رسم بياني 17: تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بملايير الدراهم (2020-2015)



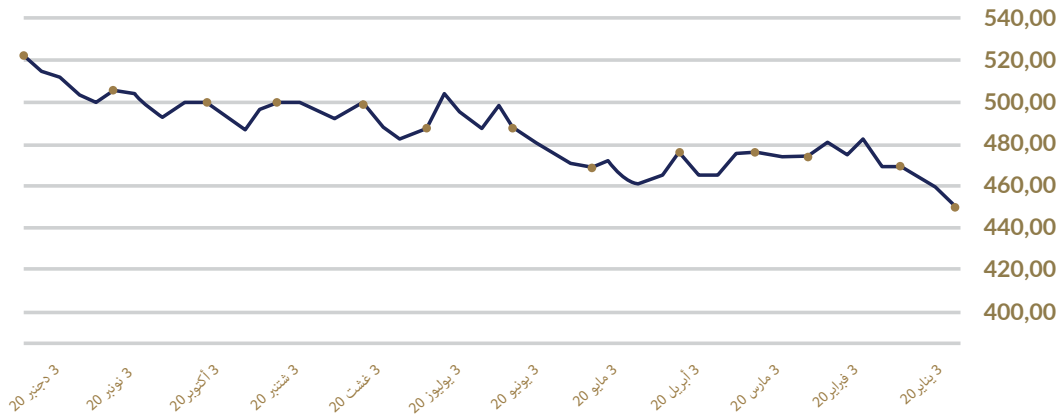
المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

3.1.4 تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2020

الأزمة الصحية الغير المسبوقة التي شهدتها سنة 2020 إلا أن صافي الأصول التي تسيرها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تتجاوز حاجز 500 مليار درهم للمرة الأولى، مع نهاية عام 2020. وهكذا بلغ صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 523,19 مليار درهم مقابل 470,57 مليار درهم في متم 2019، وهو ما يمثل تغييرا سنويا بنسبة 11,18%.

كما أبان قطاع تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة عن مرونة خلال عام 2020، على الرغم من عمليات إعادة الشراء المسجلة بداية الأزمة الصحية وأثناء فترة الحجر في ربيع 2020. وهكذا، شهد إجمالي صافي الأصول، من نهاية مارس إلى نهاية ماي، تطورا متذبذبا مسجلا أدنى مستوى بمبلغ 460,75 مليار درهم.

رسم بياني 18: تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي (بملايير الدراهم)



المصادر: شركات تدبير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

4.1.4 توزيع هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الصنف

بعد إحداث 28 صندوقًا جديدًا (14 من صنف «سندات متوسطة وطويلة المدى»، و 4 من صنف «متنوعة»، و 4 من صنف «سندات قصيرة المدى»، و 3 من صنف «الأسهم» وصندوق واحد من صنف «نقدية»)، ارتفع عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من 474 سنة 2019 إلى 502 سنة 2020. وتظل الهيئات من صنف «سندات متوسطة وطويلة المدى» هي المهيمنة، إذ يصل عددها إلى 176 صندوق ويبلغ الجاري الإجمالي للأصول تحت التسيير 307,43 مليار درهم، أي ما يمثل قرابة 59٪ من مجموع صافي الأصول.

وتطورت أصناف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2020 على النحو التالي:

• هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «أسهم»

شهد صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «أسهم»، سنة 2020، تراجعاً بنسبة 0,91٪ إذ انتقل من 37,43 مليار درهم سنة 2019 إلى 37,09 مليار درهم سنة 2020. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس للأداء السنوي السلبي بنسبة 4,42٪ الذي حققه هذا الصنف، خففت منه الاكتتابات الصافية السنوية التي بلغت 1,84 مليار درهم. وانتقل عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «أسهم» من 92 سنة 2019 إلى 96 سنة 2020 بعد إحداث 3 هيئات وتغيير صنف هيئة واحدة من «متنوعة» إلى «أسهم».

• هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «متنوعة»

بلغ في نهاية عام 2020، صافي أصول 101 هيئة للتوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «متنوعة» 30,77 مليار درهم مقابل 28,95 مليار قبل عام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة سنوية بلغت 6,28٪. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع صافي الأصول الموظفة في هذا الصنف بمبلغ 1,72 مليار درهم من جهة وإلى الأداء السنوي الذي بلغ 1,01٪ من جهة أخرى.

• هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «نقدية»

بعد استحداث 3 هيئات من هذا الصنف، بلغ عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «نقدية» مع نهاية 2020، 64. وسجل هذا الصنف اكتتابات صافية إجمالية بمبلغ 11,42 مليار درهم و أداءً سنويًا إيجابيًا بنسبة 2,11%. وقد بلغ صافي أصول هذا الصنف 72,22 مليار درهم عند متم 2020، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 21,43% مقارنة مع سنة 2019.

• هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات قصيرة المدى»

ارتفع عدد صناديق هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات قصيرة المدى» من 56 سنة 2019 إلى 59 عام 2020 نتيجة استحداث 4 صناديق وتحويل صندوق واحد من صنف «سندات قصيرة المدى» إلى صنف «سندات متوسطة وطويلة المدى».

وبتدفقات صافية بلغت 5,76 مليار درهم وأداء سنوي قدره 2,89%، شهد الجاري الإجمالي لهيئات التوظيف الجماعي من صنف «سندات قصيرة المدى» ارتفاعا ليستقر في 72.08 مليار درهم مع نهاية عام 2020 مقابل 64,62 مليار درهم متم 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11,54%.

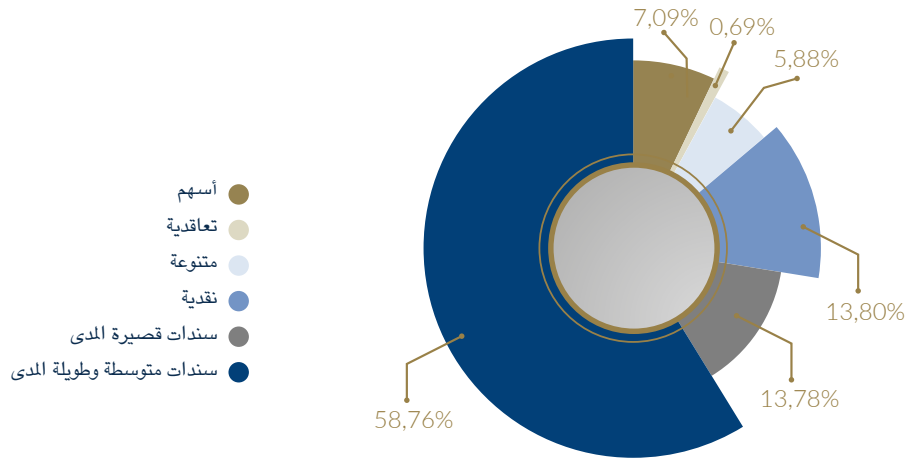
• هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات متوسطة وطويلة المدى»

سجل صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات متوسطة وطويلة المدى»، في نهاية عام 2020، تغيرا سنويا بنسبة 10,64% ليستقر في 307,43 مليار درهم مقابل 277,87 مليار قبل سنة. وقد تأتي هذا النمو بفضل التأثير المتزامن للاكتتابات الصافية التي بلغت 18,17 مليار درهم وللأداء السنوي الذي حققه هذا الصنف والذي بلغ 4,06%.

• هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «تعاقدية»

بلغت أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «تعاقدية» الخاضعة للتسيير ما يناهز 3,62 مليار درهم في متم عام 2020، مسجلة بذلك زيادة قدرها 62,14% مقارنة مع نهاية عام 2019. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى تدفق صافٍ بمبلغ 1,35 مليار درهم. وظل عدد الهيئات من هذا الصنف دون تغيير من سنة لأخرى.

رسم بياني 19: توزيع الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الصنف



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

وبخصوص توزيع هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب شكلها القانوني، تظل صناديق التوظيف الجماعي تمثل الأغلبية الساحقة إذ يصل عددها إلى 456 صندوقًا مقابل 46 شركة استثمار برأسمال متغير.

5.1.4 الأداء السنوي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

في سياق أزمة اتسمت بالأداء السلبي لسندات الرأسمال المسعرة في بورصة الدار البيضاء، سجلت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «أسهم»، مع نهاية عام 2020، أداءً سنوياً بلغ -4,42%، إلا أن هذا الأداء يبقى أفضل من أداء مؤشر مازي الذي أنهى السنة بتغير سلبي بنسبة -7,27%.

وبما أن سنة 2020 شهدت انخفاضاً في سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 75 نقطة أساس، أدى إلى تسجيل منحى تنازلي في أسعار الفائدة لكل أجل استحقاق (77- نقطة أساس للمدى القصير، و 42- نقطة أساس للمدى المتوسط و 38- نقطة أساس للمدى الطويل)، فقد سجلت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات قصيرة المدى» و «سندات متوسطة وطويلة المدى» أداءً سنوياً إيجابياً بنسبتي 4,06% و 2,89% على التوالي.

كما أن الأداء الإيجابي الذي سجله سوق سندات الدين والتعويض الجزئي للأداء الذي حققته سوق الأسهم، مكنا هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «متنوعة» من تحقيق أداء سنوي بنسبة 1,01%. ويعكس هذا الأداء الإيجابي في الحقيقة هيمنة سندات الدين في محافظ هيئات التوظيف من هذا الصنف (ما يقارب 60% من أصولها في نهاية عام 2020).

كما سجلت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «نقدية» أداءً سنوياً بلغ 2.11% في نهاية عام 2020، وهو ما يزيد بقرابة 40 نقطة أساس عن المتوسط السنوي لمتوسط مؤشر سعر الفائدة المغربي لإعادة الشراء (MONIA) الذي زاد بنسبة 1,72%. ويُعزى هذا الاختلاف إلى أن الهيئات من هذا الصنف تستثمر في الحقيقة في سوق السيولة وسوق سندات الدين للمدى القصير، وهي الشريحة التي استفاد أداؤها سنة 2020 من الانخفاض الذي شهدته السعر الرئيسي للفائدة.

أما بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «تعاقدية» المتداولة على الساحة، فقد سجلت كلها أداءً سنوياً إيجابياً في نهاية عام 2020 تراوح من 1,40% إلى 15,76%.

6.1.4 تركيبة محفظة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

لوحظ أن أغلبية الأصول التي تسيرها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة كانت، بنهاية السنة المالية 2020، مُستثمرة بالأساس في القيم غير المسعرة، التي تمثل لوحدها 81,03% من إجمالي الأصول المستثمرة، متبوعة بفئة عناصر الأصول الأخرى وبالقيم المسعرة واللذان تمثلان على التوالي 11,07% و 7,9% من إجمالي الأصول المذكورة.

وشهد جاري القيم غير المسعرة نمواً بنسبة 14,3%، إذ انتقل من 390,3 مليار درهم في 2019 إلى 446,1 مليار درهم سنة 2020، مُعوّضاً التراجع الذي شهدته القيم المسعرة (-1,92%) وعناصر الأصول الأخرى (-4,49%).

جدول 12: توزيع مجموع الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب فئة الاستثمار

نهاية 2020	نهاية 2019	نهاية 2018	فئة الاستثمار
التوزيع			
7,90%	8,90%	7,51%	قيم مسعرة
7,70%	8,67%	7,39%	أسهم
0,20%	0,23%	0,12%	سندات اقتراض خاص
0,00%	0,0003%	0,001%	سندات اقتراض تصدرها أو تضمنها الدولة
81,03%	78,30%	79,20%	قيم غير مسعرة
49,33%	46,57%	49,41%	سندات اقتراض تصدرها أو تضمنها الدولة
15,49%	14,62%	13,75%	سندات قابلة للتداول
11,06%	12,96%	11,75%	سندات خاصة
5,07%	4,07%	4,19%	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
0,08%	0,09%	0,10%	سندات أخرى
11,07%	12,80%	13,29%	أصول أخرى
100%	100%	100%	المجموع

المصادر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

• القيم غير المسعرة

بلغت حصة القيم غير المسعرة من إجمالي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، في نهاية عام 2020، ما يناهز 81,03% مقابل 78,3% في العام السابق، مسجلة بذلك زيادة قدرها 2,73 نقطة مئوية. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى سندات الاقتراض التي تُصدرها أو تضمونها الدولة، والتي تمثل قرابة نصف إجمالي أصول هذه الهيئات (49,33%)، مسجلة زيادة عن عام 2019 عندما كانت تبلغ 46,57%.

ويُوزع الباقي، بالأساس بين سندات الاقتراض الخاصة وسندات الدين القابلة للتداول (أذون شركات التمويل، شهادات الإيداع وأذون الخزينة) والتي تمثل على التوالي 15,49% و 11,06% من إجمالي الأصول.

• القيم المسعرة

سجل وزن القيم المسعرة من إجمالي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة انخفاضاً بنقطة مائوية واحدة مقارنة مع السنة السابقة عندما كانت النسبة 8,9% وانتقلت إلى 7,9% في متم 2020. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع جاري الأسهم (-1,87%) وسندات الاقتراض الخاصة (-3,6%).

• عناصر الأصول الأخرى

يشمل هذا البند بالأساس توظيفات نقدية تنجزها هذه الهيئات في شكل عمليات إعادة الشراء مسلمة. وقد سجل جاري هذه العناصر تراجعاً بنسبة 4,49% ليستقر في 60,9 مليار درهم في نهاية 2020 مقابل 63,8 مليار درهم سنة 2019. وهكذا، تراجع وزنها في توظيفات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من 12,8% في نهاية 2019 إلى 11,07% نهاية 2020.

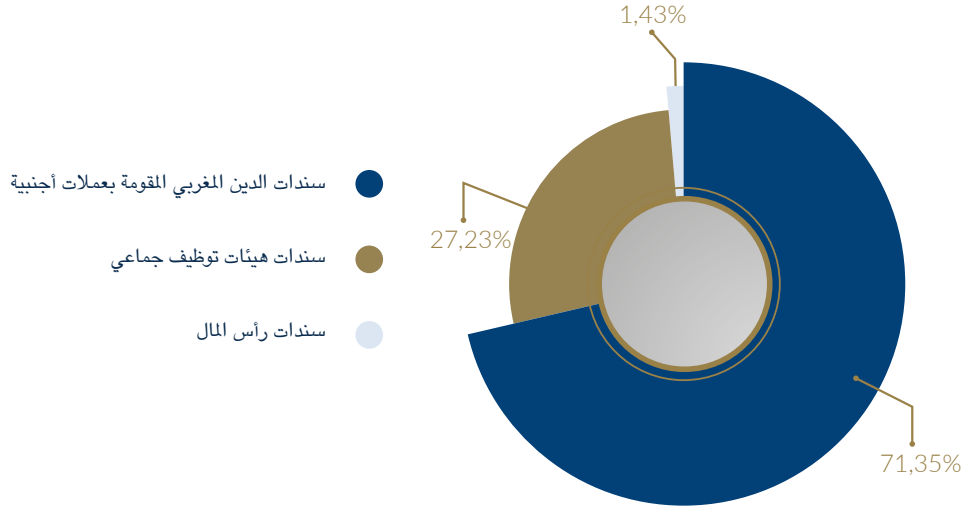
7.1.4 استثمارات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الخارج

بلغت التوظيفات بالعملة الأجنبية التي أنجزتها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الخارج 6,2 مليار درهم نهاية عام 2020، وهو ما يمثل قرابة 1,19% من إجمالي أصولها الصافية، وهي النسبة التي زادت بالمقارنة مع سنة 2019 عندما كانت تمثل 0,97%.

وتشمل هذه الاستثمارات بنسبة 71,35% سندات الدين مُقومة بالعملة الأجنبية صادرة عن الدولة أو عن مؤسسات عمومية مغربية، كما أنها شهدت انخفاضاً مقارنة بنسبتها المسجلة في العام السابق والتي بلغت 96,60%.

ويتكون باقي الاستثمارات في الخارج من سندات هيئات توظيف جماعي بمختلف أصنافها (هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، صناديق استثمار عقاري، وصناديق أسهم رأسمال، وصناديق مؤشرات متداولة) وأسهم مسعرة بحصتي 27,23% و 1,43% على التوالي من جاري الاستثمارات في الخارج مقابل 3,19% و 0,21% سنة 2019.

رسم بياني 20: تشكيل استثمارات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بالعملة الأجنبية



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

8.1.4 المستثمرون في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

استقر عدد المستثمرين في حصة أو أسهم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، عند متم 2020، ما يناهز 20 443 مستثمراً وهو ما يمثل زيادة بلغت 471 مستثمرا من سنة أخرى.

جدول 13: توزيع صافي الأصول حسب فئة المستثمر (بملايين الدراهم)

هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة						
النسبة المئوية	مجموع	« تعاقدية »	« نقدية »	« سندات »	« أسهم » و «متنوعة»	
77,41%	404 992,63	968,59	39 444,54	310 231,07	54 348,44	المقاولات المالية، منها
45,76%	239 409,60	5,78	22 660,66	178 791,94	37 951,22	شركات التأمين وصناديق التقاعد والاحتياط
18,28%	95 651,57	221,69	4 844,11	84 114,23	6 471,55	الأبنك
5,38%	28 132,56	79,77	3 750,90	21 806,90	2 494,99	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
2,99%	15 627,52	0,00	1 775,65	7 081,74	6 770,12	صندوق الإيداع والتدبير
2,97%	15 528,22	414,79	4 701,96	10 152,24	259,23	مؤسسات مالية أخرى
1,31%	6 858,04	0,00	406,35	6 419,96	31,73	شركات التمويل
0,46%	2 383,51	7,24	728,98	1 312,56	334,73	شركات تسيير محافظ أخرى
0,27%	1 401,62	239,32	575,94	551,51	34,86	شركات البورصة
15,86%	82 998,17	2 343,35	25 184,68	52 881,85	2 588,29	مقاولات غير مالية
6,24%	32 647,37	226,60	6 262,11	15 451,52	10 707,15	أشخاص ذاتيون مقيمون
0,49%	2 556,28	79,55	1 324,60	938,85	213,28	أشخاص معنويون وذاتيون غير مقيمين
100%	523 194,46	3 618,08	72 215,93	379 503,29	67 857,17	المجموع

المصدر: المؤسسات الوديعية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

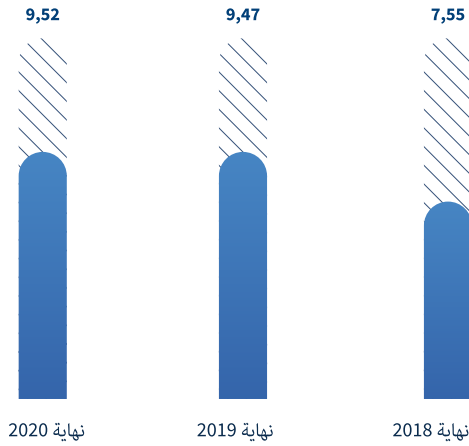
على غرار السنوات السابقة، تمثل المقاولات المالية غالبية إجمالي صافي الأصول الموظفة. فهي تمتلك 77,41% من إجمالي هذه الأصول، ويتم استثمارها بالأساس في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. وعلى وجه التحديد، تمتلك شركات التأمين وهيئات الاحتياط والتقاعد لوحدها 45,76% من صافي هذه الأصول، تليها الأبنك بنسبة 18,28%.

ويتوزع الباقي، أي ما يمثل 22,59% من صافي الأصول، بين الشركات غير المالية (15,86%)، والأشخاص الذاتيين المقيمين (6,24%) والأشخاص الذاتيين والمعنويين غير المقيمين (0,49%).

2.4 صناديق التوظيف الجماعي للتسنيذ

بعد الترخيص لعمليتين اثنتين للتسنيذ سنة 2020، ارتفع عدد صناديق التوظيف الجماعي للتسنيذ الناشطة نهاية 2020، إلى 14 صندوق و 23 قسم. وبلغ إجمالي صناديق التسنيذ 9,52 مليار درهم مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0,5% مقارنة مع سنة 2019.

رسم بياني 21: تطور أصول صناديق التوظيف الجماعي للتسنيذ (بمليارات الدراهم)



المصدر: شركات التسيير

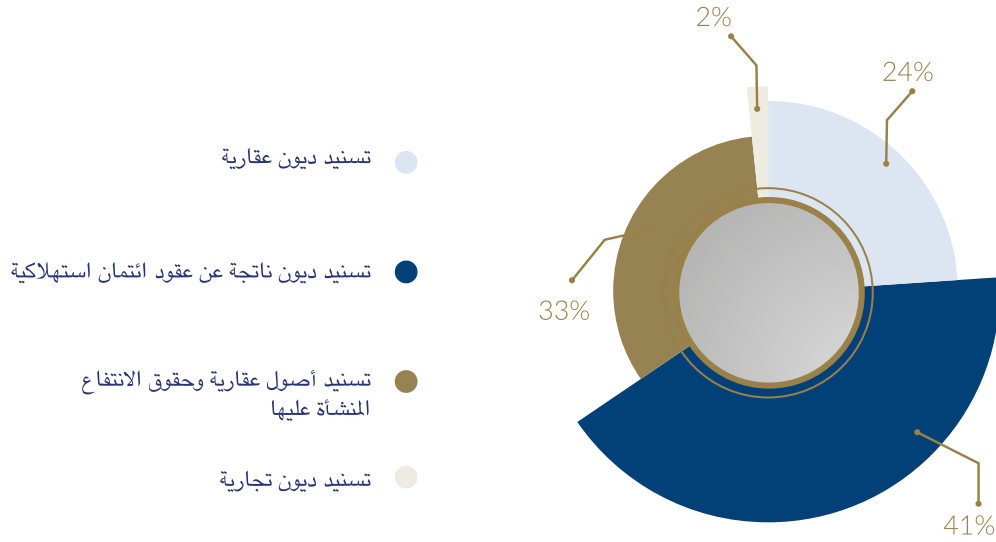
مثلت صناديق التسنيذ الخاضعة للتسيير في نهاية عام 2020، عمليات تسنيذ لأصول من فئات مختلفة، تشمل:

- ديون عقارية؛
- ديون ناتجة عن عقود ائتمان استهلاكي؛
- ديون تجارية؛
- أصول عقارية؛
- حقوق الانتفاع منشأة على أصول عقارية.

وقد أتاحت عمليتا التسنيذ الجديدتان اللتان تم إنجازهما سنة 2020، إصدار سندات اقتراض بقيمة 888,4 مليون درهم، لغرض اقتناء أصول عقارية.

وفيما يتعلق بتوزيع أصول صناديق التسنيذ حسب نوع العملية، فقد مثلت الديون الناتجة عن عقود ائتمان استهلاكية (4 صناديق)، نهاية عام 2020، نسبة 41% من جاري أصول التسنيذ هاته. في حين مثلت الأصول والحقوق العقارية 33% من نفس الجاري (5 صناديق). ومثل تسنيذ الديون العقارية 24% من نفس الأصول (4 صناديق)، متبوع بتسنيذ الديون التجارية التي مثلت 2% من نفس الجاري (صندوق واحد).

رسم بياني 22: توزيع جاري أصول صناديق التوظيف الجماعي للتسديد حسب نوعية العملية



المصدر: شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3.4 هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم

بقي عدد هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم مستقرا في ثماني هيئات منها هيئة واحدة في طور التصفية وأخرى لم تطلق بعد نشاطها.

وتسير الست هيئات الناشطة أصولا صافية إجمالية تبلغ 1 057,65 مليون درهم أي بزيادة بنسبة 13,95% عن سنة 2019. وتتدخل في مختلف مراحل حياة المقولة التي تقوم بتمويلها. ويمكن تمييز هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم إلى هيئات عامة وأخرى في القطاعات التالية:

- الطاقات؛
- «التكنولوجيات الخضراء»؛
- الصناعة الغذائية؛
- البنيات التحتية؛
- الابتكار؛
- صناعة الطيران؛
- صناعة السيارات؛
- مواد البناء.

4.4 هيئات التوظيف الجماعي العقاري

تميّزت سنة 2020 ببدء نشاط 5 هيئات توظيف جماعي عقاري تم استحداثها في شكل شركة توظيف عقاري ذات قواعد تسيير مخففة (SPI - RFA)، ويتعلق الأمر بما يلي:

- هيئة التوظيف الجماعي العقاري صندوق الإيداع والتدبير ببيير سيكيو (CDG PIERRE SECURE) التي تقوم بتسييرها شركة التسيير أجار إتفيس (AJARINVEST). وتختص في الاستثمار في الأصول العقارية التي تكون موضوع عقود إيجار توقع مع مستأجر يكون إما الدولة أو كيانات عمومية تستفيد من ضمان الدولة أو مخصصة لهذا الغرض؛
- هيئة التوظيف الجماعي العقاري أمان توظيف عقاري (AMANE PLACEMENT IMMO) التي تقوم بتسييرها شركة التسيير أجار إتفيس (AJARINVEST). وتختص في الاستثمار بالأساس في الأصول العقارية المكونة من مباني للمكاتب أو المستودعات اللوجستية أو المصانع وكذا فضاءات الإنتاج الصناعي، وتكون مخصصة لعقود إيجار موقعة مع أطلنطا سند (AtlantaSanad) أو الشركات التابعة لها كمستأجرين أو مع كيانات أو أشخاص معنويين يستوفون معايير محددة؛

- هيئة التوظيف الجماعي العقاري بريميوم هيرطيتج (PREMIUM HERITAGE) التي تقوم بتسييرها شركة التسيير أفريقيا ستون مناجمنت (AFRICA STONE MANAGEMENT). ويختص هذا الصندوق في الاستثمار حصرياً في الأصول العقارية المخصصة للاستغلال من قبل القرض الشعبي للمغرب (وكالات، مراكز أعمال، فروع، مقرات، إلخ) التي يتم تأجيرها من قبل كيانات تابعة لمجموعة القرض الشعبي للمغرب؛
 - هيئة التوظيف الجماعي العقاري عقار صندوق افريقيا (IMMO FUND OF AFRICA) التي تقوم بتسييرها شركة التسيير البنك المغربي للتجارة الخارجية الرأسمال العقاري (BMCE CAPITAL REAL ESTATE). ويختص هذا الصندوق في الاستثمار في أصول عقارية متنوعة تستخدم أساساً كمكاتب، أو فروع الأبنك والمحلات التجارية والصناعية، أو الفنادق أو منشآت التعليم والصحة؛
 - هيئة التوظيف الجماعي العقاري كليو بيير (CLEO PIERRE) التي تقوم بتسييرها شركة التسيير ريم بارتنر (REIM PARTNER). ويختص هذا الصندوق في الاستثمار في الأصول العقارية التي يتم استغلالها في شكل (1) وكالات أبنك، ومراكز أعمال، وفروع، وملحقات، ومكاتب، إلخ؛ والتي كانت سابقاً في ملكية مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة أو (2) مكاتب، ومتاجر، ولوجستيك ومحلات نشاط، والصحة، والتعليم، والصناعة، تكون في ملكية مجموعة نفس البنك أو في ملكية أي بنك أو مؤسسة مالية رائدة أخرى؛
- بالإضافة إلى ذلك، أشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020 على مذكرتي معلومات لهيئتين اثنتين للتوظيف الجماعي العقاري ذات قواعد تسيير مخففة تقوم بتسييرها أجارانفيسست (Ajarinvest) وهي : القرض العقاري والسياحي باتريمو (CIH PATRIMMO) و صندوق الإيداع والتدبير بيير سكيور (CDG PIERRE SECURE).

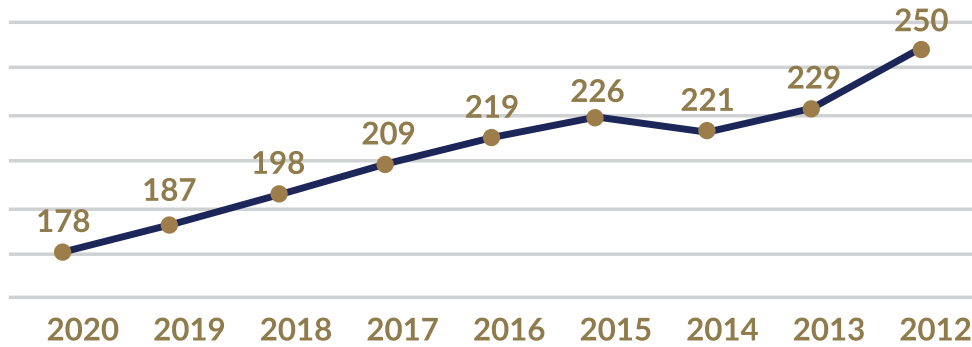
5. المتدخلون

1.5 شركات البورصة

1.1.5 الحياة القانونية والاجتماعية

ظل عدد شركات البورصة مستقرًا عند 17 شركة في نهاية عام 2020. وشهدت سنة 2020 تغييرات تناوب المستخدمين على مستوى غالبية شركات البورصة (13)، وهمت تشغيل 9 مستخدمين ومغادرة 16 آخرين، تركّزت على وظائف المكاتب الخلفية والأمامية وعلى وظائف الرقابة الداخلية كذلك. وقد بلغ إجمالي عدد مستخدمي شركات البورصة 178 منصباً، مسجلاً انخفاضاً عن عام 2019.

رسم بياني 23: تطور مجموع المستخدمين بشركات البورصة



المصدر: شركات البورصة وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

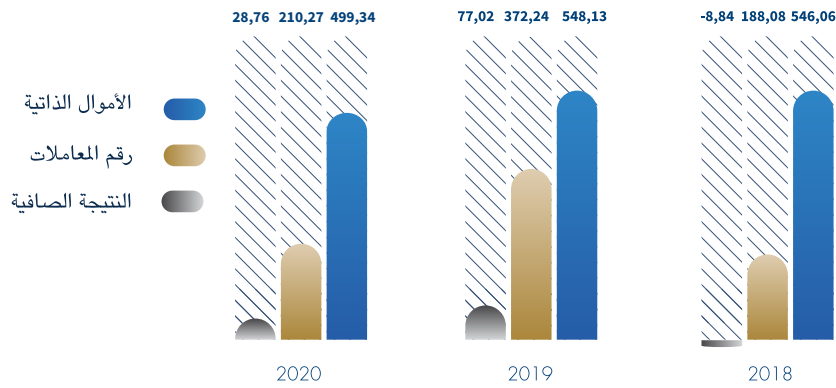
2.1.5 مؤشرات النشاط

• المؤشرات المالية

حققت شركات البورصة سنة 2020 رقم معاملات بلغ 210,27 مليون درهم، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 43,5% مقارنة مع 2019. وقد نشأ عن هذا الانخفاض نتيجة استغلال سلبية فيما يخص 6 شركات بورصة من بين ما مجموعه 17 شركة.

بالإضافة إلى ذلك، حققت شركات البورصة نتيجة صافية إيجابية بلغت 28,76 مليون درهم مقابل نتيجة صافية وصلت 77,02 مليون درهم سنة 2019.

رسم بياني 24: تطور المؤشرات المالية لشركات البورصة (بملايين الدراهم)



المصدر : شركات البورصة وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

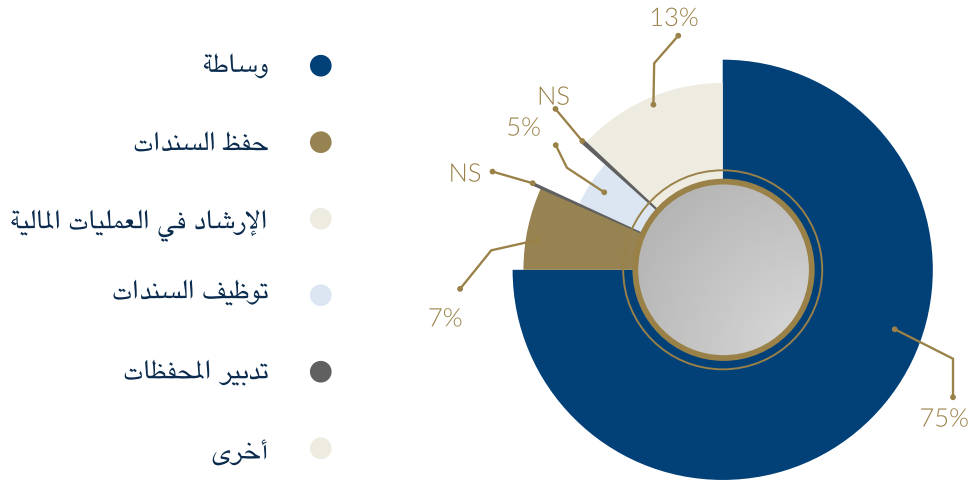
يُبرز توزيع رقم المعاملات هيمنة نشاط الوساطة الذي يدر لوحده 75% من إجمالي رقم المعاملات.

جدول 14: الأرقام الرئيسية لشركات البورصة (بملايين الدراهم)

2020	2019	2018	
17	17	17	عدد شركات البورصة
210,27	372,24	188,08	رقم المعاملات الإجمالي
155,89	284,61	143,92	الوساطة
14,54	13,18	9,53	حفظ السندات
0,1	1,70	3,61	الإرشاد في العمليات المالية
9,49	35,71	13,43	توظيف السندات
0,58	0,41	0,57	تدبير المحافظ المالية
29,67	36,63	17,02	أخرى
28,76	77,02	-8,84	النتيجة الصافية الإجمالية
52,3	49	47	صندوق الضمان

المصدر : شركات البورصة وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

رسم بياني 25: توزيع رقم معاملات شركات البورصة حسب نوع النشاط



المصدر: شركات البورصة وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل
(*) NS: غير معبر

استحوذت إحدى عشر شركة بورصة تابعة لأبنك وحدها، سنة 2020، على حصة سوق بلغت 85.83%، استحوذت منها 4 شركات على حصة 52%.

• صندوق ضمان شركات البورصة

يرمي صندوق الضمان إلى تعويض زبائن شركات البورصة التي يتم تصفيتهم عند الاقتضاء. ويُموّل الصندوق بمساهمات يُحدّد مبلغها كنسبة مئوية من قيمة السندات والنقود التي تحتفظ بها كل شركة بورصة.

وقد بلغ رصيد صندوق الضمان 52,3 مليون درهم سنة 2020 وانخفضت المساهمات المدفوعة بنسبة 1% مقارنة بسنة 2019 بسبب تراجع، بنسبة 3%، لقيمة الأصول المحتفظ بها لدى شركات البورصة والتي بلغ متوسطها 8 مليارات سنة 2020.

3.1.5 تركيبة الزبائن

زاد عدد زبائن شركات البورصة الناشطين في سوق البورصة بنسبة 1,74% مقارنة مع 2019. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الزيادة التي سجلها عدد الزبائن المنتمين لفئة الأشخاص الذاتيين المغاربة بنسبة 3,73%. ومن حيث التركيبة، تجدر الإشارة إلى هيمنة الزبائن من فئة أشخاص ذاتيين مغاربة الذين يمثلون 79% من مجموع الزبائن، متبوعين بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بحصة 12%، ويوزع الباقي بين فئات الزبائن الأخرى.

جدول 15: تركيبة زبائن شركات البورصة

المجموع	أشخاص ذاتيون أحانب		أشخاص معنويون أحانب		أشخاص معنويون مغاربة		هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة		أشخاص ذاتيون مغاربة		
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
7 407	2%	115	2%	168	7%	540	10%	728	79%	5 856	2016
7 481	2%	118	2%	155	6%	483	10%	767	80%	5 958	2017
7 380	2%	110	2%	150	7%	510	10%	772	79%	5 838	2018
8 356	2%	132	2%	174	6%	511	12%	1027	78%	6512	2019
8501	1%	118	2%	144	5%	453	12%	1031	79%	6755	2020

المصدر: شركات البورصة وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2.5 ماسكو حسابات السندات

وصل المخزون الإجمالي للأدوات المالية المحتفظ بها في نهاية 2020 ما يقارب 195,1 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 3,7٪ مقارنة مع 2019. وتظل حصة الأبنك هي المهيمنة، إذ تمثل نسبة 97٪ من الأصول المحتفظ بها.

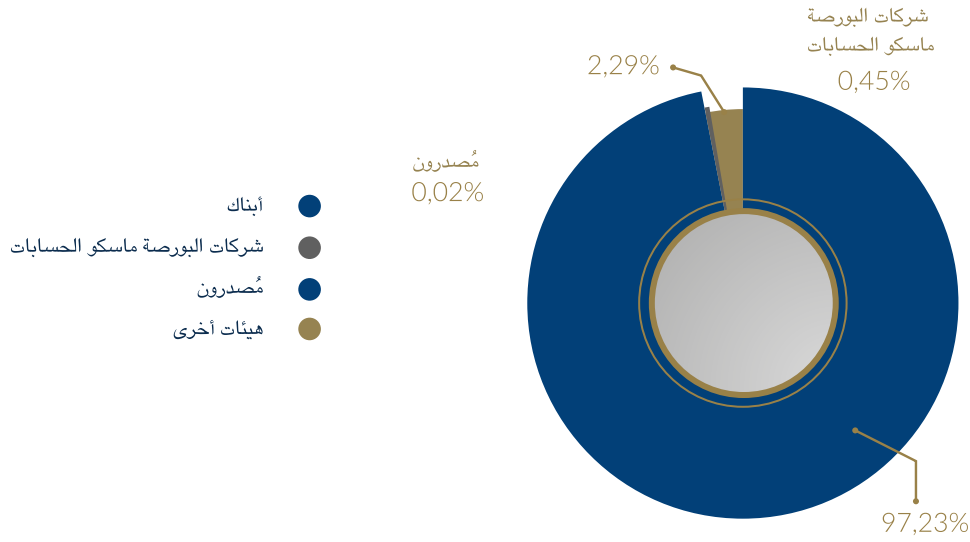
ويصل العدد الإجمالي للحسابات 146 111 حسابا مسجلا بذلك تراجعاً بنسبة 9٪. ويُعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى عملية تطهير قام بها أحد المتدخلين على مستوى حساب السندات الخاص به. وتجدر الإشارة إلى أن حسابات السندات المفتوحة في أسماء أشخاص ذاتيين مقيمين تمثل 83,6٪ من مجموع عدد حسابات السندات.

جدول 16: الأرقام الرئيسية لماسكي الحسابات

2020	2019	
25	25	عدد ماسكو الحسابات
146 111	160 549	عدد حسابات السندات
122 200	137 453	الأشخاص الذاتيون المقيمون
11 569	8 879	الأشخاص المعنويون المقيمون
11 820	13 686	الأشخاص الذاتيون غير المقيمين
522	531	الأشخاص المعنويون غير المقيمين
1 945 930	1 881 671	الأصول المسيرة (i) = (1) + (2) + (3) + (4) (بملايين الدراهم)
1 892 048	1 757 620	من: قتل الأبنك (1)
8 804	8 524	من قبل شركات البورصة ماسكي الحسابات (2)
421	420	من قبل المصدرين (3)
44 657	115 107	من قبل هيئات أخرى (4)
5 526	-111	رصيد الأصول المسيرة في الحسابات التقنية (ب)
1 951 456	1 881 560	المجموع الجاري ج = ا + ب (بملايين الدراهم)

المصدر: ماسكو الحسابات والوديع المركزي ماروكبير

رسم بياني 26: توزيع الأصول المحتفظ بها



المصدر: الوديع المركزي ماروكليبر

3.5 الوديع المركزي

سجل الجاري الإجمالي للأصول التي يحتفظ بها الوديع المركزي ماروكليبر زيادة بنسبة 3,71%، حيث انتقل من 1 881,56 مليار درهم نهاية 2019 إلى 1951,46 مليار درهم نهاية 2020. وقد جاء هذا التطور مدعوماً بالزيادة التي شهدتها أذون سندات الخزينة التي بلغت 7,82% من جهة وتلك المسجلة من قبل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي بلغت 6,99% مقارنة بنهاية 2019.

وبالموازاة مع ذلك، زاد عدد القيم التي يحتفظ بها الوديع المركزي ماروكليبر بنسبة 6,38%، إذ انتقلت من 1394 قيمة نهاية 2019 إلى 1483 قيمة آخر سنة 2020. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة عدد سندات الاقتراض، وأذون الخزينة وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

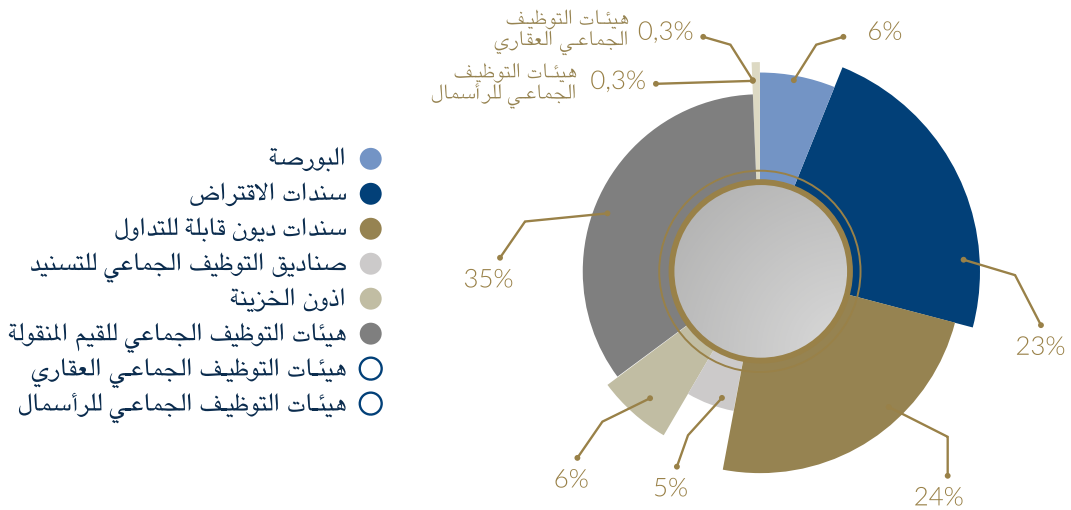
وفي المقابل، سجل متوسط التدفقات المنجزة تغيراً سلبياً بنسبة 17,73% بين عامي 2019 و 2020، ويرجع ذلك بالأساس إلى الانخفاض في فرع المعاملات بالتراضي.

جدول 17: الأرقام الرئيسية لنشاط الوديع المركزي

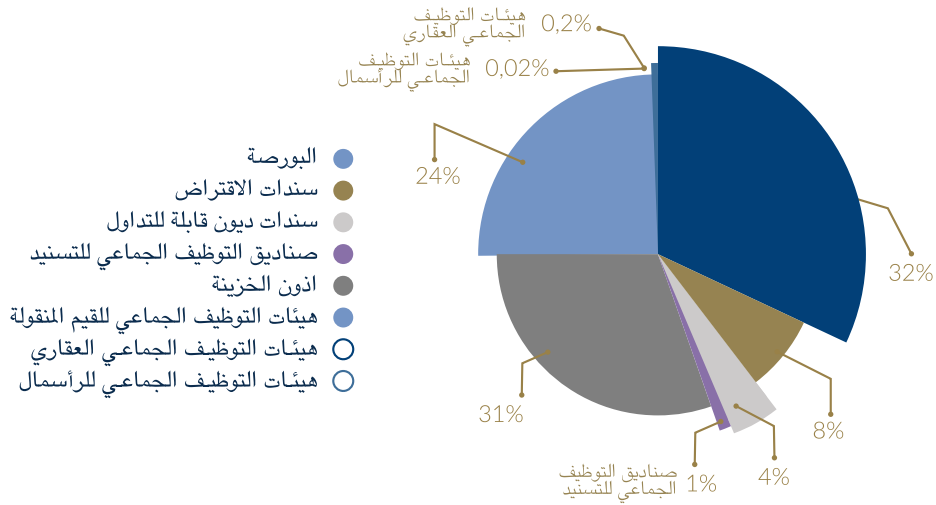
2020	2019	
1 483	1 394	عدد القيم التي يحتفظ بها الوديع المركزي
91	90	أسهم
342	306	سندات الاقتراض
352	363	سندات ديون قابلة للتداول
81	76	صناديق التوظيف الجماعي للتسديد
95	70	أذون الخزينة
513	485	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
5	1	هيئات التوظيف الجماعي العقاري
4	3	هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
1 951,46	1 881,56	الجاري الإجمالي (بملايير الدراهم)
623,08	637,97	أسهم
150,96	138,20	سندات الاقتراض
84,58	91,47	سندات ديون قابلة للتداول
10,32	10,61	صناديق التوظيف الجماعي للتسديد
600,74	557,16	أذون الخزينة
476,46	445,33	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
4,83	0,80	هيئات التوظيف الجماعي العقاري
0,48	0,02	هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
57,92	70,40	المعدل اليومي للتدفقات المنجزة (بملايير الدراهم)
57,43	69,62	فرع المعاملات بالتراضي
0,49	0,78	فرع البورصة
-	-	فرع التنقيلات الخالصة
982	895	عدد عمليات تدبير السندات
65	81	عدد عمليات توزيع الربحية المعالجة
917	814	عدد العمليات على السندات المعالجة

المصدر: الوديع المركزي ماروكليز

رسم بياني 27: توزيع عدد القيم المقبولة حسب الفئة



رسم بياني 28: توزيع عدد القيم المقبولة حسب الفئة



المصدر: الوديع المركزي ماروكبير

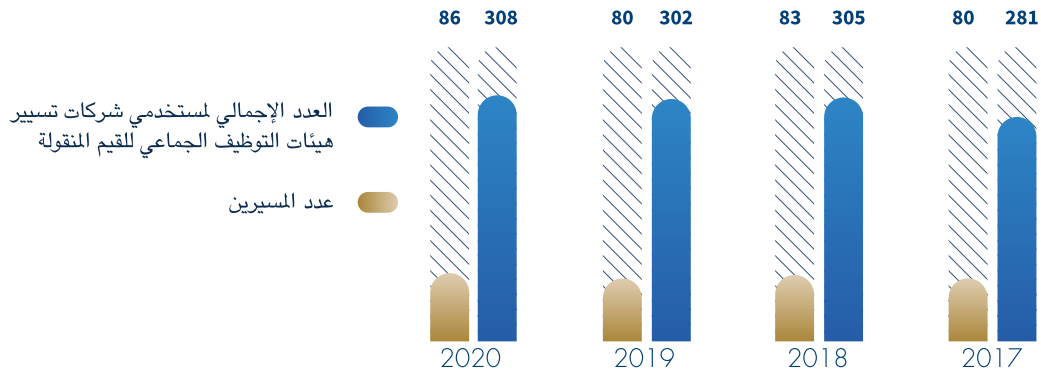
4.5 شركات التسيير

1.4.5 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

شهد عام 2020 إحداث شركة تسيير جديدة لهيئة توظيف جماعي للقيم المنقولة، مما رفع من عدد شركات التسيير إلى 18 شركة.

زاد إجمالي عدد مستخدمي شركات التسيير بشكل طفيف، إذ انتقل من 302 شخصاً عام 2019 إلى 308 سنة 2020. وهم هذا التطور الإيجابي كذلك مسيري المحافظ المالية الذين بلغ عددهم 86 عام 2020 مقابل 80 السنة السابقة، مما جعلهم يمثلون ما يقرب من ثلث مستخدمي شركات التسيير.

رسم بياني 29: تطور عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة



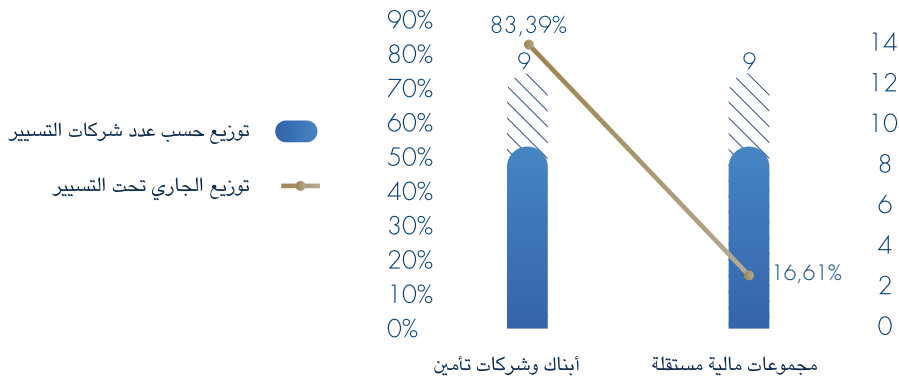
المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

• مؤشرات النشاط

بلغ عام 2020، متوسط صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ما يناهز 485,93 مليار درهم مقابل 454,70 مليار درهم السنة السابقة، مسجلاً زيادة بنسبة 6,87%.

وعلى غرار العام السابق، ظلت شركات التسيير التابعة لمؤسسات بنكية أو لشركات تأمين أو لمؤسسات مالية أخرى تمتلك، في نهاية 2020، أكبر حصة في السوق بمبلغ 436,28 مليار درهم من الأصول تحت التسيير وهو ما يمثل 83,39% من إجمالي صافي هذه الأصول. أما الباقي، وهو 86,9 مليار درهم فيتم تسييره من قبل شركات تسيير مستقلة (والتي تستحوذ، في نفس التاريخ، على حصة سوقية بلغت 16,61%).

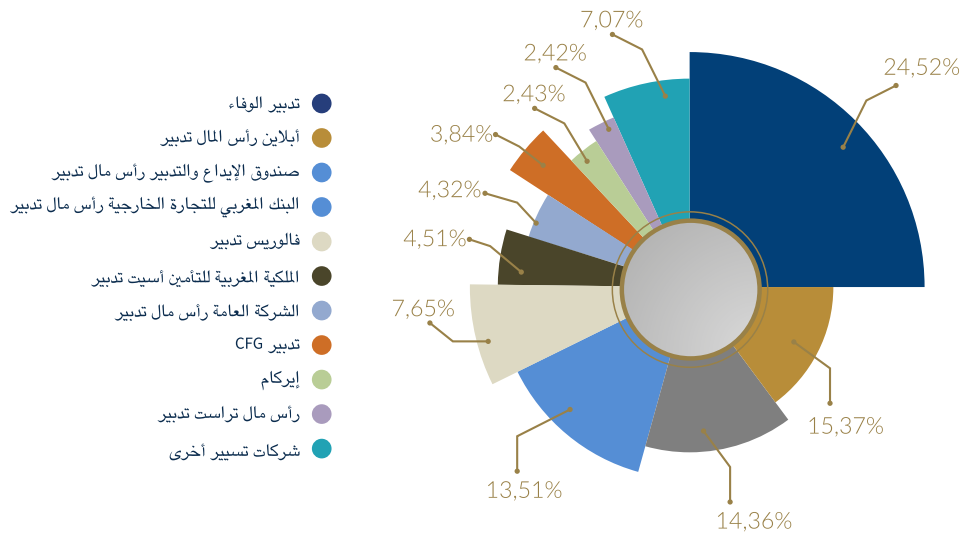
رسم بياني 30: توزيع حصص السوق بين شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب طبيعة حملة الأسهم



المصدر: شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وعلى غرار السنوات السابقة، يتواصل التركيز القوي للأصول لدى أكبر 4 شركات تسيير في السوق، والتي كانت تسيّر لوحدها 354,53 مليار درهم نهاية عام 2020، وهو ما يمثل 67,76% من الأصول تحت التسيير. وتجدر الإشارة إلى أن شركات التسيير الأربع هاته هي شركات تابعة لمؤسسات مالية.

رسم بياني 31: توزيع الاصول الصافية حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

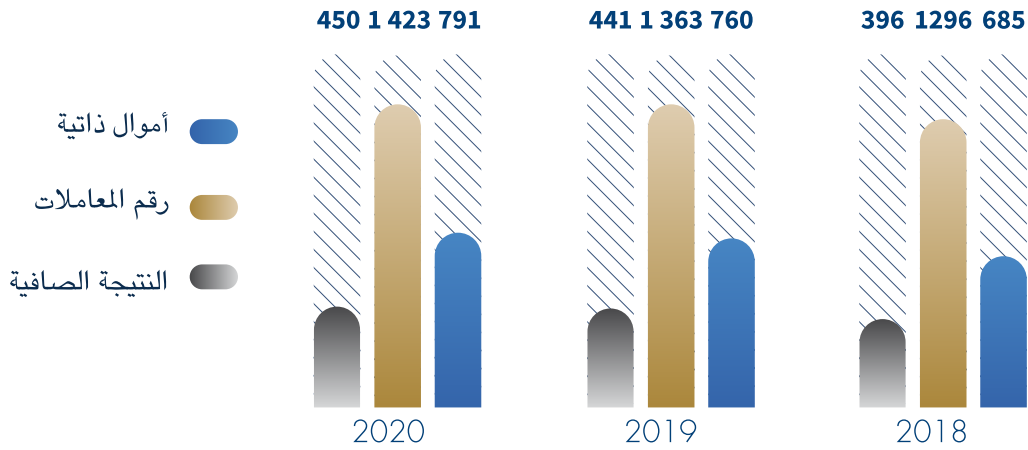
• المؤشرات المالية

زاد رقم المعاملات الموطد لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، عند متم 2020، بنسبة 4,42% ليستقر في 1,42 مليار درهم مقابل 1,36 مليار درهم برسم السنة المالية السالفة.

وبلغت النتيجة الصافية الموطدة لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مبلغ 449,59 مليون درهم سنة 2020، بزيادة نسبتها 2% مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2019 والذي بلغ 440,80 مليون درهم.

وزادت كذلك الأموال الذاتية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 4,14% خلال سنة 2020 إذ انتقلت من 759,90 مليون درهم سنة 2019 إلى 791,40 مليون درهم في متم 2020.

رسم بياني 32: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بملايين الدراهم)



2.4.5 شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسديد

بلغ عدد شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسديد، سنة 2020، أربع شركات وهي:

- المغرب تسديد التي حصلت على الاعتماد في فبراير 2002؛
- التجاري تسديد التي حصلت على الاعتماد في نونبر 2014؛
- البنك المغربي للتجارة الخارجية رأسمال تسديد الذي حصل على الاعتماد في دجنبر 2015؛
- سوفاك ستراكترد فاينانس التي تم اعتمادها في غشت 2019.

وبخصوص مستخدميها، فإن الشركات الأربع تشغل، عند متم 2020، ما يناهز 25 مستخدما، يتكلف 11 مستخدما بها بتسيير وهيكله صناديق التسديد.

• مؤشرات النشاط

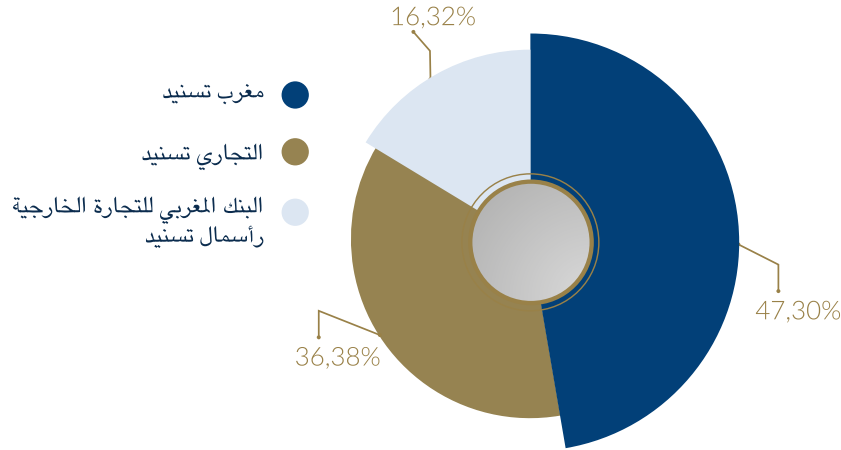
بمتم سنة 2020، سيرت شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسديد مبلغا إجماليا قدره 9.52 مليار درهم موزعة على أربعة عشر صندوق (باستثناء الأقسام):

- **مغرب تسديد** تسيير تسعة صناديق (منها صندوق التسديد «صكوك إمبريوم» الذي يشمل قسماً واحداً هو صكوك إمبريوم CI وصندوق التسديد «ووتر» الذي يشمل أيضاً قسماً واحداً هو «صندوق التسديد ووتر - القسم 1») ويمثل أصولاً تحت التسيير بمبلغ 4,50 مليار درهم، أي ما يمثل حصة سوق بنسبة 47.30%؛

• **التجاري تسنيد** تسير ثلاثة صناديق (منها صندوق التسنيد «استثمار سلف» الذي يشمل قسم «استثمار الموظف» وصندوق التسنيد «مفتاح» الذي يشمل قسمين «مفتاح الموظف» و«مفتاح الموظف أ»)، وتصل أصوله الموظفة إلى 3,46 مليار درهم، ويمثل حصة سوق بنسبة 36,38%؛

• **البنك المغربي للتجارة الخارجية** رأسمال تسير صندوقين (منها صندوق التسنيد «دوموس» الذي يشمل ثمانية عشر قسما) ويمثل 1,56 مليار درهم من جاري الأصول الموظفة ويستحوذ على حصة سوق بنسبة 16,32%.

رسم بياني 33: توزيع صافي الأصول حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للتسنيدي



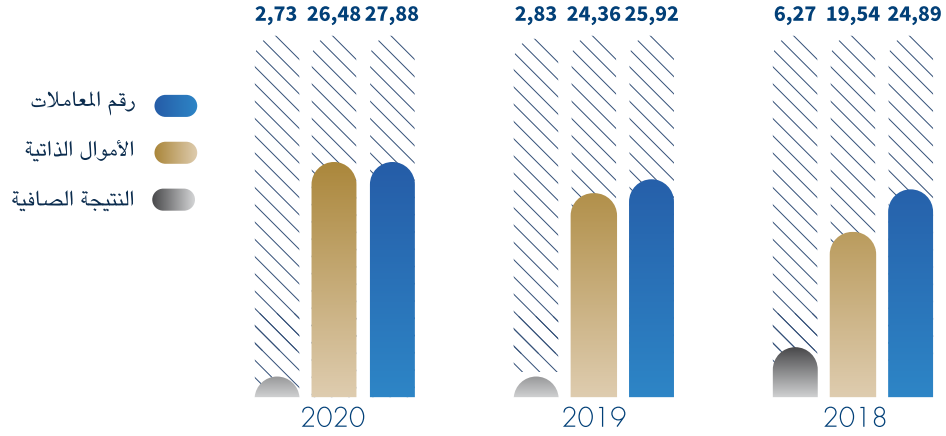
المصدر: شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

• المؤشرات المالية

بلغ رقم المعاملات الموّطد لأربع شركات تسيير صناديق توظيف جماعي للتسنيدي ما مجموعه 27,88 مليون درهم سنة 2020، مقابل 25,92 مليون درهم سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7,56%. وبلغت النتيجة الصافية الموّطدة للشركات الأربع 2,73 مليون درهم سنة 2020 مقابل 2,83 مليون درهم سنة 2019.

وانتقلت الأموال الذاتية لكل شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيدي من 24,36 مليون درهم سنة 2019 إلى 26,48 مليون درهم في 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8,70%.

رسم بياني 34: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للتسديد (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3.4.5 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

تميزت سنة 2020 بمنح وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بعد رأي الهيئة المغربية لسوق الرساميل، اعتماداً لشركة تسيير Mediterranean Capital Partners Gestion، وهي شركة تابعة للشركة المالطية القابضة MCPartners Limited من جهة وبسحب من جهة أخرى، باقتراح من الهيئة المغربية لسوق الرساميل، اعتماد شركة تسيير «كلوبل نيكسس» (Global Nexus) بموجب قرار لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة .

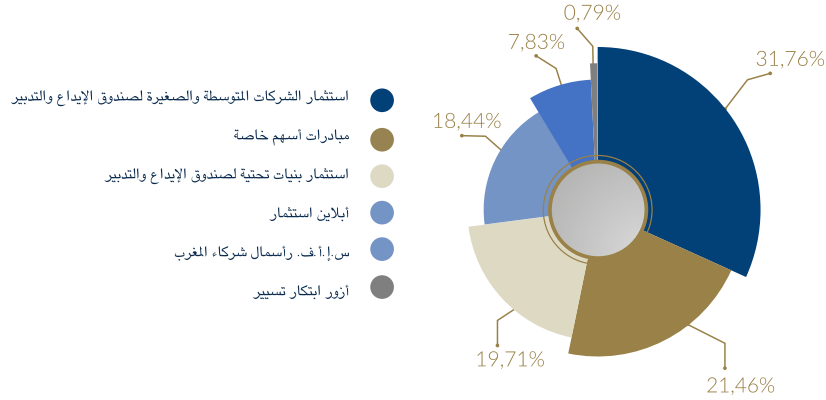
وهكذا، استقر عدد شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال سنة 2020 في 11 شركة منها 6 شركات ناشطة تقوم بتسيير 6 صناديق. ويهم الأمر استثمار الشركات المتوسطة والصغيرة لصندوق الإيداع والتدبير (المسمى سابقاً صندوق الإيداع والتدبير رأسمال أسهم خاصة)، واستثمار بنيات تحتية لصندوق الإيداع والتدبير (المسمى سابقاً رأس مال بنيات تحتية لصندوق الإيداع والتدبير)، ومبادرات أسهم خاصة (Private Equity Initiatives)، وأبلان استثمار (Upline Investments)، و س.إ.أ.ف. رأسمال شركاء المغرب (SEAF Morocco Capital Partners)، و أزور ابتكار تسيير (AZUR Innovation Management).

وبخصوص المستخدمين، بلغ عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال 44 منهم 16 يشغلون مناصب مدير أو مسؤول عن الاستثمارات.

• مؤشرات النشاط

وصلت الأصول الصافية الإجمالية التي تسيّرّها شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال إلى 1 057,65 مليون درهم عند نهاية 2020 مقابل 928,16 مليون درهم سنة 2019 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 14%. ومن حيث توزيع النشاط، فقد بلغت الحصة السوقية الإجمالية لأكثر ثلاث شركات تسيير ما يناهز 72.94% وهو ما يمثل حوالى 771,4 مليون درهم من صافي الأصول المسيّرة.

رسم بياني 35: توزيع صافي الأصول المسيّرة من قبل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال



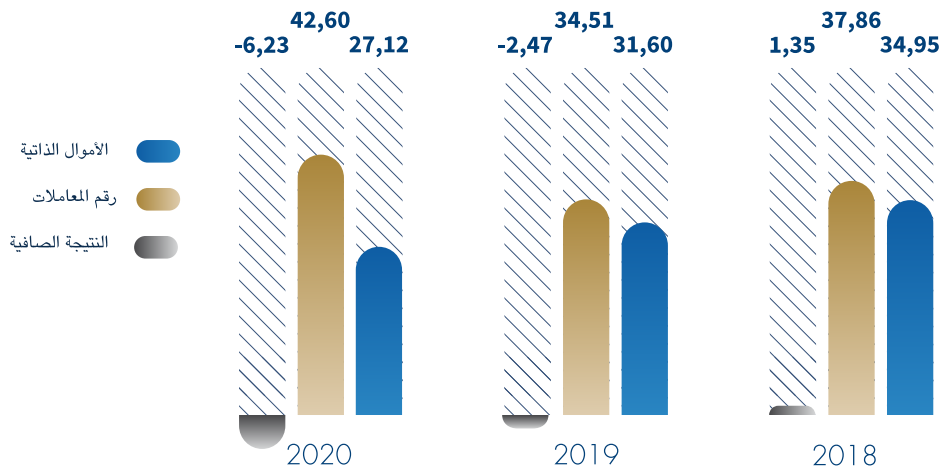
المصدر : شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

• المؤشرات المالية

سجل رقم المعاملات الموطن لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال زيادة بنسبة 23,44% سنة 2020 ليستقر في 42,60 مليون درهم مقابل 34,51 مليون درهم سنة 2019. وسجلت النتيجة الصافية الموطدة للشركات المعنية انخفاضا حاداً سنة 2020 إذ انتقلت من ربح قدره 1,35 مليون درهم سنة 2018 إلى خسارة بلغت 2,47 مليون درهم سنة 2019 و 6,23 مليون درهم سنة 2020. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض بحوالي 6 ملايين درهم في رقم المعاملات التراكمي لثلاث شركات تقوم بتسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال والتي باشرت بسحب استثماراتها سنة 2020.

وسجلت الأموال الذاتية المعبأة من قبل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال تراجعاً بنسبة 14,18% لتستقر في مبلغ 27,12 مليون درهم مقابل 31,60 مليون درهم في السنة الماضية.

رسم بياني 36: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (بملايين الدراهم)



المصدر : شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4.4.5 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري

خلال سنة 2020، حصلت خمس شركات جديدة على اعتماد لممارسة نشاط تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد هذه الشركات من أربع إلى تسع شركات. ومُنح الاعتماد إلى شركات: التجاري ريم (ATTIJARI REIM)، وشركاء ريم (REIM PARTNERS)، و تديير م.س.إ.ن. (MSIN GESTION)، والمغرب للعقار (MOROCCO REAL ESTATE)، و إ.ر.ج. للعقار (IRG Real Estate). ومن بين شركات التسيير الخمس هذه، ثلاث تملكها بنسبة 30% على الأقل مؤسسة ائتمان، وواحدة تملكها شركة تأمين وواحدة أخرى في ملكية شركة تسيير محدثة بموجب القانون الفرنسي، تم اعتمادها من قبل هيئة الأسواق المالية بفرنسا.

كما أن عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري ارتفع ليصل إلى 73 مستخدماً في 31 دجنبر 2020، منهم 25 يشغلون مناصب مُسيّر صندوق أو مُسيّر أصول.

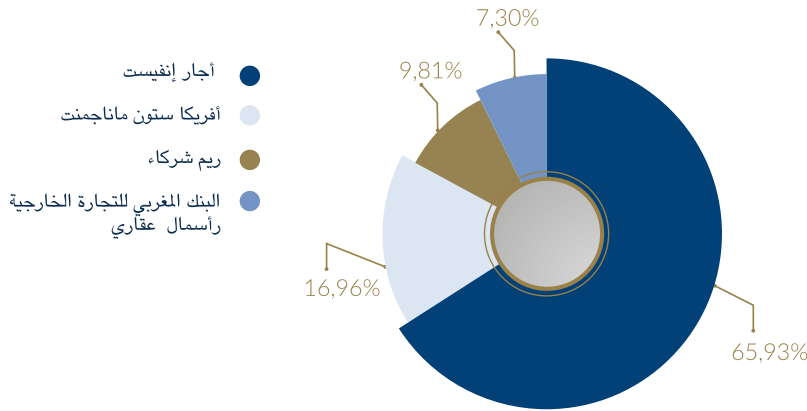
• مؤشرات النشاط

في متم 2020، بلغ إجمالي صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري 6,09 مليار درهم، في ملكية 7 هيئات ذات قواعد تسيير مخففة (SPI - RFA) تقوم بتسييرها 4 شركات تسيير.

وبخصوص تركيز النشاط، فقد بلغت حصة السوق الكلية لأكبر شركتي تسيير في الساحة، أجار إنفيست وأفريكا ستون ماناجمنت 82,89% وبلغ صافي الأصول التي تسيّرهما 5,05 مليار درهم نهاية 2020.

وتُمثّل أكبر هيئتي توظيف جماعي عقاري تقوم بتسييرها شركات التسيير المذكورة، نسبة 47,40% من إجمالي صافي الأصول تحت التسيير.

رسم بياني 37. توزيع صافي الأصول حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري



المصدر: شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

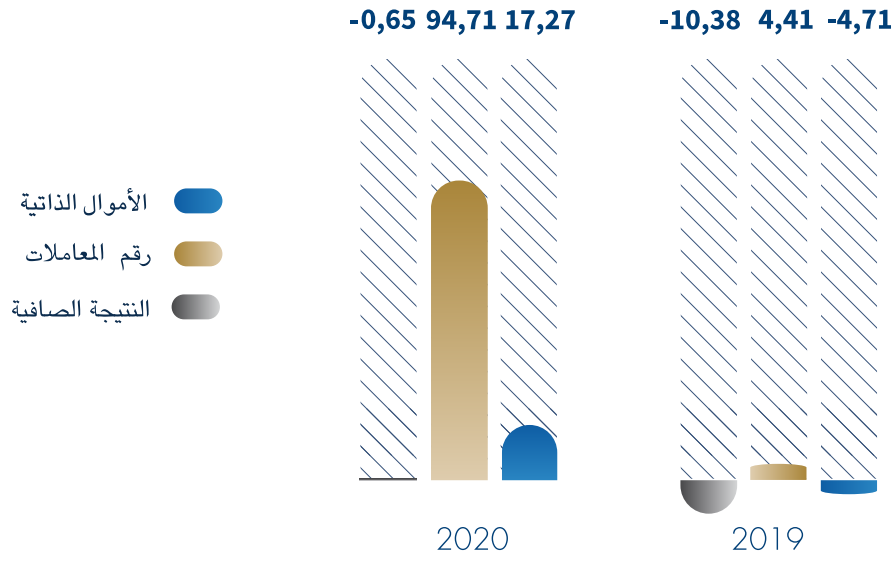
• المؤشرات المالية

سجل رقم المعاملات الموّطد لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2020 ليستقر في 94,71 مليون درهم، مقابل 4.41 مليون درهم سنة 2019. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي لتأثير إطلاق نشاط هذه المؤسسات سنة 2020.

وعلى الرغم من ذلك، تظل النتيجة الصافية الموّطدة لشركات تسيير هذه الهيئات سلبية، إذ بلغت -0,65 مليون درهم سنة 2020 مقابل -10,38 مليون درهم سنة 2019.

أما بالنسبة للأموال الذاتية، فقد بلغت 17,27 مليون درهم عام 2020 مقابل -4,71 مليون درهم قبل عام.

رسم بياني 38: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات التسيير وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل



الفصل الثاني الهيئة المغربية لسوق الرساميل والإشراف على سوق الرساميل

1. الاعتمادات والتراخيص

1.1 اعتماد المتدخلين

تميزت سنة 2020 بمواصلة اهتمام الفاعلين في سوق الرساميل و المهنيين في مجال العقار و ذلك باعتماد شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للتسديد وهيئات التوظيف الجماعي العقاري. فقد تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل العديد من الطلبات من قبل الفاعلين سألني الذكر بخصوص النصوص التنظيمية التي تحكم هذه الأنشطة، خاصة منها النظام الأساسي لشركة التسيير. وتم على إثرها تنظيم لقاءات عمل لهذا الغرض. وهكذا تم اعتماد 5 شركات تسيير هيئات توظيف جماعي عقاري وشركة واحدة لتسيير هيئة توظيف جماعي للرأسمال .

وبالإضافة إلى ذلك، حصلت شركتنا تسيير البنك المغربي للتجارة الخارجية رأسمال عقار (BMCE CAPITAL REAL ESTATE) و أفريقيا ستون ماناجمنت (AFRICA STONE MANAGEMENT)، اللتان سبق اعتمادهما سنة 2019، على موافقة الهيئة المغربية لسوق الرساميل لتغيير المقر الاجتماعي والموقع الفعلي لنشاطهما.

جدول 18. قائمة الملفات التي تمت دراستها من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الإجراء المتخذ	المؤسسة
حصلت الشركات الخمس على اعتماد الهيئة المغربية لسوق الرساميل بصفتها شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للعقار.	(ATTIJARI REIM)، شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري
	(REIM PARTNERS)، شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري
	(MSIN GESTION)، شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري
	(MOROCCO REALESTATE)، شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري
	(IRG Real Estate)، شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري
حصلت الشركة على اعتماد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بعد استشارة رأي الهيئة المغربية لسوق الرساميل	Mediterrania Capital Partners Gestion - شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
حصلت الشركتان على اعتماد الهيئة المغربية لسوق الرساميل بصفتهم شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال	البنك المغربي للتجارة الخارجية - شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال Africa Stone Management - شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2.1 ترخيص العمليات المالية

1.2.1 العمليات على سندات الرأسمال

خلال السنة المالية 2020، رخصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل على ثمانية عمليات همت سندات الرأسمال. ويقدم الجدول التالي تفاصيل العمليات التي تمت معالجتها.

جدول 19 : العمليات على سندات الرأسمال المرخص لها

نوع العملية	المصدر	تاريخ التأشير	المبلغ بملايين الدراهم	وصف العملية
الإدراج في البورصة	أراضي كابتال (ARADEI) (CAPITAL)	23/11/2020	600	الإدراج في البورصة من خلال عملية زيادة في رأس المال موجهة للعموم بإصدار 1 250 000 سهم جديد وتقويت 250 000 سهم .
الزيادة في رأس المال	إمورونت إنفست (IMMORENTE) (INVEST)	08/01/2020	408	إصدار أسهم عادية في إطار زيادة في رأس المال مخصصة للعموم مع إلغاء حق أفضلية الاكتتاب.
	بنك إفريقيًا، مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجي	29/07/2020	999,1	إصدار أسهم عادية في إطار زيادة في رأس المال عن طريق تحويل اختياري كامل أو جزئي برئاسح السنة المالية 2019.
	سلفين (SALAFIN)	12/08/2020	129,6	إصدار أسهم عادية في إطار زيادة في رأس المال عن طريق تحويل اختياري كامل أو جزئي لريئاسح السنة المالية 2019.
	أطلنطا سند (ATLANTASANAD)	10/09/2020	8,2	زيادة رأس مال شركة أطلنطا للتأمين وإعادة التأمين عن طريق ادماج - بالضم لشركة سند.
	التجاري وفا بنك	25/12/2020	1 416,6	زيادة في رأس مال التجاري وفا بنك عن طريق تحويل اختياري إلى أسهم لمبالغ موضوع توزيع استثنائي
	أليانس للتطوير العقاري (ADI)	-	300	زيادة في رأس المال بتحويل الحسابات الجارية للشركاء، مخصصة للمسير.
	عرض عمومي للشراء	S2M	18/09/2020	42,31

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

شهدت سنة 2020 إدراج شركة أراضي كابتال (Aradei Capital) في البورصة بمبلغ 600 مليون درهم من خلال: الزيادة في رأس المال نقداً بإصدار 1 250 000 سهما بسعر اكتتاب حُدِّد في 400 درهم للسهم الواحد، منها قيمة اسمية بمبلغ 100 درهم وعلاوة إصدار بمبلغ 300 درهم. وهمت الزيادة في رأس المال 500 مليون درهم، منها 125 مليون درهم كقيمة اسمية و 375 مليون درهم كعلاوة إصدار؛

- تقويت 250 000 سهم بسعر اكتتاب حُدِّد في 400 درهم للسهم أي بمبلغ 100 مليون درهم.

وأنجز بنك إفريقيًا زيادة في رأس المال عن طريق التحويل الاختياري الكلي أو الجزئي لربحيات السنة المالية 2019. وشهدت العملية إصدار 5 786 188 سهماً جديداً بسعر إصدار حُدِّد في 137 درهماً، منها 10 دراهم للسهم الواحد كقيمة اسمية وعلاوة إصدار وصلت إلى 127 درهم للسهم. وبلغت نسبة المشاركة في زيادة في رأس المال هذه 79,34% بمبلغ 792 707 756 درهم.

وقام التجاري وفا بنك بإنجاز زيادة في رأس المال عن طريق تحويل اختياري إلى أسهم لمبالغ موضوع توزيع استثنائي. وبلغ العدد الإجمالي للأسهم المكتتية، في نهاية فترة الاكتتاب، 3.313.308 سهماً جديداً مما مجموعه 3.650.909 سهماً معروضاً، أي بنسبة تحويل بلغت 91%. وكان المبلغ الإجمالي للعملية ما يقارب 1.285.563.504 دراهم، بمبلغ 33.133.080 درهم بمثابة رأس المال و 1252.430.424 درهم بمثابة علاوة إصدار. بالإضافة إلى ذلك، همت عملية على سندات الرأسمال بتوظيف خاص بمبلغ 580 مليون درهم، 350 مليون درهم من خلال عملية الزيادة في رأس المال.

2.2.1 إصدارات السندات

أشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، خلال السنة المالية 2020، على 8 إصدارات لسندات الاقتراض من خلال دعوة الجمهور إلى الاكتتاب، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 20: إصدارات سندات الاقتراض المؤشر عليها

المصدر	تاريخ التاشير	المبلغ بملايين الدراهم	وصف العملية
التجاري وفا بنك	10/06/2020	1 000	إصدار سندات اقتراض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 1 مليار درهم
التجاري وفا بنك	10/06/2020	500	إصدار سندات اقتراض ثانوية بمبلغ إجمالي قدره 500 مليون درهم
جيت كونتراكتورز	04/08/2020	200	إصدار سندات اقتراض عادية بمبلغ إجمالي قدره 200 مليون درهم
القرض الفلاحي للمغرب	26/11/2020	200	إصدار سندات اقتراض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 200 مليون درهم
صندوق التجهيز الجماعي	04/12/2020	2 000	إصدار سندات اقتراض عادية بمبلغ إجمالي قدره 2 مليار درهم.
التجاري وفا بنك	10/12/2020	500	إصدار سندات اقتراض ثانوية بمبلغ إجمالي قدره 500 مليون درهم.
التجاري وفا بنك	10/12/2020	500	إصدار سندات اقتراض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 500 مليون درهم.
البنك الشعبي المركزي	17/12/2020	1 500	إصدار سندات اقتراض ثانوية بمبلغ إجمالي قدره 1,5 مليار درهم.

المصدر : الهيئة المغربية لسوق الرساميل

بالإضافة إلى ذلك، تم القيام بثلاث إصدارات لسندات اقتراض مضمونة من الدولة خلال عام 2020، وصل مبلغها الإجمالي إلى 6.2 مليار درهم، منها ملياران اثنان تم تعبئتها من قبل المكتب الوطني للسكك الحديدية مع الاستفادة من ضمان مقدم من صندوق الضمان للمؤسسات والمقاولات العمومية (FGEEP).

وأخيراً، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالترخيص لسبعة عشر (17) إصدار سندات بتوظيف خاص بمبلغه الإجمالي 15.9 مليار درهم.

إطار 7: صندوق الضمان للمؤسسات والمقاولات العمومية (FGEEP)

تم إحداث صندوق الضمان للمؤسسات والمقاولات العمومية (FGEEP) في أعقاب الاجتماع السابع للجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 8 ماي 2020، لغرض ترشيد تسيير ديون المؤسسات والمقاولات العمومية (EEP)، وضمان حصرها في إطار مخصص وتغطيتها بأدوات مناسبة، مع السهر على تحسين قدرة هذه المؤسسات والمقاولات على الاستدانة ودعمها في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنميتها.

وتم تفويض تدبير هذا الصندوق إلى صندوق الضمان المركزي (CCG)، الذي يعمل لحساب الدولة دون الاستعانة بموارده الخاصة.

3.2.1 التأشيرات الأخرى الممنوحة

• برامج إصدار سندات الديون القابلة للتداول

منحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، خلال السنة المالية 2020، خمس تأشيرات لبرامج إصدار أوراق الخزينة، واحدة منها همت وضع برنامج إصدار أوراق الخزينة لشركة أراضي كابيتال (Aradei Capital). كما درست الهيئة المغربية لسوق الرساميل 15 ملف معلومات بشأن برامج إصدار شهادات الإيداع أو أذون شركات التمويل.

ويبين الجدول التالي برامج سندات الديون القابلة للتداول التي تمت معالجتها سنة 2020:

جدول 21: برامج إصدار سندات الديون القابلة للتداول (بملايين الدراهم)

سقف البرنامج	المصدر	نوع الأداة
500	أراضي كابيتال (ARADEI CAPITAL)	أوراق الخزينة
200	ادات الإيداع	
800	ركات التمويل	
1 000	مناجم	
15 000	بنك افريقيا	شهادات الإيداع
20 000	التجاري وفا بنك	
7 000	صندوق التجهيز الجماعي	
5 000	بنك CFG	
12 000	البنك المغربي للتجارة والصناعة	
10 000	بنك القرض العقاري والسياحي	
12 000	البنك الشعبي المركزي	
2 500	صندوق الإيداع والتدبير كابيتال	
10 000	القرض الفلاحي للمغرب	
9 000	مصرف المغرب	
3 700	صوفاك	أذون شركات التمويل
3 500	ر.ص. إيفينانس المغرب (RCI Finance Maroc)	
7 000	إيكوم	
6 500	وفاسلف	
5 000	وفاباي	

المصدر : الهيئة المغربية لسوق الرساميل

• برامج إعادة شراء الأسهم

أشّرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، خلال السنة المالية 2020، على ثلاث (3) برامج لإعادة شراء الاسهم.

جدول 22: برامج إعادة شراء الأسهم المؤشر عليها

سقف المبلغ المرخص به (بملايين الدراهم)	وصف العملية	تاريخ التاشيرة	المصدر
9,2	يهم البرنامج 5% من رأس المال، مع نطاق تدخل من 10 إلى 20 درهم، مشمول بعقد سيولة يغطي 20% من البرنامج. تمتد مدة البرنامج من 19 مارس 2020 إلى 17 شتنبر 2021.	21/02/2020	ستوككيس شمال افريقيا
297	يهم البرنامج 0.17% من رأس المال، مع نطاق تدخل من 92 إلى 198 درهم، مشمول بعقد سيولة يغطي 20% من البرنامج. تمتد مدة البرنامج من 13 ماي 2020 إلى 12 نونبر 2021.	09/04/2020	اتصالات المغرب
48,3	يهم البرنامج 1% من رأس المال مع نطاق تدخل من 06 إلى 12 درهم. تمتد مدة البرنامج من 11 شتنبر 2020 إلى 10 مارس 2022.	17/08/2020	الدجي للانعاش (مجموعة الضحى)

• عمليات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب المنجزة بشكل ثانوي بالمغرب

رخصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ثماني عمليات تهم دعوة الجمهور إلى الاكتتاب أنجزت بشكل ثانوي بالمغرب. ويتعلق الأمر حصريا بعروض تقدمت بها مجموعات أجنبية لفائدة أجراءها عبر العالم، من ضمنهم مستخدمي الشركات التابعة لها بالمغرب.

جدول 23: عمليات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب المنجزة بشكل ثانوي في المغرب

المصدر	تاريخ التأشير	طبيعة السند	مبلغ العرض الإجمالي في المغرب (بملايين الدراهم)	الشركات التابعة المستفيدة من العملية في المغرب
مجموعة إيربوس	25/02/2020	سندات رأس المال	8,5	ستيليا أيروسبيس المغرب ش.م.، أيروليا صناعة الطائرات للمغرب
صافران	05/03/2020 و 08/05/2020	حصص صندوق توظيف جماعي لمقاولة	27,4	صافران المغرب، صافران ناصيل المغرب، صافران مصالح الهندسة المغرب، صافران الكهرباء والطاقة المغرب ش.م.، صافران إلكترونيكس والدفاع المغرب، صافران أليات الطيران المغرب، وزودياك أيروسبيس المغرب
فانسي فرنسا	05/06/2020	حصص صندوق توظيف جماعي لمقاولة	25,43	فريسما المغرب، سيجيليك المغرب ش.م.، دوميز المغرب، سوجيا المغرب، سولسيف المغرب ش.م.، إكسبروم فاسلتين، فيجيبروم ش.ذ.م.م.، سيكسانس المغرب، وأسولوسيون خدمة.
صانوفي	11/06/2020	حصص صندوق توظيف جماعي لمقاولة	6,52	صانوفي-أفانتيس المغرب
أكسا فرنسا	07/10/2020	حصص صندوق توظيف جماعي لمقاولة	44,46	تأمينات أكسا المغرب، إسعاف أكسا المغرب، خدمات إسعاف أكسا المغرب، معهد التكوين والتنمية المهنية أكسا، أكسا ائتمان، كاري تأمينات المغرب وشركة التسيير والإشراف. الفرع: فرع أكسا حريق، حوادث ومخاطر مختلفة، فرع أكسا فرنسا حياة، فرع أفانسور، ومجموعة أكسا للعمليات المغرب.
نيكسانس فرنسا	04/09/2020 و 16/10/2020	حصص صندوق توظيف جماعي لمقاولة	7,97	نيكسانس المغرب، سيرميل، توري، تغليف المغرب، ونيكسانس واجهة المغرب.
فيوليا للبيئة	04/09/2020 و 05/11/2020	حصص صندوق توظيف جماعي لمقاولة	62,38	خدمات فيوليا للبيئة بالمغرب، صناعات البيئة فيوليا بالمغرب، شركة الخدمات الهندسية بالمغرب، ريزال وأمانديس
كابجيميني	17/09/2020 و 09/11/2020	حصص صندوق توظيف جماعي لمقاولة	47,58	كابجيميني تكنولوجي خدمات المغرب

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

• الوثيقة المرجعية

تشمل الوثيقة المرجعية المعلومات المتعلقة بالمصدر. وتتم دراستها وتسجيلها من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل وفق نفس الشروط الجارية على المنشور. ثم يتم وضعها رهن إشارة الجمهور بعد تسجيلها. تظل الوثيقة المرجعية سارية الصلاحية الى غاية حصر الحسابات السنوية الجديدة للمصدر، ولمدة أقصاها 12 شهراً.

يمكن استخدام الوثيقة المرجعية خلال فترة صلاحيتها في مختلف العمليات المالية للمصدر. ويكفي لذلك استكمالها بمذكرة العملية، والتي تتضمن فقط المعلومات المتعلقة بالعملية المراد إنجازها، لتشكيل منشور من عدة وثائق. ويتيح اعتماد المصدر لهذه الطريقة استفادته من فرص الولوج إلى السوق داخل آجال مختصرة لا تتجاوز فترة دراسة مذكرة العملية. كما أن هذه الطريقة تجعل السوق مهياة، بشكل أفضل، لعمليات المصدر وذلك بفضل إمكانية اطلاع السوق على جميع معلومات المصدر قبل إطلاق العمليات المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، منذ دخول الدورية رقم 03.19 حيز التنفيذ، يتعين أن تشمل ملفات المعلومات المتعلقة ببرامج اصدار سندات الديون القابلة للتداول، وثيقة مرجعية (الواجب تحيينها سنوياً) ومذكرة تتعلق ببرنامج سندات الديون القابلة للتداول (يتعين تحيينها في حالة تغيير خصائص البرنامج).

وهكذا شهدت سنة 2020 تسجيل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، تسعة عشر (19) وثيقة مرجعية، وهي كالتالي:

جدول 24: الوثائق المرجعية التي تم تسجيلها

المصدر	تاريخ التسجيل	استعمال الوثيقة المرجعية	الفترة المعنية
أراضي كابتال	31/01/2020	استحداث برنامج إصدار أوراق الخزينة.	السنة المالية 2018 و الفصل الأول من 2019
التجاري وفا بنك	10/06/2020	إصدار سندات اقتراض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 1 مليار درهم. إصدار سندات اقتراض ثانوية التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع.	السنة المالية 2019
أراضي كابتال	03/07/2020	التحيين السنوي لبرنامج إصدار أوراق الخزينة.	السنة المالية 2019
جيت كونتراكتورز	07/07/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع. إصدار سندات اقتراض.	السنة المالية 2019
صندوق التجهير الجماعي	10/07/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع.	السنة المالية 2019
البنك المغربي للتجارة والصناعة	28/07/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع.	السنة المالية 2019
بنك CFG	28/07/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع.	السنة المالية 2019
بنك القرض العقاري والسياحي	29/07/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع.	السنة المالية 2019
صوفاك	12/08/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار أنون شركات التمويل.	السنة المالية 2019
RCI FINANCE MAROC	25/08/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار أنون شركات التمويل.	السنة المالية 2019
البنك الشعبي المركزي	31/08/2020	التحيين السنوي للملف المعلومات الخاص ببرنامج إصدار شهادات الإيداع.	السنة المالية 2019
لابيل في	04/09/2020	التحيين السنوي لبرنامج إصدار أوراق الخزينة.	السنة المالية 2019

المصدر	تاريخ التسجيل	استعمال الوثيقة المرجعية	الفترة المعنية
صندوق الإيداع والتدبير كابتال	24/09/2020	التحيين السنوي للمف المعلومات الخاص ببرنامج إصدار شهادات الإيداع.	السنة المالية 2019
القرض الفلاحي للمغرب	05/11/2020	التحيين السنوي للمف المعلومات الخاص ببرنامج إصدار شهادات الإيداع. إصدار سندات اقتراض ثانوية دائمة بالية لامتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.	السنة المالية 2019 والفصل الأول من 2020
إكدوم	30/11/2020	التحيين السنوي للمف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار أنون شركات التمويل.	السنة المالية 2019 والفصل الأول من 2020
وفاسلف	17/12/2020	التحيين السنوي للمف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار أنون شركات التمويل.	السنة المالية 2019
وفاباي	29/12/2020	التحيين السنوي للمف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار أنون شركات التمويل.	السنة المالية 2019 والفصل الأول من 2020
مناجم	29/12/2020	التحيين السنوي للمف المعلومات الخاص ببرنامج إصدار أوراق الخزينة.	السنة المالية 2019 والفصل الأول من 2020
قرض المغرب	29/12/2020	التحيين السنوي للمف المعلومات الخاص ببرنامج إصدار شهادات الإيداع	السنة المالية 2019 والفصل الأول والربع الثالث من 2020

عندما ينشر المصدر حساباته نصف السنوية، أو في حالة ظهور وقائع جديدة هامة تهم تنظيمه أو نشاطه أو مخاطره أو وضعيته المالية أو نتائجه أو توقعاته، يتعين تحيين الوثيقة المرجعية قبل تضمينها في منشور إصدار العملية المالية. وفي هذا الإطار، منحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل موافقتها على تحديث 4 وثائق مرجعية مفصلة على النحو التالي:

جدول 25: الوثائق المرجعية المحيئة

المصدر	تاريخ تسجيل التحيين	استعمال الوثيقة المرجعية المحيئة	الفترة المعنية بالتحيين
أراضي كابتال	23/11/2020	إدراج الشركة في البورصة.	الفصل 1 من 2020
صندوق التجهيز الجماعي	04/12/2020	إصدار سندات اقتراض عادي.	الفصل 1 من 2020
التجاري وفا بنك	10/12/2020	إصدار سندات اقتراض ثانوية إصدار سندات اقتراض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.	الفصل 1 من 2020
البنك الشعبي المركزي	17/12/2020	إصدار سندات اقتراض ثانوية	الفصل 1 من 2020

3.1 تراخيص هيئات التوظيف الجماعي

1.3.1 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

منحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020، ما يناهز 213 ترخيصاً لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تتوزع بين 76 اعتماداً لمشاريع أنظمة التسيير أو الأنظمة الأساسية الخاصة بهذه الهيئات و 137 تأشيرة لبيانات المعلومات.

وتتوزع التراخيص الـ 75 الممنوحة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بين 38 تجديداً للاعتماد و 37 ترخيصاً لإحداث هذه الهيئات . وتجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من نصف الهيئات المحدثه حديثاً هي من صنف «سندات على المدى المتوسط والطويل».

في حين، همت 25 تأشيرة لبيانات معلومات من بين الـ 137 الممنوحة هيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة حديثة التسويق.

جدول 26: تراخيص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

تأثير على بيان معلومات			اعتماد			هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
المجموع	تحين	إحداث	المجموع	تجديد	إحداث	
25	22	3	15	12	3	صنف "أسهم"
26	22	4	16	9	7	صنف "متنوعة"
16	13	3	7	3	4	صنف "نقدية"
21	18	3	5	0	5	صنف "سندات اقتراض قصيرة المدى"
49	37	12	32	14	18	صنف "سندات اقتراض متوسطة وطويلة المدى"
137	112	25	75	38	37	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ارتفع سنة 2020 عدد طلبات التراخيص لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المقدمة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل بنسبة 10٪، ليستقر في 198 طلباً مقابل 180 عام 2019.

وهكذا، كانت طلبات الترخيص المقدمة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل، خلال العام الماضي، تعكس بشكل خاص:

- بحث المسيرين عن قدر أكبر من المرونة سواء من حيث مجال الاستثمار أو كفاءات الاكتتاب وإعادة الشراء في الصناديق المسيرة؛
- رغبة المستثمرين المؤسسيين في تكليف شركات تسيير للسهر على تسيير أصولها؛
- رغبة المسيرين في تنويع عرضهم من خلال استكشاف مواضيع تسيير جديدة.

2.3.1 صناديق التوظيف الجماعي للتسديد

رخصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2020 بإحداث صندوقين جديدين للتوظيف الجماعي للتسديد، من بينهما قسم واحد هم تسديد أصول عقارية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- **صندوق التسديد IMMO LV II**: وهو الصندوق الذي تقوم بتسييره شركة المغرب تسديد والتي تتدخل في إطار العملية التي تهم تسديد أصول عقارية في ملكية «لابل في ش.م.». وقد كان الصندوق المذكور موضوع عملية دعوة الجمهور إلى الاكتتاب لدى مستثمرين مؤهلين بموجب القانون المغربي؛
- **صندوق التسديد Water** - القسم أ: وهو القسم الذي أنشأته شركة المغرب تسديد لغرض تسديد أصول عقارية في ملكية المكتب الوطني للكهرباء والماء. ويستفيد القسم المذكور من ضمان الدولة ويغطي أداء المبالغ الواجبة على المؤسسة صاحبة المبادرة لهذا القسم. وقد كانت سندات الاقتراض المصدرة في إطار هذه العملية موضوع توظيف خاص من قبل مستثمرين مؤهلين بموجب القانون المغربي.

3.3.1 هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل طلب ترخيص واحد فقط سنة 2020، وهم طلب تجديد رأي بشأن هيئة SCR PME Croissance التي تقوم بتسييرها شركة مبادرات الأسهم الخاصة، وكان الطلب يتوخى إدخال تعديل على النظام الأساسي للهيئة المعنية بعد تخفيض رأسمالها.

4.3.1 هيئات التوظيف الجماعي العقاري

أشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020 على مشروع نظام تسيير خمس شركات توظيف عقاري وهي: صندوق الإيداع والتدبير ببيير سيكيور (CDG Pierre Secure) وأمان توظيف عقار (Amane Placement Immo) اللذان تسييرهما شركة التسيير أجار إنفيسست (Ajarinvest)، وباتريموان بريميوم (Patrimoine Premium)، الذي تسييره شركة أفريكا ستون مناجمت (Africa Stone Management)، وصندوق افريقيا إمو (Immo Fund Of Africa) الذي تسييره شركة البنك المغربي للتجارة الخارجية كابتال للعقار (Bmce Capital Real Estate) و كليو ببيير (Cleo Pierre) الذي تسييره شركة ريم بارتنرس (Reim Partners). وكانت كل هذه الأدوات الاستثمارية الخمس الجديدة في شكل هيئات توظيف جماعي عقاري ذات قواعد تسيير مخففة.

وقد تم تخصيص الاكتتاب في أسهم هذه الهيئات للمستثمرين المؤهلين.

4.1 ترخيص المقيمين العقاريين لأصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري

طبقاً لأحكام القانون رقم 70.14 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري والمرسوم رقم 2.18.32 الصادر بتنفيذ المادتين 31 و33 من القانون المذكور، وفي إطار أشغال اللجنة الاستشارية المكلفة بإبداء الرأي بشأن طلبات اعتماد المقيمين العقاريين لأصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري، قامت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بإحالة الطلبات التي تلقتها من هؤلاء المقيمين للهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تتم صياغة رأي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بعد التأكد من استيفاء الطلبات للشروط المنصوص عليها لممارسة نشاط المقيم العقاري لأصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري. وتهم هذه الشروط بالأساس الخبرة المهنية في مجال تقييم الأصول العقارية، ونزاهة المسيرين والمستخدمين المسؤولين عن تقييم العقارات والامتثال للضمانات بشأن الموارد البشرية والتقنية والتنظيمية.

وتميزت سنة 2020 باعتماد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لثلاثة مقيمين عقاريين بعد اصدار اللجنة المذكورة لرأي إيجابي، مما رفع عدد المقيمين المعتمدين إلى عشرة (10).

2. مراقبة المعلومات المالية

1.2 المعلومات الدورية

تهدف المعلومات الدورية إلى إبلاغ المستثمرين عن الأداء والوضعية المالية للمصدرين. وقد شهدت سنة 2020 أول تطبيق لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03.19 المتعلقة بالمنشورات السنوية. والتي جاءت إثر هذه المنشورات السنوية من خلال استحداث تقرير مالي سنوي يشمل معلومات مالية كاملة وبعض المعلومات غير المالية (تقرير التسيير، تعليقات المسيرين، أتعاب مندوبي الحسابات، التقرير البيئي والاجتماعي والحكامتي).

واعتباراً للمعلومات المطلوبة، تم تحديد الموعد النهائي لنشر التقرير المالي السنوي في أربعة أشهر ابتداء من تاريخ حصر السنة المالية وإلغاء إلزامية نشر حسابات النصف الثاني من السنة داخل أجل ثلاثة أشهر بعد حصر حسابات السنة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على كل مُصدر، فور عقد اجتماع الجهاز الذي يقوم بحصر الحسابات السنوية، نشر بيان صحفي في جريدة مخولة لنشر الإعلانات القانونية للإبلاغ عن كل المجاميع المتفق عليها وشرح إنجازات الفترة.

وهكذا قام المُصدرون خلال سنة 2020 بنشر المعلومات الدورية التالية:

- نشر التقارير المالية السنوية للسنة المالية 2019؛
- نشر التقارير المالية نصف السنوية للنصف الأول من سنة 2020؛
- نشر المؤشرات ربع السنوية للربع الرابع من عام 2019 والربع الأول والثاني والثالث من سنة 2020.

تخضع هذه المعلومات لمراقبة منتظمة من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ولا سيما فيما يخص:

- احترام آجال النشر ووسائل النشر؛
- شمولية المحتوى المنصوص عليه في الأنظمة؛
- وضوح واتساق وجدوى المعلومات المنشورة.

جدول 27: نتائج مراقبة المنشورات السنوية

الربع 3 من 2020	الفصل 1 من 2020	الربع 2 من 2020	الربع 1 من 2020	2019	الربع 4 من 2019	طبيعة الملاحظات
3	4	4	4	5	2	عدم احترام الآجال الخاصة بالمنشورات المالية

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

- تكشف مراقبة الالتزام بأجال نشر التقارير المالية والمؤشرات ربع السنوية الصادرة سنة 2020 ما يلي:
- عدم احترام آجال النشر للربع الرابع من عام 2019 من قبل شركتي المركزية دانون (Centrale Danone) و ستروك (STROC)؛
 - عدم احترام آجال النشر للسنة المالية 2019 لشركات المكتب الشريف للفوسفات (OCP) و د.ل.م. (DLM) و النقل سيارات (Ennakl Automobiles) والمركزية دانون (Centrale Danone) و ستروك (STROC)؛
 - عدم احترام آجال النشر للربع الأول من عام 2020 من قبل شركات جيدة (Jaida) و س.ر.م. (SRM) والمركزية دانون (Centrale Danone) و ستروك (STROC)؛
 - عدم احترام آجال النشر للربع الثاني من عام 2020 من قبل شركات س.ر.م. (SRM) و د.ل.م. (DLM) والمركزية دانون (Centrale Danone) و ستروك (STROC)؛
 - عدم احترام آجال النشر للفصل الأول من سنة 2020 من قبل شركات م2م (M2M) والمركزية دانون (Centrale Danone) و ستروك (STROC) و د.ل.م. (DLM)؛
 - عدم احترام آجال النشر للربع الثالث من عام 2020 من قبل شركات س.ر.م. (SRM) والمركزية دانون (Centrale Danone) و ستروك (STROC).

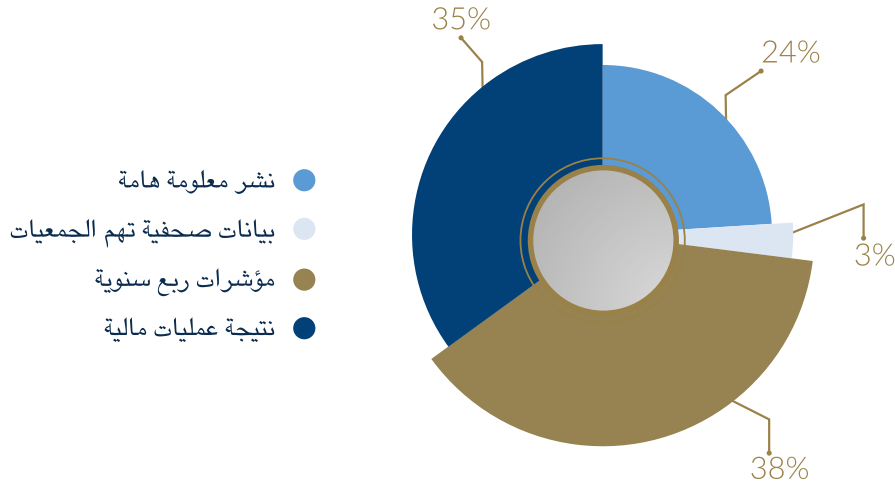
وتجدر الإشارة إلى أن المادة 6 من المرسوم بمثابة قانون رقم 2.20.292 المؤرخ في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) الذي يسن الأحكام الخاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، نصت على توقيف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل. وتم إلغاء أحكام هذه المادة بالقانون رقم 42.20 الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 يوليوز 2020.

2.2 التزامات أخرى متعلقة بنشر المعلومات

يخضع الأشخاص المعنويون الذين يقومون بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب لإلزامية نشر أي معلومة تهم تنظيمهم ووضعيتهم التجارية، والتقنية والمالية والتي يحتمل تأثيرها بشكل كبير على أسعار سنداتهما في سوق البورصة أو على ذمة حاملي السندات، وذلك فور علمهم بها.

1.2.2 تصنيف المنشورات

رسم بياني 39: توزيع المنشورات حسب موضوع البلاغ



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

نشر المصدرون، خلال سنة 2020، 946 بياناً صحفياً مقابل 703 سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة تقارب 35%، ويرجع ذلك بالأساس لتطبيق ما جاءت به دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03.19 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية.

وقد مثلت البيانات الصحفية المنشورة بشأن المؤشرات ربع السنوية 39%، همت منها 25% الجمعيات العامة و35% منها الإفصاح عن حدث هام.

2.2.2 طلبات تعليق التداول خلال سنة 2020

حفاظاً على المساواة في الولوج إلى المعلومة، تتدخل الهيئة المغربية لسوق الرساميل في بعض الحالات، لدى بورصة الدار البيضاء، لطلب التعليق المؤقت لتداول بعض السندات إلى حين نشر معلومات هامة أو في تقديم مشروع عرض عمومي.

وهكذا، تم تعليق تداول قيمتين اثنتين سنة 2020، واحدة منهما لارتباطها بإيداع مشروع عرض عمومي و الأخرى بعملية إدماج.

3.2 تصريحات بتجاوز عتبات المساهمة

تعتبر تصريحات تجاوز عتبات المساهمة إلزامية على المساهمين الذين يتجاوزون، صعوداً أو نزولاً، عتبات المساهمة في رأسمال الشركات المسعرة. وتُحدّد هذه العتبات بموجب المادتين 97 و 98 من القانون رقم 19.14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي في نسب 5% و10% و20% و33.33% و50% و66.66%. ويتم مراقبة تصريحات تجاوز عتبات المساهمة ومعالجتها من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وتتولى نشرها على موقعها الإلكتروني لإضفاء الطابع العلني عليها والإبلاغ عن التغييرات التي تطال حملة أسهم الشركات المسعرة.

جدول 28: توزيع التصريحات حسب فئة المستثمرين

2020	2019	فئات المستثمرين
11	16	تصريحات تجاوزت العتبة تصاعديا
0	3	أشخاص معنويون خاضعون لقانون أجنبي
6	12	أشخاص معنويون خاضعون للقانون المغربي
5	1	أشخاص ذاتيون
10	13	تصريحات تجاوزت العتبة تنازليا
2	2	أشخاص معنويون خاضعون لقانون أجنبي
6	6	أشخاص معنويون خاضعون للقانون المغربي
2	5	أشخاص ذاتيون
21	29	مجموع تصريحات تجاوزت عتبة المساهمة

4.2 برامج إعادة الشراء للشركات المسعرة

تخضع الشركات المسعرة التي تمتلك برنامجا جاريا لإعادة الشراء لإلزامية تقديم تصريح شهري للهيئة المغربية لسوق الرساميل يتضمن معلومات عن عمليات البيع والشراء المنجزة خلال الشهر المنصرم، سواء من طرفها مباشرة أو من قبل شركاتها التابعة. وتقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتبليغ هذه المعلومة للعموم وذلك بنشرها على موقعها الإلكتروني.

جدول 29: حصيلة برامج إعادة الشراء برسم سنة 2020

البنك المركزي الشعبي، اتصالات المغرب	برنامجان اثنان لإعادة الشراء إلى حدود 2020/12/31
اتصالات المغرب	برنامج واحد تنتهي صلاحيته خلال سنة 2020
اتصالات المغرب	برنامج واحد تم تجديده سنة 2020
ستوكفيس شمال افريقيا، الدجي مجموعة الضحى	البرامج الجديدة التي تم التأشير عليها سنة 2020
ستوكفيس شمال افريقيا، الدجي مجموعة الضحى، البنك المركزي الشعبي، اتصالات المغرب	أربع برامج لإعادة الشراء إلى حدود 31 /12/ 2020

المصدر : الهيئة المغربية لسوق الرساميل

جدول 30. حصيللة تنفيذ برامج إعادة الشراء الجارية في نهاية 2020

ستوكفيس افريقيا الشمالية	اتصالات المغرب		البنك الشعبي المركزي	الضحى	الشركات
	باريس*	الدار البيضاء			
إنجازات برنامج إعادة الشراء / عقد السيولة					
368 287	75 326	20 000	86 103	2 723 024	عدد الأسهم المملوكة في بداية السنة
7 791	401 361	471 093	130 476	-	العدد الإجمالي للأسهم المشتراة في إطار برنامج إعادة الشراء
-	-	627 063	213 117	-	العدد الإجمالي للأسهم المشتراة في إطار عقد السيولة
10,32	12,81	138,8	244,81	-	سعر الشراء المتوسط المرجح
-	434 000	467 890	122 726	-	العدد الإجمالي للأسهم المفتوتة في إطار برنامج إعادة الشراء
-	-	636 766	237 634	-	العدد الإجمالي للأسهم المفتوتة في إطار عقد السيولة
-	12,98	139,22	246,79	-	سعر التقويت المتوسط المرجح
376 078	42 687	13 500	69 336	2 723 024	عدد الأسهم المملوكة في نهاية السنة
4,09%	0,0049%	0,0015%	0,03%	0,68%	الحصة من رأس المال

المصدر : الهيئة المغربية لسوق الرساميل

5.2 أخلاقيات الشركات المسعرة

من بين 74 شركة مسعرة خاضعة لالتزام تقديم تقارير عن الأخلاقيات:

- سجلت 24 شركة تجاوزا من حيث الأجل المحددة برسم النصف الأول من عام 2020 مقابل 15 شركة في النصف الثاني. ترجع معظم هذه التجاوزات إلى الأزمة الصحية وكذا الصعوبات في الولوج إلى منصة سيزام فيما يخص بعض الشركات؛
- ولم تلتزم شركتان وهما د.ل.م. (DLM) و إي.ب. المغرب (IB Maroc) بتقديم تقرير الأخلاقيات برسم الفصل الثاني من السنة.

أما بخصوص شمولية التقارير، فقد كشفت المراقبة المنجزة عن عدم اكتمال تقريرين اثنين برسم النصف الأول وتقرير واحد برسم النصف الثاني من سنة 2020. وقد تمت تسوية وضعية كل التقارير بعد تدخل الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى التعديل الذي أُجري على نموذج الاستثمار المتعلقة بنشاط الأخلاقيات نصف السنوية للشركات المسعرة، بعد دخول الدورية رقم 03.19 حيز التنفيذ في يونيو 2019. وقد أدى تعديل هذه الاستثمارة إلى إدخال ترتيبات على مستوى منصة سيزام، استلزم إدخال معايير جديدة وعناصر مراقبة جديدة. كما تم تخصيص العديد من جلسات التوعية والتأطير لفائدة مسؤولي الأخلاقيات بخصوص هذه التغييرات المتعلقة بإعداد التقارير.

جدول 31: نتائج مراقبة تقارير الأخلاقيات للشركات المسعرة

النصف الثاني من 2020	النصف الأول من 2020	
2	0	غياب الارسال
15	24	عدم احترام آجال الارسال
1	2	عدم احترام شمولية التقرير

المصدر : الهيئة المغربية لسوق الرساميل

- يُظهر تحليل تقارير الأخلاقيات المقدّمة برسم سنة 2020 على وجه الخصوص، ما يلي :
- صرّح 29 مسؤول أخلاقيات عن القيام بتنشيط جلسات توعية خلال عام 2020؛
 - صرّحت 41 شركة أنها نصت في مدونة الأخلاقيات الخاصة بها على تسيير محفظة المطلعين الدائمين بواسطة وسيط مالي؛
 - قامت 45 شركة بالنص في مدونة الأخلاقيات الخاصة بها بتسجيل العمليات التي ينجزها المطلعين الدائمين لدى مسؤول الأخلاقيات.

6.2 تأطير العلاقات مع مدقي الحسابات

على إثر دخول أحكام الدورية 03.19 حيز التنفيذ في يونيو 2019، أصبح المُصدرون ومدققو حساباتهم خاضعين للالتزامات جديدة بشأن الإفصاح عن المعلومات للهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتعلق الأمر بما يلي:

- إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل بأي مقترح لتعيين مدقي الحسابات أو تجديد مهامهم. وفي هذا الإطار، قامت الهيئة خلال عام 2020، بفحص 84 ملفاً يهم صلاحيات مدقي الحسابات، تتوزع بين 74 ملف يتعلق بمقترحات لتجديد المهمة و 10 ملفات تتعلق بمقترح تعيينات جديدة؛
- إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل بأي واقعة أو قرار من المحتمل أن يكون له تأثير على الوضعية المالية للمُصدر أو يعرض استمرارية الاستغلال للخطر أو أن يؤدي إلى تحفّظ حول الإشهاد أو رفضه. وفي هذا الصدد، أبلغ مدققو الحسابات سنة 2020، الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتسع نوايا لإصدار تحفظات، أكثر من نصفها يهم تجديد تحفظات سابقة.

7.2 رفع التقارير حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

1.7.2 رفع التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تميزت سنة 2020 بتطبيق المصددين للأحكام المتعلقة بنشر التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة بموجب دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03.19 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية. وتهدف التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى إطلاع الجمهور، خاصة عن تأثير أنشطة المُصدر على البيئة، و العلاقات التي تربطه بمستخدميه وعن آليات حكامته.

وفي هذا الإطار، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال السنة المالية 2020، بإجراء استعراض أولي للتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تم نشرها خلال السنة المالية 2019، والتي كشفت أن 95% من المصددين قاموا بنشر هذا النوع من التقارير، على الرغم من الظروف والقيود المرتبطة بالأزمة الصحية. إلا أن التحليل النوعي لمحتوى هذه التقارير يظهر ضرورة العمل على تحسين بعض الجوانب.

2.7.2 المعلومات العامة

يقدم هذا الجزء من التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة لحة عامة عن نوعية المصدر وعن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمقولة التي يطبقها. ويقدم، على وجه الخصوص، التحديات المادية ويصف عملية تجميع المعلومات الغير مالية ومعالجتها.

وفي هذا الصدد، تُبرز التقارير التي تم فحصها ما يلي :

- تحتوي 47% من التقارير على مذكرة منهجية تصف عملية تحديد وتجميع ومعالجة وتصنيف المعلومات غير المالية؛
- 24% فقط تنطرق لتحليل مدى دقة المعلومات المنشورة

3.7.2 المعلومات الخاصة

يقدم هذا الجزء من التقرير معلومات خاصة بكل مجال من المجالات البيئية والاجتماعية والحكامة.

البعد «البيئي»: يتناول السياسة البيئية للمصدر ويغطي الآثار المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية ومعالجة النفايات، ويعمل على إبراز مشاركة المقولة في الحفاظ على هذه الموارد والجهود المبذولة لتقليل استهلاكها. وفي هذا الصدد، تُبرز التقارير التي تم فحصها ما يلي:

- قام غالبية المصدرين بالإفصاح عن الاستراتيجية البيئية والممارسات المتبعة للحد من الآثار البيئية للأنشطة؛
- 45% من المصدرين يشيرون إلى مستوى استهلاك الموارد الطبيعية؛
- تحتوي 57% من التقارير على التدابير المتخذة لترشيد استهلاك الموارد؛
- لم يتم الإبلاغ عن أي نزاع متعلق بالبيئة .

البعد «الاجتماعي»: يصف الخطوط العريضة لسياسة تدبير الموارد البشرية للمصدر. وفي هذا الصدد ، يمكن القول على أنه تم التطرق لمعظم المؤشرات المنصوص عليها في الدورية رقم 03.19، خاصة ما يتعلق بالتعيينات والتسريح وأيام الإضراب والمعلومات الخاصة بالموارد البشرية، غير أن بعض الجوانب لم يتم الإفصاح عنها بشكل كبير من قبل المصدرين، وهكذا:

- تتضمن 68% من التقارير تصريحًا حول الإجراءات المتخذة في مجال المساواة بين المرأة والرجل؛
- صرح 48% من المصدرين أنهم قاموا بوضع تدابير لتشغيل وإدماج الأشخاص ذوي الحركة المحدودة؛
- 44% من المصدرين أوضحوا في تقاريرهم الخطط التي وضعوها لتحفيز المستخدمين وإشراكهم.

بعد «الحكامة»: يقدم لحة عامة عن تشكيل جهاز الحكامة وسير عمله، فضلاً عن دوره في تدبير المخاطر والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يبرز ما يلي:

- 32% من التقارير التي تم فحصها تتضمن وصفاً للقواعد المتبعة بشأن التكافؤ بين الجنسين؛
- 57% من التقارير تشير إلى أن مجالس الإدارة/مجالس الرقابة تجتمع أكثر من مرتين في السنة؛
- 47% من التقارير تنطرق لتعويضات المسيرين ؛
- 26% من المصدرين قدموا معلومات بشأن عملية تقييم أداء جهاز الحكامة؛
- 77% يصرحون أنهم أنجزوا أعمال لمنع الفساد.

3. مراقبة المتدخلين والمقاولات والبنيات التحتية للسوق

تقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمراقبة أنشطة وتنظيم ووسائل المتدخلين ومقاولات السوق للتأكد من ممارسة أنشطتها في ظروف آمنة وفي احترام تام للأحكام القانونية والتنظيمية الخاضعين لها.

تُنجز هذه المراقبة في شكلين متكاملين: مراقبة ميدانية تتم خلال عمليات تفتيش بمقرات المتدخلين؛ ومراقبة على الوثائق تقوم على تحليل البيانات التنظيمية الموجهة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل عبر منصة «نظام التبادل والإشراف لهيئة السوق» (سيرام).

1.3 المراقبة الميدانية

بعد تفعيل التنظيم الجديد للهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2019 من خلال وضع منهجية جديدة لمباشرة المراقبة، وتصنيف جديد للمهام ، تميّزت سنة 2020 بملاءمة عملية التفتيش مع سياق جائحة كوفيد19، وذلك ابتداءً من أبريل 2020.

وفي هذا السياق، وباعتبارها عضواً في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، على غرار هيئات تنظيم أخرى كهيئة الأسواق المالية الفرنسية (AMF) والإيطالية (CONSOB) واليابانية (FSA) بمراجعة طريقة قيامها بعمليات التفتيش للتركيز لاسيما على مراقبة الوثائق مع التأكد من المستندات المتعلقة بالوقائع، ووجود إمكانية تتبع عمليات التدقيق وتطبيق مبدأ حضور المعنيين بالأمر.

وهكذا، أصبحت تتم هذه العملية بشكل خاص، وفقاً للمراحل الرئيسية التالية:

- المطالبة بملء استبيانات تفصيلية تغطي جميع المجالات التي يتعين مراقبتها و/أو تقديم معلومات ووثائق بشأنها؛
- إجراء مقابلات مع المسؤولين عن العمليات موضوع المراقبة، عن طريق الفيديو باستخدام منصة آمنة لضمان صحة المعلومات المنقولة وتعميق عناصر المراقبة المتعلقة بالمواضيع المعنية بالمهمة؛
- الولوج عن بعد للنظام المعلوماتي والتطبيقات الخاصة بالمتدخل، إن اقتضى الحال؛
- توجيه ملاحظات للمتدخل قصد إبداء الرأي والتعليق؛
- توجيه التقرير النهائي للمراقبة إلى المتدخل.

إطار 8: تذكير بتصنيف مهام المراقبة

1. تخضع مهمة «سكان» (SCAN) لتخطيط سنوي أو متعدد السنوات وتشمل جميع مجالات نشاط وعمليات المتدخل؛
2. يتم إطلاق مهمة «سكرين» (SCRIN) عند التوصل بمعلومات تهم ظهور مخاطر جديدة؛
3. تتمثل مهمة «سكوب» (SCOP) في عمليات مراقبة موضوعية قصيرة، تستهدف موضوعاً محدداً، وتنجز بشكل متزامن مع عدة متدخلين. وتهدف بشكل رئيسي لمقارنة بعض الممارسات التي يقوم بها الفاعلون في السوق في مجال معين وذلك بغية تحديد الممارسات الجيدة والسيدة على أساس معيار مرجعي (نصوص تنظيمية وطنية، معايير دولية، إلخ).

وأنجزت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020 عمليات مراقبة ميدانية همت 30 متدخلًا، وهو ما يقارب 42% من الخاضعين لرقابتها. بالإضافة إلى ذلك، نفذت الهيئة مهمة «سكوب» واحدة همت نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغطت كل شركات البورصة وشركات التسيير وماسكي الحسابات.

جدول 32: نسبة التغطية/ عمليات المراقبة

العدد الخاضع للمراقبة	العدد الإجمالي	
11	17	شركات البورصة
12	38	شركات التسيير
6	14	الأبنك
1	2	مقاولات السوق
30	71	المجموع
	42%	نسبة التغطية (عدد المتدخلين الخاضعين للمراقبة / العدد الإجمالي للمتدخلين)

1.1.3 مهمة «سكوب» الخاصة بعرض «بيع أسهم اتصالات المغرب للجمهور»

في إطار مواصلة المهام المنجزة سنة 2019 لدى تسعة أعضاء من نقابة التوظيف لأجل مراقبة كفاءات تحصيل الاكتتابات في عرض بيع أسهم اتصالات المغرب للجمهور، أجرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، سنة 2020، مهمة «سكوب» واحدة لدى 17 عضواً في نقابة التوظيف وهي: قرض المغرب رأسمال، ووفقا بورص، والوسيط ICF، ورأسمال تراسست سيكيوريتيز (Capital Trust Securities)، ومجموعة ألتا المالية (Alma Finance Group)، وبنك القرض العقاري والسياحي، والشركة العامة، وم.س.إن. (MSIN)، وبنك المغربي للتجارة والصناعة، والبنك المغربي للتجارة والصناعة بورصة، وأطلس كابيتال بورصة (Atlas Capital Bourse)، وصندوق الإيداع والتدبير رأسمال بورصة (CDG Capital Bourse)، والقرض الفلاحي للمغرب، وقرض المغرب، وأرتبورص (Artbourse)، وفالوريس سيكيوريتيز (Valoris Securities)، والتجاري وفا بنك.

إطار 9. ملخص الممارسات الجيدة والسيئة المسجلة بخصوص «عرض بيع أسهم اتصالات المغرب للجمهور»

الممارسات السيئة	الممارسات الجيدة
<ul style="list-style-type: none"> • صعوبات تقنية في التجميد المُمنهج لمبالغ تغطية الاكتتاب إلى حين تاريخ التخصيصات؛ • نظام أرشفة غير كاف لكل المستندات المتعلقة بالاكتتابات (تعريف المكتتبين، كفاءات التغطية والتقييم المعتمد وإمكانية تتبع تجميد التغطية، ...)، إن على مستوى ملفات الاكتتابات أو النظم المعلوماتية؛ • عدم كفاية بعض إجراءات المراقبة والمصادقة على المستندات المقدمة من قبل المكتتبين (ورقة الاكتتاب، بطاقة التعريف الوطنية، تفويض التسيير، شهادات التجميد ، ...) • لجوء بعض المكتتبين إلى زبائن آخرين للقيام باكتتابات إضافية لحسابهم. يقوم المكتب الرئيسي بتمويل حساب الزبون «الحامل» نقداً، وبمجرد انتهاء عملية الاكتتاب، يقوم هذا الأخير ببيع السندات فوراً في السوق الثانوية وتحويل عائدات البيع إلى المكتب الرئيسي؛ • عدم وجود تنسيق بين بعض ماسكي الحسابات وشبكة التوزيع الخاصة بهم بخصوص تطبيق شروط الاكتتاب المنصوص عليها في بيان المعلومات. 	<ul style="list-style-type: none"> • وجود وحدات مكرّسة على مستوى الأنظمة المعلوماتية تتيح إمكانية التتبع الكامل لمختلف مراحل معالجة الاكتتاب: إدخال الاكتتاب، وتجميد مبالغ التغطية، والتخصيصات، ورفع التجميد وإرجاع الرصيد المتبقي من مبلغ التغطية؛ • وجود مراقبة متعددة المستويات قبل المصادقة النهائية على الاكتتابات (مراقبة المستوى الأول من قبل المسؤولين التجاريين، ومراقبة المستوى الثاني من طرف المكتب الأوسط، ومراقبة المستوى الثالث من قبل المسؤول عن المراقبة الداخلية، إلخ) والقيام بنفس عمليات المراقبة لجميع المكتتبين؛ • التحقق من مبالغ التغطية الإجمالية للاكتتابات وقت تحصيلها، إما عن طريق ودائع فعلية أو بواسطة ضمان. • التحقق من التقييم الصحيح لمبالغ التغطية المستعملة (ضمان) عند المصادقة النهائية على الاكتتاب. • تطبيق التوجيهات المنصوص عليها في بيان المعلومات لتقييم السندات المقدمة في الضمان. • إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات ونشرها لتوضيح مختلف خصائص العملية، ولا سيما شروط تغطية الاكتتابات؛ • المراقبة المعززة للجوانب المتعلقة بالتعريف بالمكتتبين ومعرفتهم.

2.1.3 مهمة "سكوب" الخاصة بنظام المراقبة الداخلية المنجزة لدى شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

نظراً للأهمية الكبرى لنظام المراقبة الداخلية في ممارسة نشاط شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وفي تدبير المخاطر، تم إجراء مهمة مراقبة "سكوب" لدى 17 شركة تسيير بهدف تقييم النظام المذكور. وتمت المهمة على مرحلتين:

- تمت المرحلة الأولى في شكل مراقبة عن بعد واستندت إلى ملء استبيان تم وضعه بعد تحليل النظام التنظيمي الوطني وعمليات المقارنة المرجعية الدولية . وتم، خلال هذه المرحلة، تحديد الممارسات الجيدة والسيئة الخاصة بنظام المراقبة الداخلية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و تتوزع على أربعة محاور:
 - بيئة المراقبة؛
 - تقييم المخاطر؛
 - أنشطة المراقبة؛
 - تأثير أنشطة المراقبة على تحسين العمليات.

- تمت المرحلة الثانية في شكل مراقبة ميدانية شملت 8 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، تم اختبارها حسب ترتيبها وفقاً لمعيار الممارسات الجيدة والسيئة. وكان الهدف من هذه المرحلة هو المعاينة الميدانية لكل الممارسات التي تم تحديدها في المرحلة الأولى.

إطار 10. ملخص الممارسات الجيدة والسيئة المتعلقة بشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

بيئة المراقبة داخل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	
تنظيم وأنشطة شركة التسيير	<ul style="list-style-type: none"> ✓ استحداث وظيفة "تدبير المخاطر" والفصل بين وظائف التسيير والتداول والتحليل المالي ✗ الجمع بين الوظائف التي يمكن أن تؤدي إلى تضارب المصالح وعدم تقييم تقديم الخدمات
تقييم نظام المراقبة الداخلية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ القيام برقابة دورية من قبل الشركة الأم والمصادقة على نظام المراقبة الداخلية من قبل مكتب متخصص
اللجان الداخلية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ استحداث لجان للمراقبة الداخلية ولتدبير المخاطر وإشراك المراقب الداخلي في جميع اللجان الداخلية. ✗ عدم إضفاء الطابع الرسمي على اجتماعات اللجان الداخلية وعدم الامتثال لدورية انعقادها.
نشر المساطر	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تفعيل مساطر محيئة ومفصلة، تغطي كافة عمليات الشركة. ✗ عدم اكتمال الحد الأدنى للمساطر المنصوص عليها في دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تشغيل أشخاص مؤهلين والقيام بعمليات تقييم بوتيرة محددة مسبقاً وتنظيم دورات تكوينية مناسبة. ✗ عدم كفاية الموارد البشرية وعدم استكمال وصف البطائق الوظيفية .
تقييم المخاطر داخل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	
تحديد المخاطر وتقييمها	<ul style="list-style-type: none"> ✓ وضع خرائطية مخاطر دقيقة ، يتم تحيينها بانتظام طبق منهجية متسقة. ✗ عدم اكتمال خرائطية المخاطر، وعدم كفاية معالجة ورصد الحوادث، وعدم القيام بتدقيق للنظام المعلوماتي.
مخطط استمرارية النشاط	<ul style="list-style-type: none"> ✓ وضع استراتيجية محدّدة الشكل لاستمرارية النشاط، تشمل، من بين أمور أخرى، التعريف بالحد الأدنى للمتطلبات من حيث الموارد التنظيمية والبشرية والتقنية. ✗ عدم وجود مخطط لاستمرارية النشاط أو اقتصاره على النظام المعلوماتي.
تدبير تضارب المصالح	<ul style="list-style-type: none"> ✓ إحداث خرائطية لحالات تضارب المصالح. ✗ غياب الطابع الرسمي على عملية رصد وتدبير تضارب المصالح وعدم عقد لقاءات تحسيسية

أنشطة المراقبة	
<p>✓ توثيق وتجسيد أشغال المراقب الداخلي بوتيرة أسبوعية على الأقل، وأتمتة عمليات التسوية ووضع الإعدادات الحاجبة في النظام المعلوماتي.</p> <p>✗ غياب المستوى الثاني لمراقبة تقييم السندات وحساب قيمة التصفية، وعدم استكمال ملفات الزبائن، وعدم كفاية وتيرة عمليات المراقبة، فضلاً عن غياب التعريف للحدود الداخلية والتتبع المنظم لسياسة الاستثمار.</p>	مستويات المراقبة
<p>✓ وضع مسطرة لمعالجة الشكاوى و صفحة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض .</p> <p>✗ غياب إمكانية تتبع الشكاوى الواردة وكذلك غياب مخطط عمل لتحسين العمليات المعنية.</p>	تدبير الشكاوى
تأثير أنشطة المراقبة على تطوير العمليات	
<p>✓ توجيه تقارير دورية إلى أجهزة الإدارة بشأن نتائج أشغال المراقبة الداخلية، بالإضافة إلى قيام لجنة التدقيق بإبلاغ أجهزة الحكامة بالنتائج.</p> <p>✗ عدم إشراك أجهزة الحكامة في نظام المراقبة الداخلية وغياب الطابع الرسمي فيما يخص إبلاغ بالإدارة العامة بأشغاله</p>	الإبلاغ عن نتائج المراقبة الداخلية
<p>✓ إشراك المسؤول عن المخاطر في عمليات تتبع تنفيذ مخططات العمل للسيطرة على المخاطر المرصودة.</p> <p>✗ غياب إطار منظم لعملية تتبع الاختلالات من قبل المراقب الداخلي في شكل ملف أو سجل للاختلالات.</p>	تتبع الاختلالات وخطط العمل للسيطرة على المخاطر

3.1.3 مهمة سكوب بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار تعزيز النظام الوطني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ودعم المتدخلين في سوق الرساميل من أجل وضع نظام داخلي للرصد واليقظة يمتاز بالفعالية ويمثل للأحكام التنظيمية، أنجزت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مهمة مراقبة سكوب خلال السنة المالية 2020 بهدف تقييم أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي وضعها المتدخلون في سوق الرساميل، وذلك على أساس إجاباتهم على الاستبيان السنوي المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

هذه المهمة تمت على أربع مراحل:

1. وجهت الهيئة المغربية لسوق الرساميل استبياناً إلى جميع المتدخلين في سوق الرساميل لغرض الحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة بالترتيبات التي اتخذوها لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
2. فور استلام الردود على الاستبيان، تم إجراء تحليل لوضع خرائطية المخاطر المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم المخاطر الكامنة والمخاطر المتبقية الخاصة بكل متدخل؛
3. وقد مكّنت النتائج المختلفة المتأتية من تحليل المخاطر إعداد تقرير يلخص نتائج المهمة: التصنيفات المحددة لمختلف أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والممارسات الجيدة والسيئة التي تم رصدها بالإضافة إلى التوصيات التي تمت صياغتها من قبل كل متدخل حسب أوجه القصور المسجلة.
4. وقد تم توجيه تقرير حول مهمة "سكوب" إلى كل المتدخلين في السوق الذين خضعوا للمراقبة لأجل تمكينهم، دون الكشف عن هوياتهم، من مقارنة مستوى امتثال أنظمتهم مع تلك الخاصة بالمتدخلين الآخرين في السوق. وبالإضافة إلى التقرير العام، تم توجيه ورقة فردية لكل متدخل تُلخص تفاصيل عناصر التقييم والتوصيات الموجهة إليه بشأن النظام الذي يعتمده لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إطار 11: ملخص للممارسات الجيدة والسيئة المتعلقة بنظام مكافحة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب

المحور الأول: المراقبة والسياسة العامة ومساطر الرصد واليقظة الداخلية	
<p>✓ إعداد دلائل بيداغوجية تتضمن المساطر الخاصة بكل عملية من عمليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>✗ عدم اكتمال السياسات والمساطر وعدم تغطيتها لكافة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.</p>	السياسة والمساطر الداخلية
<p>✓ اللجوء إلى استعمال تطبيقات وحزم برمجيات تتيح أتمتة عمليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>✗ الاعتماد بشكل كبير على المعالجة اليدوية وعدم الأتمتة الكافية لعمليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.</p>	النظام المعلوماتي
<p>✓ تنظيم دوري للتكوين والتوعية بشأن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مع الاستعانة بموردين خارجيين.</p> <p>✓ تقييم معرفة المستخدمين بعد اجراء الدورات التكوينية حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>✗ غياب التخطيط للتكوين على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من قبل بعض المتدخلين.</p> <p>✗ اكتفاء الدورات التكوينية المنظمة حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالتطرق للموضوع بطريقة موجزة وغير ملائمة لخصوصيات بعض المهن.</p>	تحسيس وتكوين المستخدمين
المحور الثاني: اليقظة تجاه علاقات الأعمال والمستفيدين الفعليين	
<p>✓ وضع مساطر يقظة قوية بالنسبة للزبائن المعرضين لمخاطر عالية وإبلاغ أجهزة الإدارة بانتظام عن المعلومات التي تخصهم.</p> <p>✗ عدم اللجوء لمصادر معلومات إضافية للتأكد من جدوى المعلومات المقدمة من قبل الزبائن.</p>	معرفة الزبائن والتدابير الاحترازية الإضافية
<p>✓ تحديد وتيرة لتحيين المعلومات التي يتم تلقيها من الزبائن، وذلك حسب نوعية المخاطر المرتبطة بهم.</p> <p>✗ عدم قيام كل المتدخلين بتصنيف الزبائن حسب المخاطر المرتبطة بهم، في حين يبقى هذا التصنيف غير كاف عند بعض المتدخلين.</p>	تصنيف الزبائن حسب المخاطر وتحيين المعلومات الخاصة بهم
<p>✗ عدم التأطير الكاف من خلال اتفاقية تحدد بوضوح مسؤوليات كل طرف في العلاقة مع طرف متدخل ثالث</p>	اللجوء إلى مُتدخل ثالث
المحور الثالث : التقييم الإجمالي للمخاطر	
<p>✓ تحيين تقييمات مخاطر مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري مع مراعاة العوامل ذات الصلة.</p> <p>✗ عدم قيام كل المتدخلين بتقييم مخاطر مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>المحور الرابع: اليقظة إزاء العمليات</p>	التقييم الإجمالي للخطر
المحور الرابع: اليقظة إزاء العمليات	
<p>✓ جرد " التنبيهات " التي تحدد العمليات المشبوهة التي يتعين أن تكون موضوع تصريح بالاشتباه.</p> <p>✓ تحديد عتبات الكشف عن العمليات غير العادية حسب تصنيف الزبون.</p> <p>✓ القيام بمراقبات تلقائية للعمليات.</p> <p>✓ وضع آلية تتيح الفرز التلقائي للزبائن المُدرجين على قوائم وحدة معالجة المعلومات المالية والهيئات الدولية.</p> <p>✗ غياب مساطر مراقبة العمليات. غياب المساطر المُحددة لكيفيات توقيف العمليات. غياب المساطر المُحددة لكيفيات تجميد الأصول.</p>	مراقبة العمليات وتجميد الأصول

2.3 المراقبة على الوثائق

في إطار تتبع المتدخلين، تقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمراقبة على الوثائق المعتمدة على المعلومات والمستندات التي تُقدّم لها وفقاً وتيرة زمنية وأجال محددة لكل تقرير.

تتأثّر هذه المراقبة، من بين أمور أخرى، من خلال تتبع و تحليل المعطيات التالية :

- تطوّر مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية ربع السنوية للمتدخلين؛
- العمليات الشهرية لإقراض السندات؛
- الامتثال للقواعد الاحترافية المختلفة المطبقة عليهم؛
- التقارير نصف السنوية للمراقبين الداخليين؛
- المساهمات نصف السنوية في صندوق الضمان.

تسمح عمليات المراقبة هذه للهيئة المغربية لسوق الرساميل، على وجه الخصوص، بما يلي:

- إصدار توصيات من شأنها تحسين ممارسات السوق والعمليات الداخلية للمتدخلين؛
- إثراء خرائطية مخاطر المتدخلين من أجل التّوصّل إلى تقييم أكثر تفصيلاً لكل متدخل فيما يتعلق بمستوى امتثاله للمتطلبات القانونية والتنظيمية من حيث الموارد البشرية والمالية والتنظيمية والتقنية، فضلاً عن مستوى تعرضه لمختلف المخاطر المرتبطة بنشاطه.

بالإضافة إلى ذلك، تولى الهيئة المغربية لسوق الرساميل أهمية خاصة لمتابعة الحوادث المُصرّح بها.

وفي هذا الإطار، تقوم بتتبع دقيق لمجموع هذه الحوادث إلى حدود حصرها، وذلك لغرض تقييم مصدرها وخرجيتها وتكرارها وتأثيرها وللتعرف على خطة العمل التي وضعها المتدخل من أجل علاجها.

كما أن الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في إطار تتبع ودعم المتدخلين، تتعامل أيضاً مع جميع طلباتهم ومشاوراتهم المتعلقة، على وجه الخصوص، بما يلي:

- مشاريعهم التنموية؛
- ترشيد عملياتهم التشغيلية؛
- رقمنة عمليات المعالجة والإجراءات.

1.2.3 مراقبة الشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء

• تتبع الحوادث

سجلت شركة تسيير البورصة ست وقائع سنة 2020. وتم تصنيف هذه الحوادث على أنها متوسطة أو منخفضة الحرجية وهمت وسائل الاتصال ونظام المقاصة و شق "الإحصائيات والمؤشرات".

لم يكن للحوادث المُصرّح بها تأثير كبير على نشاط المتدخلين في السوق. إذ تم التكفل بها من قبل فرق شركة تسيير بورصة القيم وكانت موضوع تشخيص أدى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية والوقائية.

• مهام التدقيق

وضعت أجهزة الحكامة في بورصة الدار البيضاء خطة تدقيق سنوية تغطي العديد من مجالات النشاط. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ عشرون مهمة تدقيق داخلي سنة 2020.

كما تم إنجاز ثمانين مهمة تدقيق معياري بالإضافة إلى أربع مهام تدقيق خارجي من أجل تقييم فعالية وملاءمة عمليات أنظمة تدبير الجودة (SMQ) وإدارة سلامة المعلومات (SMSI) واستمرارية النشاط (SMCA).

2.2.3 مراقبة الوديع المركزي

• تتبع الحوادث

سجل الوديع المركزي ماروكليز حادثين اثنين سنة 2020. وتم تصنيف هذه الحوادث على أنها ضعيفة إلى متوسطة الحرجية وهمت الأنظمة.

ولم يكن للحوادث المبلغ عنها تأثير كبير على نشاط المتدخلين في السوق. فقد تم التكفل بها من قبل فرق ماروكليز وإخضاعها لتشخيص أدى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية والوقائية.

• مهام التدقيق

وضعت أجهزة حكامه الوديع المركزي خطة تدقيق سنوية تغطي العديد من مجالات النشاط.

وفي هذا الإطار، تم إجراء سنة 2020 تسع مهام تدقيق داخلي وثلاثة أخرى خارجية لتقييم فعالية وأهمية العمليات التشغيلية، خاصة منها نظام تدبير أمن المعلومات (SMSI) طبقا للمعيار المرجعي إيزو 27 011 لسنة 2013، ونظام تدبير استمرارية النشاط (SMCA) طبقا للمعيار المرجعي إيزو 22 301 لسنة 2012.

3.2.3 مراقبة شركات البورصة وماسكي الحسابات

• التتبع عبر الوثائق

تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2020 ما يناهز 66 إشعارا بحوادث من قبل شركات البورصة والأبنك بشأن نشاط مسك حسابات السندات مقابل 83 إشعار سنة 2019.

جدول 33: عدد وتصنيف الحوادث المصرح بها للهيئة المغربية لسوق الرساميل

حوادث تهم النشاط	حوادث تقنية	
11	38	شركات البورصة
14	3	الأبنك

المصدر: المتدخلون وحسابات الهيئة

جدول 34: عدد وتصنيف الحوادث المصرح بها من قبل شركات البورصة

حوادث تهم النشاط	حوادث تقنية	
قواعد احترازية	2	منصة التسعير/ التداول
تنفيذ الأوامر	2	روابط الاتصال
تسوية العمليات	2	أجهزة التسجيل الهاتفية
نشاط إعادة الشراء	1	خلل في الأنظمة
تشكل الوضعية الشرائية الصافية	2	المزامنة بين الأنظمة
حوادث مع الزبائن (غير الشكايات)	1	انقطاع الكهرباء
عمليات ثلاثية	1	

المصدر: شركات البورصة وحسابات الهيئة

جدول 35: تصنيف الحوادث المصرح بها من قبل ماسكي الحسابات-أبنك

حوادث تقنية		حوادث تهم النشاط		ماسكو الحسابات-أبنك
1	منصة ماروكير	3	تنفيذ الأوامر	
2	روابط الاتصال	6	عمليات على السندات	
		3	تسوية العمليات	
		1	احتساب العمليات	
		1	تشكل الوضعية الشرائية الصافية	

المصدر: ماسكو الحسابات - أبنك، وحسابات الهيئة

تجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من الحوادث المصرح بها كانت بمستوى حرجية منخفض إلى متوسط وتمثلت، على وجه الخصوص، في مشاكل تقنية مثل الانقطاعات أو خلل في الأنظمة يتسبب في توقف مؤقت للنشاط، وأعطال تمت تسويتها على مستوى روابط الاتصالات وكذا مشاكل تتعلق بتسوية العمليات.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمراقبة خاصة لكل الحوادث المصرح بها، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:

- تجاوزات في القواعد الاحترازية؛
- حوادث تقنية على مستوى النظم المعلوماتية؛
- حوادث همت النشاط المرتبط بالزبائن.

4.2.3 مراقبة هيئات التوظيف الجماعي وشركات تسييرها

إن هيئات التوظيف الجماعي ملزمة بالامتثال للتدابير القانونية والتنظيمية الخاضعة لها، والتي تهم بالأساس الامتثال لما يلي:

- القواعد الاحترازية المتعلقة بتكوين أصولها والتي تحدد حصص السندات، وعمليات الاسترداد، وعمليات إقراض السندات، والسيولة التي تتشكل منها محافظها المالية، وكذا الحد الأقصى للديون المأذون لها بإبرامها. وتهدف هذه القواعد إلى احتواء وتأطير المخاطر الرئيسية التي قد تواجه هيئات التوظيف الجماعي والمتمثلة في: مخاطر السوق، ومخاطر المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر الاستدانة؛

- التصنيف والاستراتيجية الاستثمارية على النحو المحدد في بيان معلوماتها؛
- المصلحة الحصرية لحملة حصصها أو أسهمها في كل العمليات التي تباشرها؛
- التزاماتها بخصوص إخبار المستثمرين.

وتغطي المراقبة من خلال الوثائق المتعلقة بشركات تدبير هيئات التوظيف الجماعي على ما يلي:

- مراقبة امتثال شركات التسيير لجميع الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم أنشطتها؛
- مراقبة مدى الملائمة بين الوسائل التي توفرها شركات التسيير (الموارد المالية والبشرية والتقنية والتنظيمية) (من جهة والأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات، من جهة أخرى؛
- مراقبة مدى امتثال الشركات المذكورة لتغليب مصالح المستثمرين الذين تتولى تدبير أصولهم؛
- مراقبة امتثال الشركات المذكورة لالتزامات المعلومات الخاصة بها؛
- تقييم وتتبع المخاطر التي تتحملها هذه الشركات؛
- التصديق على صحة الإعلانات الإشهارية المقدمة من قبل هذه الشركات أو من قبل هيئات التوظيف الجماعي التي تسييرها.

• مراقبة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وشركات تسييرها

في سياق تميّز بالأزمة الصحية وبارتفاع مخاطر التقلبات العالية سواء للأسواق أو لعمليات الاكتتاب أو الاسترداد، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بالإضافة إلى مراقبتها المنتظمة المعتادة، بوضع نظام معززٍ لتتبع ودعم شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والذي يتشكل من المكونات الرئيسية التالية:

- الحوار الدائم مع مختلف شركات التسيير في الساحة لغرض تقييم تأثير الأزمة على سير عملها وتسييرها لهيئاتها؛
- تذكير الشركات بضرورة استمرارها في الاحترام الصارم لكل الأحكام القانونية والتنظيمية الجارية عليها؛
- تتبع مدى تفعيل شركات التسيير لتدابير استمرارية النشاط، وللقیود المفروضة بشأن العمل عن بعد، وبتسجيل وأرشفة البيانات وبالأمن السيبراني؛
- رفع تقارير ظرفية يومية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل، تمكّن من تتبع العمليات على أصول وخصوم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة لأجل رصد المخاطر على السيولة؛
- قيام شركات التسيير، بطلب من الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بحملتين اثنتين في شكل "اختبار إجهاد" لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تحت تسييرها لتمكينها من قياس قدرة هذه الهيئات على تلبية طلبات الاسترداد الضخمة أو التعامل مع تدهور كبير لأوضاع السوق من حيث التقييم والسيولة.

إطار 12: اختبار إجهاد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

يمثل "اختبار الإجهاد" لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، تمرينا يتمثل في دراسة التأثير الذي قد تحدثه سيناريوهات تحاكي ظروف اقتصادية ومالية غير مواتية أو قاسية، على:

- أداء هذه الهيئات؛
- قدرتها على تلبية طلبات الاسترداد الموجهة إليها من قبل حملة حصصها (عند الاقتضاء بسعر تصفية أقل من قيمتها).

يساعد استخدام اختبارات الإجهاد على دعم وتعزيز قدرة شركات التسيير على الاستباق والتدبير الملائم للمخاطر التي قد تطال هذه الهيئات تحت التسيير.

تمكن اختبارات الإجهاد، باعتبارها أدوات لتدبير المخاطر والمساعدة على اتخاذ القرارات، مسيري هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من:

- تحديد حدود وأوجه ضعف استراتيجيات الاستثمار التي يعتمدها المسكرون، في ظل ظروف السوق العادية؛
- توجيه تسيير الأزمات وحلها حين وقوعها.

خلال سنة 2020، نظراً لسياق الأزمة الصحية وعواقبها الاقتصادية والمالية، أجرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل على شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تمرينين اثنين من "اختبار الإجهاد" بخصوص الهيئات التي تسييرها. وتمثلت اختبارات الإجهاد هذه، بشكل أساسي، في إخضاع هذه الهيئات:

- لفرضية تمكنها من تقييم قدرتها على تحمل عمليات استرداد كبيرة بشكل سريع ودون التسبب في اختلالات كبيرة في المحفظة (مع أو بدون خصم)؛
- لفرضيات تتيح محاكاة التأثيرات على قيمة المحفظة بسبب تطور غير مواتٍ للسوق (تراجع سوق البورصة، ارتفاع نسبة الفائدة، تدهور مخاطر الائتمان، إلخ)؛

وقد مكنت اختبارات الإجهاد التي أجريت خلال شهري ماي ونونبر 2020 من قبل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بالتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- متانة و قدرة كبيرة على التكيف في قطاع تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- هيمنة واضحة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مقارنة مع الدولة والقطاع البنكي بشكل يمكن من الحد من مخاطر الائتمان والمقابل؛
- أساليب تسيير متأنية تتجسد في تطور و أداء متوافق مع تطور و أداء السوق؛
- مخاطر سيولة خاضعة للسيطرة وقدرة كبيرة على الاستجابة لطلبات الاسترداد المستلمة و الناتجة عن التوجه المتحفظ المسجل و كفاءات التقييم الموحدة؛
- لجوء هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بشكل محدود للاستدانة ، والذي تظل بعيدة عن الحد الأقصى الذي تسمح به النصوص التنظيمية (10% من الأصول).

إلا أنه يتعين التخفيف من حدة النتائج المحصل عليها من خلال :

- الطبيعة "غير السائلة" لبعض أقسام أو سندات سوق الرساميل؛
- ارتفاع مستوى تركيز خصوم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و محدودية تنوعها .

4. انضباط السوق

1.4 مراقبة معاملات سوق البورصة

يتمثل الهدف من مراقبة السوق في الكشف عن أي حادث أو سلوك من شأنه أن يشكل جريمة بورصة أو إخلالا بالأنظمة الجاري بها العمل.

وفي هذا الإطار، فهي توفر تتبعاً أنياً للبيانات والمتدخلين في سوق البورصة، والذي يتم استكماله بالبيانات التي يتم نشرها من المصدرين أو الشركات التي تقوم بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب. وتستند منظومة الإشراف على حل للمراقبة المندمجة وكذا على أدوات تسيير قواعد البيانات.

جدول 36: معطيات حول المراقبة

2020	2019	
112	114	السندات الخاضعة للمراقبة ⁶
76	75	اسهم مسعرة
36	39	سندات اقتراض مسعرة
520 664	331 959	عدد الأوراق المدرجة ⁷
2 083	1 349	المعدل اليومي
200 006	146 425	عدد العمليات المسجلة ⁸
800	595	المعدل اليومي

المصدر: بورصة الدار البيضاء

تُظهر حصيلة 2020 ما يناهز 1129 حدثاً بارزاً⁹. تم إخضاع ست حالات اشتباه بالتلاعب في التسعير لتحليل معمق. ويتم رصد الأحداث البارزة بشكل آني بفضل تتبع جلسات التداول وأحداث السوق. ويتم فحصها على ضوء المعلومات المحصلة من الوسطاء بشأن المستثمرين وملفاتهم الشخصية، من أجل التمكن من تحديد السلوك موضوع الاشتباه الذي يستوجب عمليات تحليل معمقة.

علاوة على ذلك، تم اتخاذ ثلاثة إجراءات توعوية لفائدة المتدخلين في السوق والمستثمرين الذين يستخدمون البورصة عبر الإنترنت والمتدخلين الآخرين في السوق الذين يوفرون هذه الخدمة.

250 حصة تداول
1129 حدث بارز
6 ملفات تحليل معمق

2.4 التحقيقات

يتم فتح التحقيقات التي تجريها الهيئة المغربية لسوق الرساميل من قبل رئيسها بعد رصد حالات إخلال في السوق، إما بعد تلقي شكوى، استجابة لطلب المساعدة من هيئة نظيرة وفقاً لأحكام الاتفاقية متعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، أو بعد عملية مراقبة متدخل أو مصدر. وبشكل عام، يتم القيام بالتحقيقات بعد الاشتباه في وقوع مخالفة أو إخلال للتشريع الجاري به العمل.

⁶ إلى حدود 31 دجنبر

⁷ في السوق المركزي للأسهم.

⁸ السوق المركزي وسوق الكتل.

⁹ يمكن أن يهيم الحدث البارز حجماً استثنائياً، أو تقلبات أسعار، أو عدم احترام كفاءات إنجاز برامج إعادة الشراء أو التنشيط، إلخ.

بالإضافة إلى إنهاء معالجة التحقيقين اللذين تم فتحهما سنتي 2018 و2019، تميز عام 2020 بفتح ثلاث تحقيقات جديدة همت سلوكيات من المحتمل أن تقوّض الأداء السليم لسوق الرساميل.

وهمت الحالة الأولى الاشتباه بانتهاك أحكام تنظيمية من قبل متدخل، في إطار التسيير الفردي بموجب تفويض. ومثلت الثانية والثالثة، على التوالي، الاشتباه باستعمال معلومات متميزة، والاشتباه بنشر معلومات مغلوبة أو مضللة، منها عمليات تحقيق تهم أشخاص معنويين أو طبيعيين مقيمين في المغرب. وقد تم فتح التحقيق على إثر شكوى واحدة تقدم بها شخص طبيعي في حين التحقيقين الآخرين على إثر طلبين اثنين للمساعدة تلتقيهما الهيئة المغربية لسوق الرساميل من هيئات أجنبية نظيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمد المساعدة لهيئات وطنية في إطار معالجتها لمطالب من مختلف الجهات القضائية في المملكة. وهكذا، توصلت الهيئة سنة 2020، بما يناهز 252 طلباً، بزيادة بلغت 20.5% مقارنة بعام 2019، 63% منها كانت صادرة عن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية و28% عن الفرق الجهوية للشرطة القضائية. وهمت هذه الطلبات، بشكل رئيسي، تحديد هوية حسابات السندات المفتوحة باسم أشخاص خاضعين لتحقيقات قضائية.

3.4 معالجة الشكاوى

تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020 ما يناهز 22 شكاية، أي بزيادة بلغت 100% مقارنة بسنة 2019 واستقر متوسط مدة معالجتها في 34 يوماً. تم رفض ثمانى شكاوى لكونها خارجة عن نطاق اختصاصات الهيئة. ويجدر التذكير بأن قبول أي تظلم أو شكوى يخضع للشروط التالية:

- أن تكون الشكاية المعنية قد تم تقديمها بشكل أولي للشخص موضوع الشكوى، دون أن يسفر ذلك عن أية نتيجة بعد شهر واحد من إرسالها أو أن يتم رفضها كلياً أو جزئياً؛
- ألا تكون الشكاية موضوع إجراء قضائي أمام أي محكمة، أو أن تكون موضوع قرار قضائي يحوز قوة الشيء المقضي به.

وقد همت كل الشكاوى التي تمت معالجتها سنة 2020 نزاعات بين مستثمرين ومتدخلين في السوق أو مُصدرين. وأسفرت شكاية واحدة على فتح تحقيق.

5. السلطة الجزرية

1.5 تنظيم السلطة الجزرية للهيئة المغربية لسوق الرساميل

يكرس القانون رقم 43.12 مبدأ الفصل بين سلطة التحقيق حول الوقائع التي تشكل انتهاكات لأنظمة سوق الرساميل والسلطة الجزرية.

وبما أن المجلس التأديبي أصبح جهازاً جماعياً مستقلاً، فهو الذي يقوم بمهمة التحقيق في قضايا الجزر المحالة عليه من قبل رئاسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهو الذي يقترح على هذه الأخيرة الإجراءات التي يراها مناسبة للوقائع التي قام بالتحقيق فيها. وهكذا، وفقاً للرأي الذي يتقدم به المجلس التأديبي، يمكن لرئاسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، حسب الحالة، إما إصدار عقوبة إدارية وإما حفظ الملف موضوع المتابعة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الرأي الذي يصيغه المجلس التأديبي بعد التحقيق بشأن الاختلالات المحالة عليه هو رأي بالمطابقة، أي أن القرار الذي تصدره رئاسة الهيئة يجب أن يكون مطابقاً للرأي الذي تقدم به المجلس التأديبي.

2.5 ممارسة السلطة الجزرية من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل

اتخذت رئاسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020 القرارات التالية:

- ثلاثة قرارات بعقوبات تأديبية و/أو نقدية، منها اقتراح بسحب الاعتماد من شركة تسيير؛
- قرار واحداً بحفظ ملف مخالفة لعدم وجود سند قانوني.

6. مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

1.6 النصوص التنظيمية والدعم

• تعديل دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 01.18

في إطار التحسين المتواصل للإطار التنظيمي الذي يحكم مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى سوق الرساميل ويهدف الاستجابة لبعض توصيات مقيمي مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعمل المالي (GAFIMOAN)، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بصياغة مشروع تعديل للدورية رقم 01.18 المتعلقة بالتزامات اليقظة و المراقبة الداخلية المفروضة على الهيئات والأشخاص الخاضعين لمراقبتها. ويقترح هذا المشروع تحيين الدورية المعمول بها من خلال توضيح التزامات معينة.

وقد تم طرح المشروع للتشاور مع مهنيي سوق الرساميل والعموم خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 24 نونبر 2020. وأسفرت هذه المشاورة على عقد لقاءات مع المهنيين للاتفاق بشأن نتائجها.

• توعية المتدخلين في السوق

نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بشراكة مع وحدة معالجة المعلومات المالية، لقاءات توعية عبر الإنترنت، أيام 21 و 22 و 23 يوليوز 2020، تم تخصيصها للمسيرين والمراقبين الداخليين في شركات البورصة وشركات التسيير. وتمحورت هذه اللقاءات حول القضايا المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مثل:

- عملية التقييم المتبادل للمغرب من قبل مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعمل المالي؛
- استنتاجات تقييم المخاطر الوطنية؛
- التوجُّهات في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بوباء كورونا 19 على النحو الموصى به من قبل مجموعة العمل المالي؛
- علاقة الأشخاص الخاضعين مع وحدة معالجة المعلومات المالية.

• نشر المبادئ التوجيهية

من أجل دعم المتدخلين في سوق الرساميل خلال الظرفية المتسمة بانتشار وباء كوفيد19، أعدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مذكرة مبادئ توجيهية بشأن مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب خلال هذه الفترة وتدابير التخفيف المناسبة.

يتمحور هذا الدليل حول المحاور التالية:

- المخاطر المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن جائحة كوفيد19؛
- عوامل المخاطر الرئيسية الناشئة في الأسواق المالية؛
- ملخص لأهم المخاطر المحتملة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تدابير للتخفيف من المخاطر الرئيسية.

2.6 الاستراتيجية المؤسسية ومراقبة المتدخلين

• تحيين خارطة طريق مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

لملاءمة عملها مع سياق جائحة كوفيد19 ومن خلال المراقبة المعززة لمجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعمل المالي ومجموعة العمل المالي، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتحيين خارطة طريق مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وتغطي خارطة الطريق هذه الجوانب التالية:

- تدابير محددة مرتبطة بسياق أزمة كوفيد19؛
- المراقبة على أساس المخاطر؛
- المراقبة الميدانية وعلى الوثائق؛
- دعم المتدخلين؛
- الإطار التشريعي والتنظيمي؛
- التعاون الوطني والدولي؛
- التعاون التقني والتكوين.

• خرائطية المخاطر

في إطار التحسين المتواصل لآليات المراقبة، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتحيين خرائطية المخاطر لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي نشرتها مجموعة العمل المالي. وتتيح الخرائطية الجديدة هذه، على وجه الخصوص، تحليلاً أكثر دقة لمجالات المخاطر ذات الأولوية. ويعتمد هذا التحليل على نظام تنقيط وترجيح منظم حول مواضيع متفرعة عن عوامل المخاطر المحددة.

تعتمد خرائطية المخاطر الجديدة هذه على البيانات التي يتم جمعها عبر الاستبيان السنوي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. فالفكرة الأساسية لهذه الخرائطية تستند إلى قياس فعالية التدابير المتخذة في هذا المجال من قبل المتدخل لتقييم كمي لإمكانية المرور من خطر كامن إلى خطر متبقي.

3.6 التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني

• خارطة الطريق للقطاع المالي في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

امتداداً لإجراءات التنسيق المشتركة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عقدت سلطات الإشراف والتنظيم للقطاع المالي (الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبنك المغرب ومكتب الصرف) اجتماعات استشارية لرصد التقدم المحرز على الإجراءات المتفق عليها مسبقاً ولتحيين خارطة الطريق المشتركة للقطاع المالي في هذا المجال. كما كانت الإجراءات التي تهدف إلى تفعيل خارطة الطريق هذه موضوع دراسة وتتبع من قبل لجنة التنسيق والمراقبة للمخاطر الشمولية.

• تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع وحدة معالجة المعلومات المالية

عقدت اللجنة التقنية المحدثة بموجب مذكرة التفاهم بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل ووحدة معالجة المعلومات المالية عدة اجتماعات تنسيقية سنة 2020. وكان الغرض من هذه الاجتماعات هو تفعيل إجراءات التعاون والتنسيق التي تم تحديدها: توعية المتدخلين، وتبادل المعلومات، والأشغال المتعلقة بالمتابعة المعززة لمجموعة التعاون الدولي للمراجعة.

4.6 المتابعة المعززة من قبل هيئات مجموعة العمل المالي

• عملية المتابعة المعززة من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تميزت سنة 2020 باعتماد تقرير المتابعة الأول للمغرب في الجلسة العامة 31 لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي صادقت على مراجعة تصاعديّة لتتقيط بعض التوصيات (المطابقة التقنية). وهكذا، ساهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشكل فعال في وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير والتحضير للأجوبة على تعليقات وملاحظات المقيمين بإلقاء الضوء على التقدم المحرز في سوق الرساميل.

• المتابعة المعززة من قبل مجموعة التعاون الدولي للمراجعة

في إطار تتبع مجموعة التعاون الدولي للمراجعة للجوانب المتعلقة بالفعالية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ساهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في إعداد أول تقرير للمتابعة المعززة موجه إلى هذه المجموعة والذي يعرض كل الجهود المبذولة للاستجابة للتوصيات المنبثقة عن تقرير التقييم المتبادل.

7. محاربة الرشوة في سوق الرساميل

نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ندوة توعوية حول مكافحة الرشوة والوقاية منها داخل سوق الرساميل.

وقد تم تنظيم هذه الندوة التوعوية عن طريق الفيديو يومي 17 و19 نونبر 2020، لفائدة مسيري وممثلي شركات البورصة وشركات التسيير، وبورصة الدار البيضاء والوديع المركزي ماروكليز، والتي جاءت امتداداً لاتفاقية التعاون الموقعة في 28 نونبر 2019 بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومنظمي القطاع المالي (الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بنك المغرب، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي).

جمعت هذه الندوة التوعوية، في نسختها الأولى، قرابة 100 مشارك. وكانت فرصة للتذكير بالالتزامات الوطنية والدولية في مجال مكافحة الرشوة من خلال تسليط الضوء على تأثيرها على مناخ الأعمال والاقتصاد الوطني ومكنت أيضاً من عرض صلاحيات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

ومن خلال تنظيمها لهذه الندوة، أطلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سلسلة من التدابير تهدف إلى نشر ثقافة مكافحة الرشوة وتعزيز الثقة في سوق الرساميل.

8. رصد المخاطر الشمولية

يتم إجراء تقييم المخاطر الشمولية من قبل لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية بوتيرة منتظمة وتشمل أشغال التقييم هذا تحليلاً لمستوى استقرار سوق الرساميل والتعرف، بناءً على منحنيات السوق، على المخاطر المختلفة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي على هذا الاستقرار. وتعتمد هذه الأشغال على تحليل العديد من المؤشرات، خاصة تلك المتعلقة بأسعار الأصول، والسيولة، والترابط، والمديونية والسياق الماكرو-اقتصادي. يتم تقييم المخاطر على مقياس من خمسة مستويات: منخفض جداً، ومنخفض، ومتوسط، وعالي، وخرج.

ويتبين من تقييم مؤشرات المخاطر للنصف الثاني من سنة 2020، أنه بعد التوتر الذي طبع النصف الأول من العام، بسبب حالات انعدام اليقين المرتبط بوباء كوفيد19، أضحت سوق الرساميل بشكل عام مستقرًا خلال الفصل الثاني من السنة.

فقد سجلت بورصة الدار البيضاء منحنى تصاعدياً في الربع الأخير من سنة 2020، بتقلب متوسط محدود بلغ 8,6%، مما مكن من احتواء تراجع مؤشر مازي إلى 7,6% في 25 دجنبر مقابل 17,1% في 29 يونيو 2020، و6,15% في 18 مارس 2020. كما أن التقييم الإجمالي للبورصة، المحتسب على أساس كتلة أرباح 2019 للشركات المسعرة، في 25 دجنبر، سجل مستوى مرتفع

نسبياً بلغ 18,2 مرة، وهو ما تجاوز بشكل طفيف متوسط ما سجله في السنوات الخمس الماضية. وانخفضت سيولة البورصة إلى 8,8% في نهاية نونبر بعد أن سجلت تحسناً بلغ 11,5% في ماي 2020.

أما حجم الإصدار في سوق البورصة، فقد بلغ 3 مليارات درهم بانخفاض قارب 70% مقارنة بعام 2019. وبلغ جاري الدين الخاص في تم نونبر 2020 حوالي 233 مليار درهم بارتفاع سنوي بلغ 6,9%، ويمكن بنسبة 63,4% من تمويل مؤسسات الائتمان. كما تأثر المصدرون بشكل عام من الأزمة الحالية لكن يتبين وجود منحنى تصاعدي طفيف في مستوى مديونية المصدرين غير الماليين، لكنها تبقى عمومًا تحت السيطرة. أما بخصوص المخاطر التشغيلية لمقاولات السوق، وبورصة الدار البيضاء، والوديع المركزي للسندات (ماروكليبر)، فإن عدد الحوادث ومعدل تعليق التداول في البورصة يبقى في مستويات منخفضة وتراجعية، وذلك بوجه عام بفضل أنظمة تحكّم فعالة في المخاطر.

كما أظهرت صناعة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مرونة في مواجهة الأزمة الحالية. فقد بلغ صافي أصولها، في نهاية نونبر 2020، حوالي 500,6 مليار درهم، أي بزيادة بلغت 9% من سنة لأخرى، مع توجّه للاكتتابات الصافية بالأساس نحو صنف "سندات متوسطة وطويلة المدى" بنسبة 48,6% وصنف "النقدية" بنسبة 23,5%. وقد تم إجراء اختبار إجهاد ثان من قبل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، كشف عن وجود خطرين على السيولة و الائتمان لكنها تبقى خاضعة للسيطرة، وكذا عن قدرة ملحوظة على تلبية طلبات الاسترداد الواردة عليها، وذلك بفضل استراتيجيات استثمار يقظة وتوجه متحفّظ على العموم.



الفصل الثالث: الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتطور سوق الرساميل

1. التطور التنظيمي

شهدت السنة المالية 2020 إنهاء صياغة مجموعة من النصوص التشريعية ونشرها في الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى وضع اللامات الأخيرة لمشاريح تشريعية جديدة، ساهمت الهيئة في إنجازها.

1.1 النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة في الجريدة الرسمية

1.1.1 النصوص التشريعية المنشورة في الجريدة الرسمية

• القانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية

نص القانون رقم 27.20، الذي تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 6887 بتاريخ 1 يونيو 2020، على تدابير خاصة ومؤقتة تسري على فترة حالة الطوارئ الصحية وجاء بنظام استثنائي يسمح بما يلي:

- عقد الجمعيات العامة عن طريق الفيديو لشركات المساهمة خلال هذه الفترة؛
- قيام مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة لشركات المساهمة، التي تقوم بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب، بإصدار سندات الاقتراض دون مصادقة الجمعيات العامة.

• القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

جاء القانون رقم 44.20 الذي تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6907 بتاريخ 27 يوليوز 2020 بتعديل القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، وهم تغيير النظام الأساسي للصندوق المركزي للضمان من خلال:

- تحويل النظام الأساسي للصندوق وتغيير تسميته إلى صندوق ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إدماج صندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان للمؤسسات والمقاولات العمومية من بين المؤسسات التي تُعتبر في حكم مؤسسات الائتمان، و الخاضعة للقانون رقم 103.12.

2.1.1 النصوص التنظيمية المنشورة في الجريدة الرسمية

• قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1786.20 بتحديد كيفيات إنجاز عمليات ضمان مخاطر التمويل على صناديق التوظيف الجماعي للتسديد والشروط بشأن القواعد الاحترازية والمراقبة المطبقة عليها

بعد أن تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 6914 بتاريخ 3 شتنبر 2020 (وتعديله في العدد 6932)، جاء هذا القرار تطبيقاً للمادة الأولى من القانون رقم 33.06 المتعلق بتسديد الأصول. وقد أدخل المرسوم عدة أحكام تتعلق بالمخاطر التي يمكن أن يضمنها صندوق توظيف جماعي للتسديد، وفئات المؤسسات المبادرة التي يمكن لها الاستفادة من تغطية مخاطر التمويل، وكيفيات تحديد الضمان ومختلف البيانات التي يجب تضمينها في نظام تسديد صندوق التسديد.

نُشر تصحيح في النسخة الفرنسية لهذا المرسوم في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 5 نونبر 2020.

1.2 مشاريع النصوص التشريعية

• مشروع تعديل الظهير عدد 1.93.213 بمثابة القانون المتعلق ببيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. جاء مشروع التعديل المشار إليه بإعادة صياغة الظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر عدد 1.93.213. وقد تم إعداد هذا المشروع بشراكة بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومديرية الخزينة والمالية الخارجية وجمعية شركات التسيير وصناديق الاستثمار المغربية، وهو الآن في مرحلة وضع اللامات الأخيرة بتتسيق من مديرية الخزينة والمالية الخارجية.

ويهدف مشروع القانون هذا إلى تحديث الإطار التشريعي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و الرقي بالسوق المالية المغربية إلى المعايير الدولية. وهو ينص، على وجه الخصوص، على ما يلي:

- تأسيس هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بأقسام؛
- إدراج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بقواعد تأسيس وتشغيل مبسطة؛
- قبول تداول سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في سوق مُنظم؛
- توسيع فرص استثمار هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الخارج.

• مشروع القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التشاركي

تمت الموافقة على مشروع القانون المذكور أعلاه بالإجماع من قبل مجلس النواب في قراءة أولى بتاريخ 11 فبراير 2020.

ويهدف هذا المشروع إلى وضع إطار قانوني يحكم أنشطة التمويل التشاركي التي تجري على منصات إنترنت تسمح بربط الاتصال المباشر والشفاف بين حملة مشاريع ومساهمين. وتأخذ هذه الأنشطة 3 أشكال للتمويل وهي القرض والاستثمار في الأسهم والهبة.

ويشمل هذا المشروع الإسهامات التالية:

- إحداث النظام الأساسي لمسير المنصات التمويلية التشاركية؛
- التعريف بالمساطر والكيفيات لإحداث وتشغيل هذه المنصات واعتماد شركات التمويل التشاركي؛
- التعريف بالتزامات وواجبات شركات التمويل التشاركي؛
- التعريف بالقواعد الواجب احترامها من حيث التحقق المسبق من المشاريع المطروحة للتمويل، وضمان التحويلات وحماية المساهمين؛
- التعريف بالقواعد الخاصة بكل شكل من الأشكال الثلاثة للتمويل التشاركي.

وقد تم تعيين الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبنك المغرب باعتبارهما هيئتين منظمين للسوق وتخويلهما سلطة اعتماد شركات تسيير منصات التمويل التشاركي، حسب مجال تدخل كل واحدة منهما.

• مشروع القانون رقم 12.20 المتعلق بسندات الاقتراض المؤمّنة

يتمثل الغرض من مشروع القانون 12.20 في إحداث النظام القانوني المطبق على سندات الاقتراض المصدرة من قبل الأبنك. ويتعلق الأمر بسندات اقتراض مصحوبة بضمان يتكوّن من محفظة تغطية وامتيازات؛ ويخصص إصدارها حصرياً للأبنك. وقد خضع مشروع القانون لمشاورات عمومية بين 12 و 26 مارس 2020.

وتشمل الترتيبات المنصوص عليها في مشروع هذا القانون القواعد التي تحكم ما يلي:

- ترخيص بنك المغرب ومراقبة أنشطة إصدار سندات الاقتراض المؤمّنة من قبل مؤسسات الائتمان؛
- تغطية جاري سندات الاقتراض المؤمّنة؛
- سجل التغطية ومراقبة صندوق التغطيات؛
- تدابير الشفافية والتغطية؛
- امتيازات حاملي سندات الاقتراض المؤمّنة.

• مشروع القانون رقم 19.20 المتعلق بتعديل القانون رقم 17.95 الخاص بشركات المساهمة

كان مشروع القانون المذكور أعلاه موضوع استشارة عمومية اعتباراً من 18 غشت 2020. وتتمثل أهم المقترحات التي جاء بها مشروع التعديل فيما يلي:

- مراجعة التنظيم الخاص بتأسيس شركة المساهمة المبسّطة من خلال السماح للأشخاص الطبيعيين بإنشائها وإدماجهم كشركاء؛
- تعزيز إجراءات المراقبة ومساطر الترخيص للاتفاقيات المنظمة؛
- توسيع نطاق مسؤولية عضو مجلس الإدارة، والمدير العام، والمدير العام المنتدب، والمساهم المعني في حالة ظهور عواقب سلبية

- ناجمة عن الاتفاقيات المنظمة المرخص لها؛
- إمكانية إلغاء الاتفاقيات المنظمة المبرمة دون إذن مسبق من مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة أو الجمعية العامة؛
- ضرورة عقد مجلس الإدارة ومجلس الرقابة مرتين على الأقل في السنة؛
- تحديد الفترة القصوى لتجديد تعيين مدقق الحسابات في ثلاث سنوات؛
- تعزيز التمثيلية العادلة بين الرجال والنساء في أجهزة الحكامة مع تكريسها في النظام الأساسي؛
- إمكانية التعيين المؤقت بهدف استيفاء التمثيلية العادلة بين الرجال والنساء في تركيبة أجهزة الحكامة داخل أجل ثلاثة أشهر عن تاريخ شغور المقعد.

• مشروع القانون رقم 12.18 المتعلق بتعديل وتتميم القانون رقم 43.05 الخاص بمكافحة تبييض الأموال

يهدف مشروع القانون المذكور إلى ملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع المعايير والقواعد المعتمدة على المستوى الدولي من قبل مجموعة العمل المالي، وذلك بعد التغييرات الأخيرة التي طالتها. وقد تمت الموافقة على المشروع من قبل مجلس الحكومة في 28 نونبر 2019.

3.1 دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل

• مشروع تعديل الدورية رقم 01.18 المتعلقة بالتزامات اليقظة و المراقبة الداخلية المفروضة على الهيئات والأشخاص الخاضعين لمراقبة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

- ينص مشروع تعديل الدورية 01.18 تغيير وتتميم بعض الأحكام وكذلك إدراج أحكام جديدة. ويهم الأمر، بشكل خاص، ما يلي:
- إضافة تعريفات جديدة تشمل الزبائن وممثليهم، والهيكل القانونية، والعقوبات المالية الهادفة، والتجميد و جهاز الإدارة و جهاز التسيير.
 - توسيع نطاق تأهيل " المستفيد الفعلي " وإضافة المرشدين في الاستثمار المالي وهيئات التوظيف الجماعي العقاري للأشخاص الخاضعين؛
 - التحفيز على جعل طبيعة اليقظة والمراقبة الداخلية دائمة، للتمكن من تحديد وفهم وتقييم المخاطر المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لأجل التدبير والتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها؛
 - تعزيز نقاط اليقظة بالنسبة للزبائن المعرضين للخطر خاصة منهم الأشخاص الذين يعملون لحساب الغير بالإضافة إلى الترتيبات القانونية؛
 - تحديد المعلومات الواجب على الترتيبات القانونية تقديمها قبل الدخول في علاقة عمل أو إنجاز أية عملية؛
 - تكريس المقاربة القائمة على المخاطر عند تقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب للشخص الخاضع للهيئة وتطبيق تدابير معززة/مبسطة؛
 - تحديد المعايير المتعلقة بتطبيق مقاربات المخاطر و بعض الطرق المعينة لتقييم المخاطر مع إعداد خرائطية المخاطر؛
 - استكمال الأحكام التي توطر التحويلات الإلكترونية وتحديد بعض كفاءات التحويلات الإلكترونية العابرة للحدود؛
 - توضيح مفهوم الشخص المعرض سياسياً للمخاطر وإجراءات اليقظة اتجاهه مع توسيع النطاق ليطال أفراد الأسرة فيما يتعلق ببعض الأشخاص أو الكيانات التي تشكل مخاطر عالية؛
 - التزام الأشخاص الخاضعين بتطبيق قرارات السلطات المختصة في العقوبات المالية الهادفة، خاصة منها تجميد الممتلكات ؛
 - الإشارة إلى إمكانية تطبيق العقوبات المالية والتأديبية المنصوص عليها في التشريع الساري على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
 - الالتزام بالتدقيق الخارجي لنظام اليقظة والمراقبة الداخلية للتأكد من فعاليته.

وقد طُرح مشروع التعديل للاستشارة العمومية بين 10 و24 نونبر 2020.

2. بناء قدرات المتدخلين والمدخرين

1.2 الثقافة المالية

في إطار مهمتها لتعزيز الثقافة المالية، عملت الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تطوير سلسلة أدوات تربية تهدف إلى إثراء المعرفة لدى المستثمرين والمهنيين في سوق الرساميل. وتشارك الهيئة المغربية لسوق الرساميل، من خلال أساليب تدخل متعددة، في تعزيز القدرات المالية للمستثمرين، وتحفيزهم على الانخراط بشكل أكبر في تطوير ثقافتهم المالية ليصبحوا فاعلين نشيطين في حماية أنفسهم بأنفسهم. واستجابة للقيود المرتبطة بسياق الأزمة الصحية سنة 2020، اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في إنجاز جميع أنشطة الثقافة المالية على الوسائل الرقمية

1.1.2 المشاركة في الأسبوع العالمي للمستثمر 2020

يمثل الأسبوع العالمي للمستثمر، منذ إنطلاقه سنة 2017 من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، تظاهرة سنوية في مجال تعزيز الثقافة المالية وحماية المدخرين. شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في هذا الحدث البارز، لتلتحق بالتالي بهيئات التنظيم والمنظمات الدولية ومتدخلين آخرين من القارات الست. وفي هذا الإطار، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بعدة أعمال توعوية، كان الهدف منها هو الإسهام في إثراء الثقافة المالية للمستثمرين و الجمهور بشكل عام. واتخذت أنشطة الثقافة المالية التي أنجزتها الهيئة لفائدة المستثمرين والمهنيين في القطاع وللعموم أشكالاً متعددة، من بينها :

- إصدار دليل المستثمر باللغتين العربية والفرنسية تحت عنوان "فهم الأدوات المالية وآليات اشتغالها". يهدف هذا الدليل إلى مساعدة المستثمرين على الاستئناس بمبادئ الاستثمار في الأسواق المالية. ويتطرق لقنوات الاستثمار في الأدوات المالية ويعرض الممارسات التي يتعين على المستثمرين اعتمادها للقيام باستثمارات مدروسة وملائمة للفهم الشخصي؛
- تقديم ندوة عبر الإنترنت حول الإدماج المالي، بمساهمة المجلس العلمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل والتي تطرقت على وجه الخصوص، إلى التحديات والآثار الإيجابية للإدماج المالي على التطور والنمو؛
- بث كبسولتين فيديو تعليمية عن التمويل المستدام والتمويل الأخضر بهدف تناول الموضوع، بطريقة بيداغوجية مع الحرص على إشراك خبراء في المجال من أجل تسليط الضوء على مواضيع الساعة في المغرب وخارجه

2.1.2 إطلاق تطبيق محمول خاص بالثقافة المالية

صممت الهيئة المغربية لسوق الرساميل وأطلقت تطبيقاً للهاتف المحمول موجه للعموم. ويحمل هذا التطبيق تسمية "كويز فينانس"، وهو متوفر بالمجان على غوغل بلاي وأب ستور باللغتين الفرنسية والعربية. ويوفر التطبيق لمستخدميه (مبتدئين أو خبراء) إمكانية التعرف على المفاهيم الرئيسية لأسواق الرساميل من خلال اختبارات متنوعة .

2.2 تأهيل الهيئة المغربية لسوق الرساميل لمهنيي السوق

يعد تأهيل مهنيي السوق منظومة إلزامية تهدف إلى التأكد من أن الأشخاص الذين يشغلون مناصب محددة في الهيئات الخاضعة لمراقبة الهيئة المغربية لسوق الرساميل يتوفرون على المعارف المطلوبة للمنصب الذي يشغلونه، وأنهم بالتالي مؤهلين لممارسة وظائفهم في احترام تام للأنظمة وقواعد الأخلاقيات.

ولهذا الغرض تقدم عام 2020، ما يناهز 109 مرشح لدورات امتحانات التأهيل حصل منهم 88 مهني جديد على تأهيل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ويتوزع المرشحون كالتالي:

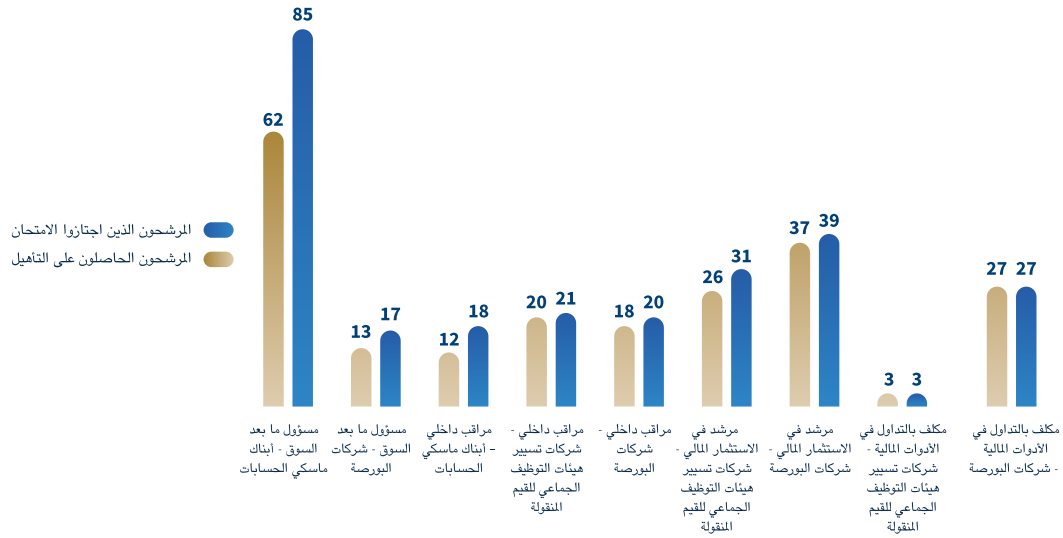
- 39 مرشحاً في الاستثمار المالي؛
- 70 مسؤولاً ما بعد السوق.

وأُجريت اختبارات التأهيل بطريقة رقمية عبر منصة التأهيل. وللتذكير، فقد صممت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بوابة إلكترونية مكرّسة لتدبير عمليات التأهيل تُمكن من معالجة منظومة التأهيل بشكل رقمي، بدءاً من مرحلة تقديم الطلب إلى حين نشر لائحة الأشخاص المؤهلين.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ إطلاقها عام 2019، شملت عملية تأهيل المهنيين 261 مرشحاً، تم اعتماد 218 منهم من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بنسبة نجاح إجمالية بلغت 84%.

ويتوزع المهنيون المؤهلون، البالغ عددهم 218، بين أربع وظائف: المرشد في الاستثمار المالي (يعمل في شركات البورصة وشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة)، والمراقب الداخلي (يعمل أيضاً في شركات البورصة، وشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وفي الأبنك ماسكي حسابات السندات)، والمكلف بالتداول في الأدوات المالية (يعمل ضمن شركات البورصة، وشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة)، ومسؤول ما بعد السوق (يعمل ضمن شركات البورصة وماسكي حسابات السندات وفي الأبنك ماسكي حسابات السندات).

رسم بياني 40: حصيلة دورات التأهيل المهني حسب الوظيفة



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3.2 المساهمة في الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي

تعتبر الهيئة المغربية لسوق الرساميل عنصراً نشطاً في الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي. وتتمتع الهيئة في شخص رئيستها بالعضوية في جهازين اثنين للحكامة الاستراتيجية:

- المجلس الوطني للشمول المالي (CNIF)، الذي يرأسه وزير الاقتصاد والمالية، والذي يسهر على ضمان التتبع الشامل للاستراتيجية ويعيد تقييم الأولويات والتوجهات الاستراتيجية حسب تطور السياق؛
 - اللجنة الاستراتيجية برئاسة والي بنك المغرب المكلفة بقيادة المشاريع وقرارات التحكيم وبتعبئة الأطراف المعنية.
 - وقد شاركت الهيئة، سنة 2020، في أشغال مجموعة العمل الموضوعاتية المعنونة "أدوات التمويل البديل للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الناشئة"، خاصة لأجل وضع نظام التمويل التعاوني "كراوفوندينك".
- وللتذكير، فإن مجموعات العمل الموضوعاتية هي المسؤولة عن إعداد ونشر مخططات العمل المفصلة المرتبطة بالرافعات الاستراتيجية المحددة.

3. التعاون المؤسسي

1.3 الشراكة مع النيابة العامة

وقعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ورئاسة النيابة العامة، في دجنبر 2020، على مذكرة تفاهم بهدف التنسيق بشأن المخالفات المرتبطة بسوق الرساميل، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و لإحداث منظومة للتكوين في مجال سوق الرساميل.

ووقع مذكرة التفاهم هذه السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة السيد محمد عبد النباوي، ورئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، السيدة نزهة حيات.

و علاوة على التنسيق بين المؤسستين بشأن رفع الشكاوي من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل عند معاينتها للمخالفات السالفة الذكر وتتبعها، تتوخى مذكرة التفاهم هذه الاضطلاع بمنظومة للتكوين وتبادل الخبرات من خلال تنظيم أورش وندوات تكوينية لفائدة قضاة النيابة العامة و بشكل عام، لفائدة الأطر والمتدخلين في سوق الرساميل. كما تنص المذكرة أيضا على إحداث لجنة تقنية مشتركة للسهر على تتبع القيام بالأعمال المتفق عليها.

2.3 لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

منذ بداية الأزمة الصحية المرتبطة بوباء كوفيد19، عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية (CCSRS)، التي تتشكل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل و هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبنك المغرب ومديرية الخزينة والمالية الخارجية، اجتماعات أسبوعية همت تحليل تطور وضعية القطاع المالي، وتبادل المؤشرات المالية والمعلومات، وكذا تبادل التدابير المتخذة أو التي يتعين اتخاذها على ضوء المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي. كما عقدت اللجنة اجتماعين نصف سنويين عام 2020. ويساعد اللجنة في أشغالها، فريق عمل يتألف من ممثلين عن مختلف هيئات القطاع المالي وكذلك عن مديرية الخزينة والمالية الخارجية.

وارتكزت أشغال هذه اللجنة بالأساس على النقاط التالية:

- تتبع حالة الأزمة المرتبطة بتأثير جائحة كوفيد19 على القطاع المالي؛
- تتبع إنجاز أورش خارطة الطريق للاستقرار المالي 2019-2021؛
- التقييم نصف السنوي للمخاطر على الاستقرار المالي؛
- إعداد تقرير الاستقرار المالي لسنة 2019 وكذا الملحق الإضافي التابع له والخاص بتأثير جائحة كوفيد19.

بخصوص النقطة الأولى، ومنذ بدايات الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد19، تم إحداث مجموعة عمل داخل لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، تضم ممثلين عن بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومديرية الخزينة والمالية الخارجية. كان الهدف من إحداث فريق العمل هذا هو تتبع تطور القطاع المالي برمته من خلال مؤشرات محددة لهذا الغرض، وتقييم المخاطر الشمولية والتداول بشأن التدابير المتخذة أو التي يتعين اتخاذها.

وقد عقد هذا الفريق 28 اجتماعا عن طريق الفيديو منذ منتصف مارس 2020 وأتاح تدفق أكبر في تبادل المعلومات والتنسيق بين أعضاء اللجنة على أمثل وجه.

3.3 لجنة تتبع امتياز بورصة الدار البيضاء

في إطار مراقبة امتثال الشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء لدفتر تحملات الامتياز، تشارك الهيئة بنشاط في أعمال لجنة تتبع الامتياز، المنشأة بموجب القانون الجديد رقم 14.19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي. وتكلف اللجنة بتتبع تفعيل الشركة المسيرة للمهام الرئيسية الموكلة إليها، وبشكل أساسي تنفيذ خارطة الطريق الجديدة لبورصة الدار البيضاء.

4. تطوير السوق

1.4 إحداث قسم جديد في بورصة الدار البيضاء

بتنسيق مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل، قامت بورصة الدار البيضاء في نونبر 2020 بإحداث قسم إضافي لسندات رأس المال، وذلك وفقاً لأحكام النظام العام لبورصة القيم.

يأتي إحداث هذا القسم الجديد بناءً على طلبات مهنيين محليين ويهدف، في سياق الأزمة الصحية كوفيد19، إلى تسهيل وتسريع الولوج إلى التمويل عبر سوق البورصة للمقاولات التي لا تستوفي معايير القبول في الأقسام الحالية للسوق المركزية أو تدخل في خانة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي يمكن تسعيرها في السوق البديلة.

وتتمثل شروط القبول في هذا القسم الجديد فيما يلي:

- أن تكون النسبة الدنيا للسندات المطروحة للجمهور 10% من السندات المكونة لرأس المال الشركة، مع إمكانية تخفيضها حسب رسملة المصدر، بموافقة من الهيئة المغربية لسوق الرساميل، دون أن تقل هذه العتبة عن 5%؛
- ضرورة ألا تقل قيمة العملية عن 100 مليون درهم؛
- الامتثال للشروط الأخرى للقسمين "أ" و "ب" للسوق الرئيسي.

2.4 مشروع إحداث السوق الآجلة للأدوات المالية

منذ نشر المرسوم رقم 2.18.827 بتحديد تركيبة هيئة تنسيق السوق الآجلة وكيفية سيرها (ICMAT) في الجريدة الرسمية، عقدت هذه الهيئة المكونة من بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل، عدة لقاءات عمل.

وركزت المحادثات بشكل أساسي على النقاط التالية:

- تعيين رئاسة وأمانة هذه الهيئة. وهكذا، تم اختيار بنك المغرب لتولي رئاسة الهيئة وأمانتها خلال السنتين الأوليتين، على أن تتولى الهيئة المغربية لسوق الرساميل نفس المهمتين للسنتين الموالتين؛
- وضع خارطة طريق لإعداد النصوص التطبيقية؛
- إعداد مشروع نظام داخلي لهذه الهيئة؛
- بروتوكول الاتفاق المحدد لقواعد التدخل المشترك لبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- النظامين العامين للسوق الآجلة ولغرفة المقاصة.

3.4 إحداث مؤشر جديد للبورصة (MSI 20)

تشارك الهيئة المغربية لسوق الرساميل بفاعلية في أشغال اللجنة العلمية للمؤشرات التي أحدثتها بورصة الدار البيضاء. وتضطلع هذه اللجنة بمهمة التفكير وتقديم مقترحات حول المبادئ التوجيهية العامة المطبقة على مؤشرات بورصة الدار البيضاء. وفي هذا الإطار، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020، في وضع مؤشر جديد، "مؤشر أسهم المغرب 20" MSI 20. ويتوخى هذا المؤشر عكس أداء عشرين مقالة الأكثر سيولة في بورصة الدار البيضاء، ويمثل جزءاً من استراتيجية تطوير عرض المنتجات والخدمات لسوق البورصة.

4.4 إنجاز عملية تسنيد تركيبية

في إطار القرار رقم 1786.20، تم تقديم طلب رأي الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بتاريخ 17 نونبر 2020، بشأن نظام تسيير صندوق توظيف جماعي للتسنيدي أطلق عليه اسم "صندوق التسنيدي ضمان التميز - القسم الأول". وكانت هذه أول عملية تسنيدي تركيبية تهدف إلى ضمان مخاطر التمويل التي تتحملها المؤسسة المبادرة فينيا (Finéa) عن محفظة التزامات مؤهلة وذلك لأجل تسهيل حصول موردي مجموعة المكتب الشريف للفوسفات (OCP) على تمويل بنكي بشروط تفضيلية.

5. القرب من الفاعلين بالسوق

1.5 الإصغاء إلى السوق

في إطار عملية الإصغاء إلى السوق التي بادرت بها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، تم عقد عدة اجتماعات بوتيرة منتظمة مع مقاولات السوق والجمعيات المهنية الرئيسية في القطاع المالي. وتعتبر هذه الاجتماعات من أفضل السبل التي تتيح للهيئة التداول مع المهنيين حول مواضيع تهمهم، و فرصة لإطلاعهم على التطورات المؤسسية أو للتفكير في المشاريع الهيكلية و تفعيلها.

1.1.5 مقاولات السوق: بورصة الدار البيضاء وماروكليز

عقدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020، عدة لقاءات عمل مع مقاولات السوق في إطار عملية الإصغاء إلى السوق. وركزت هذه اللقاءات على النقاط التالية:

- تنظيم مقاولات السوق واستمرارية النشاط في سياق الأزمة الصحية كوفيد19؛
- تطبيق الإجراءات الهادفة إلى التقليل من تأثير الأزمة الصحية على السوق؛
- تفعيل خارطة طريق بورصة الدار البيضاء، بما في ذلك إحداث غرفة المقاصة والورشة الخاصة بإحداث السوق الآجلة للأدوات المالية؛
- المخطط التوجيهي الجديد للنظام المعلوماتي الخاص بماروكليز وخارطة طريق مشروع "التحول الرقمي"؛
- الفصل بين الأصول المحتفظ بها من قبل ماسكي الحسابات؛
- إقامة وحدة لدى ماروكليز تسهر على تسيير اكتتابات واستردادات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- وضع إطار مرجعي مركزي للبيانات.

2.1.5 الجمعية المهنية لشركات البورصة والمجموعة المهنية لبنوك المغرب

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2020 تواصلها الحثيث مع المتدخلين حول مواضيع مختلفة مثل تطور النصوص التنظيمية التي تُؤطر أنشطة السوق، ومنظومة تأهيل المهنيين، والتقدم المحرز على مستوى مشاريع السوق. وقد كانت هذه الاجتماعات المنعقدة أيضاً فرصة للتداول بشأن التدابير المخطط لها من قبل المتدخلين لضمان استمرارية نشاطهم وللإصغاء لطلباتهم بغية الاستجابة لها.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم دعم متواصل لمختلف المتدخلين في سياق الأزمة الصحية لفيروس كوفيد19 وذلك لأجل ضمان اعتمادهم للتدابير الضرورية لاستمرارية أنشطتهم وتفعيلها.

ومن جهة أخرى، استجابت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشكل إيجابي لبعض طلبات المتدخلين فيما يتعلق بمنح آجال إضافية لرفع بعض التقارير التنظيمية، وكذا باعتماد ترتيبات مرنة بشأن إجراءات معالجة العمليات، تأخذ بعين الاعتبار اعتماد مستخدمي المتدخلين نمط العمل عن بعد، مع التأكيد على وجه الخصوص، بالالتزام بما يلي:

- العناية الواجبة والحياد الضروري اتجاه مصالح الزبائن؛
- قواعد عمل الأسواق؛
- توقيع مستخدمي المتدخلين على ميثاق السرية وحماية بيانات الزبائن في سياق العمل عن بعد.

3.1.5 جمعية شركات التدبير وصناديق الاستثمار المغربية

طوال عام 2020، تم عقد ما مجموعه 7 اجتماعات مع جمعية شركات التدبير وصناديق الاستثمار المغربية، في السياق المرتبط بوباء كوفيد19، وذلك للتأكد بشكل أساسي، من التدابير المبرمجة من قبل شركات التدبير لضمان استمرارية أنشطتها، ولضمان تتبع مخطط استمرارية نشاط هذه الشركات وللإلمام بالقيود الجديدة للسوق التي قد تعترض هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

و يليه أهم المواضيع التي تم تناولها خلال مختلف هذه الاجتماعات:

- وضعية سوق الرساميل ونشاط تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في سياق جائحة كوفيد19؛
- مخططات استمرارية النشاط التي قامت بنشرها شركات التدبير في سياق فرض حالة الطوارئ الصحية؛
- التدابير الطارئة التي يتعين اتخاذها على المستوى الجماعي و بشكل تضامني في حالة استحالة الممارسة الكلية أو الجزئية لنشاط أي شركة تدبير؛
- الإجراءات التي يرغب المهنيون في تفعيلها من قبل السلطات العمومية من أجل دعم قطاع تدبير الأصول في السياق المذكور؛
- شروط وإجراءات استئناف نشاط شركات التدبير في أماكن العمل بعد انتهاء فترة الحجر الصحي؛

وبالإضافة إلى المواضيع المذكورة، مكنت هذه الاجتماعات أيضاً من مناقشة ما يلي:

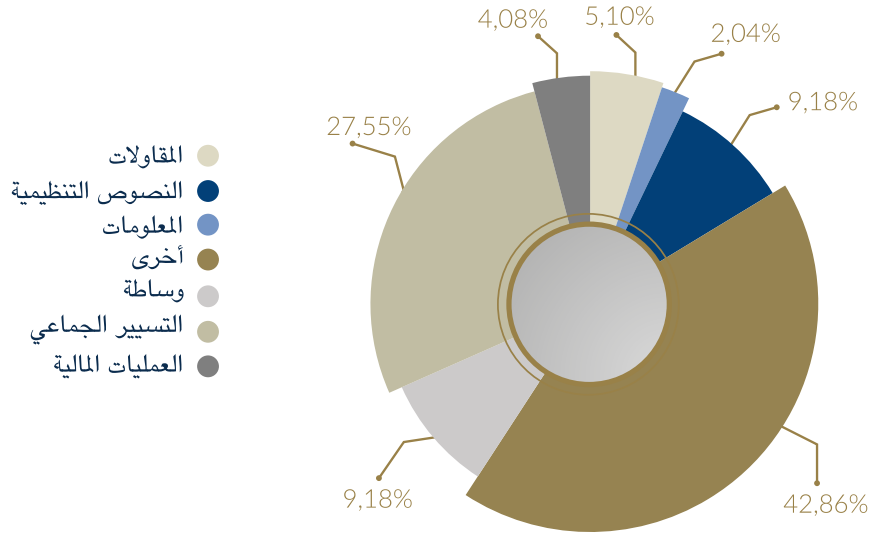
- مشروع تعديل القانون الذي يحكم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- عرض الهيئة المغربية لسوق الرساميل لخطتها الاستراتيجية الجديدة؛
- تشكيل مجموعتي عمل ثنائيتين جديدتين.

2.5 معالجة أسئلة الجمهور والاستفسارات القانونية

تتلقى الهيئة المغربية لسوق الرساميل بانتظام طلبات استفسار قانونية من مهنيي السوق، ومن الجمهور بصفة عامة. ولهذا الغرض، تم تخصيص قناة للاتصال بهذا الشأن على موقع الهيئة الإلكتروني تحت اسم "إيداع طلب معلومات قانونية".

تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل 47 طلب استفسار قانوني وارد من مكاتب محاماة ومهنيين في سوق الرساميل والشركات التي تقوم بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب. وهمت هذه الطلبات عدداً من مواضيع من أهمها:

رسم بياني 41: توزيع الاستفسارات التي تمت معالجتها حسب الموضوع سنة 2020



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

جدول 37: توزيع الطلبات المعالجة سنة 2020 حسب فئة صاحب الطلب

عدد الطلبات	فئة صاحب الطلب
12	المحامون/المستشارون القانونيون
16	البنوك/مؤسسات الإيداع
1	المصدرون
1	المؤسستين
14	الخواص / الطلبة
1	مراقبي الحسابات
2	شركات البورصة/ شركات التسيير
47	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

6. التعاون الدولي

في سياق الأزمة الصحية، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها على المستوى الإقليمي وساهمت بشكل فعال في أشغال هيئات التنميط الدولية والتعاون متعدد الأطراف، لا سيما في التنسيق بخصوص تدابير تخفيف الآثار الناتجة عن كوفيد-19.

وتماشياً مع أهداف خطتها الاستراتيجية 2017-2020، نجحت الهيئة سنة 2020 في تعزيز التزامها على المستوى الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإدماج، والتقارب التنظيمي وتطوير المالية المستدامة.

كما ساهمت الهيئة في أشغال هيئات الإدماج الإقليمية وهيئات التعاون متعددة الأطراف في منطقتها.

وهكذا سنة 2020، ونظراً للقيود على التنقلات التي فرضتها الأزمة الصحية، تم عقد الاجتماع السنوي الخامس والأربعين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشكل افتراضي في نونبر 2020. وتناولت هذه الدورة، بشكل أساسي، تأثير جائحة كوفيد-19 والمواضيع ذات الأولوية المتعلقة بأنشطة سوق الرساميل. وقد جمع هذا الحدث 480 مشاركاً من 159 دولة.

وعلى الصعيد الثنائي، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها اتجاه نظيراتها الأجنبية من خلال التبادل المنتظم للخبرات في إطار الأحداث المنظمة الخاصة بالسوق واجتماعات الخبراء و التشاور المتبادل. كما قدمت الهيئة المساعدة لنظيراتها الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا بشأن قضايا تتعلق بالإشراف على السوق والمتدخلين.

كما تعاونت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مع نظيراتها الأجنبية في إطار التحقيقات بموجب الاتفاقية متعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO-MMoU) وشملت تسع طلبات في المجموع خلال عام 2020.

ومن الفوائد الأخرى للتعاون الدولي تعزيز القدرات الداخلية لهيئات التنظيم من خلال ندوات ومؤتمرات وأورش عمل. كما أتاحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل لمستخدميها، سنة 2020، الاستفادة من 13 دورة تكوينية همت على وجه الخصوص، تدبير تأثير الوباء وسلوك المستثمرين، والابتكارات المالية والتكنولوجية "فينتيك" وتكنولوجيا المراقبة "سوبيتك" والتكنولوجيا التنظيمية "ريكتيك" (Fintech /Suptech / Regtech)، والمخاطر الناشئة المرتبطة بالأمن السيبراني، والغش وتبييض الأموال.

1.6 المشاركة في أشغال الهيئات الدولية في مجال التنظيم

انضمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، سنة 2007، للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (OICV) وهي الهيئة المرجعية للمعايير والمقاييس المتعلقة بتنظيم أسواق الرساميل. تميزت سنة 2020 بمساهمة فعالة في الأشغال المختلفة للجان وفرق العمل التابعة للمنظمة حيث شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في العديد من الأحداث البارزة الدولية:

• الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

أقيم الحدث في الفترة الممتدة من 9 إلى 18 نونبر، وشمل اجتماعات افتراضية لمجلس منظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ولجنة الأسواق الناشئة والمتنامية (GEMC)، واللجان الإقليمية، واللجنة الاستشارية للأعضاء المنتسبين، بالإضافة إلى اجتماع لجنة الرؤساء. وناقشت اللجان التقدم المحرز في المشاريع الجارية وأشغال المنظمة ذات الأولوية، خاصة منها تلك المتعلقة بالمالية المستدامة، والاستقرار المالي، وتجزئة الأسواق، وتسيير الأصول وسلوك المستثمرين الخواص. وتناولت اللجان أيضاً قضايا الساعة الأخرى مثل التكنولوجيا المالية، والمرونة الإلكترونية، والمساعدة التقنية بين هيئات التنظيم بالإضافة إلى بناء القدرات.

وافق مجلس المنظمة، في اجتماعه هذا على موضوعين إضافيين يحظيان بالأولوية في عام 2021:

- الاستقرار المالي والمخاطر الشمولية التي تنطوي عليها المؤسسات المالية غير البنكية؛
- العمل عن بعد، ومخاطر السلوك المهني، والغش وال نصب، فضلاً عن المرونة التشغيلية في سياق جائحة كورونا 19.

• اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط - AMERC

انتُخبت السيدة نزهة حيات، رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في 9 مارس 2020، رئيسة اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وتبعاً لذلك، أصبحت عضوة في مجلس إدارة المنظمة للولاية 2020-2022.

تضم اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط 28 عضواً عادياً و13 عضواً مشاركاً، يمثلون جميعاً أسواق الرساميل في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط. وتهدف أشغالها إلى التبادل بشأن القضايا الخاصة بتنمية أسواق الرساميل في المنطقة. انعقد الاجتماع السنوي الثالث والأربعون للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في قطر من 29 إلى 30 يناير 2020. وركز المؤتمر السنوي بشكل أساسي على مزايا وتحديات الأدوات المالية الجديدة في أسواق الرساميل بالمنطقة. وفي هذا الصدد، تمت دعوة الهيئة المغربية لسوق الرساميل للتدخل في موضوع دور منظمي السوق في حماية المستثمرين على المدى الطويل.

ومنذ انتخابها لرئاسة اللجنة، نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل عدة لقاءات عمل في كل من شهر ماي وشتنبر ونونبر 2020. كانت هذه الاجتماعات المنعقدة افتراضياً فرصة للتبادل بشأن التدابير المتخذة من قبل الأعضاء للتخفيف من تأثير كوفيد-19 وعرض الأشغال الجارية لمجلس المنظمة على أعضاء اللجنة.

كما ساعدت الاجتماعات على تحديد الأولويات الرئيسية للمنطقة، وهي التكنولوجيا المالية فينتيك والمالية المستدامة وبناء القدرات.

• لجنة النمو والأسواق الناشئة GEMC

بصفتها رئيسة اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، فإن السيدة نزهة حيات، رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، أيضاً عضو في لجنة النمو والأسواق الناشئة.

وبهذه الصفة، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الاجتماع المنعقد افتراضياً لهذه اللجنة الذي انعقد في 23 يوليوز 2020. وكان الاجتماع فرصة لأعضاء اللجنة لمناقشة التدابير التنظيمية المتخذة في مواجهة وباء كوفيد19 وتأثيره على الأسواق الناشئة.

• اللجنتين التقنيتين لتسيير الأصول (اللجنة 5) وتنظيم الوسطاء (اللجنة 3) للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

تُنجز أشغال المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية داخل لجان تقنية يصل عددها إلى ثماني لجان. وتُشارك الهيئة المغربية لسوق الرساميل كعضو في اثنتين منها وهي اللجنة الثالثة المتعلقة بتنظيم وسطاء السوق واللجنة الخامسة الخاصة بتسيير الأصول.

وهكذا، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في اجتماعات اللجنة الخامسة التي تم تنظيمها في ماي ويونيو وأكتوبر 2020. وتناولت هذه الاجتماعات الثلاثة بشكل أساسي القضايا التالية:

- منهجية قياس تأثير نسبة الاستدانة في صناديق الاستثمار؛
- المؤشرات المتداولة في البورصة - صناديق المؤشرات المتداولة (ETF)؛
- مُصدرو مؤشرات البورصة؛
- سندات اقتراض الدين المؤمن (CLO).

وبصفتها عضواً في اللجنة الثالثة، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل أيضاً في لقاءات العمل المنعقدة افتراضياً في يوليوز وشتنبر وديجنبر 2020، والتي تناولت القضايا التالية:

- اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي في نشاط وسطاء السوق وشركات تسيير المحافظ؛
- الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات المالية؛
- التوزيع "بالتجزئة" والرقمنة؛
- سندات اقتراض الدين المؤمن (CLO).

• المشاركة في أشغال فريق العمل المؤقت التابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن الاستدامة "فريق عمل الاستدامة"

أحدث مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، في أبريل 2020، فريق عمل أطلق عليه تسمية "فريق عمل الاستدامة" (STF) بهدف مواصلة أشغال ومقترحات تقرير "شبكة المالية المستدامة".

ويضم فريق العمل هذا ثلاث فرق فرعية، وهي:

- فريق العمل 1: التواصل المتعلق بالاستدامة بالنسبة للمصدرين؛
- فريق العمل 2: التواصل المتعلق بالاستدامة لمسيري الأصول والغسل الأخضر وغيرها من المواضيع المتعلقة بحماية المستثمرين؛
- فريق العمل 3: وكالات التقييم (وكالات تصنيف الائتمان)، ووكالات التصنيف البيئي والاجتماعي والحكامتي، ومقدمي البيانات البيئية والاجتماعية والحكامة.

وهكذا، وبصفتها عضواً في فريق عمل الاستدامة، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى جانب 22 هيئة أخرى في أربع اجتماعات عقدها هذا الفريق وتم خلالها مناقشة برنامج عمل الفرق الفرعية وكذا التقدم الذي أحرزته.

ومنذ يونيو 2020، تشتغل الهيئة المغربية لسوق الرساميل كعضو في فريق العمل 1 حول التواصل المتعلق بالاستدامة بالنسبة للمصدرين، وشاركت الاجتماعات الثلاثة المنعقدة في 2020.

2.6 الاتفاقيات الثنائية، التعاون والمساعدة التقنية

1.2.6 عرض خرائطية المخاطر للهيئة المغربية لسوق الرساميل على المجلس الإقليمي للادخار العام والأسواق المالية (CREPMF)

تطبيقاً لتوصيات لجنة الاستقرار المالي التابعة للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (WAMU)، ارتأى المجلس الإقليمي للادخار العام والأسواق المالية (CREPMF) إطلاق مشروع وضع خرائطية لمخاطر السوق المالية الإقليمية وإحداث منظومة لتدبير المخاطر يُعهد تفعيلها لمكتب استشارات.

وفي هذا الإطار، طلب المجلس المذكور من الهيئة المغربية لسوق الرساميل تقاسم الخبرة في هذا المجال وعلى وجه التحديد مساعدته على وضع الشروط المرجعية للمشروع.

وتبعاً لذلك، عقدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل جلسة عمل افتراضية، يوم الأربعاء 16 دجنبر 2020، مع فرق المجلس الإقليمي للادخار العام والأسواق المالية لعرض خرائطية المخاطر الخاصة بها والأداة الجديدة التي تعتمد عليها في تدبير المخاطر "Oxial" GRC.

2.2.6 المساطر الخاصة بالعروض العمومية للسحب المقدمة إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها كوسوب- الجزائر

في إطار التبادل المنتظم للخبرات والممارسات مع مختلف المنظمين في المنطقة، استفسر المنظم الجزائري الهيئة المغربية لسوق الرساميل حول مساطر العروض العمومية للسحب (OPR). وقامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، على إثر ذلك، بتقاسم مسطرة سير عملية السحب هذه وقدمت شروحات لمراحلها الرئيسية (قرار القبولية، وتعليق التسعيرة، وما إلى ذلك).

3.2.6 تبادل التنظيم الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مع هيئة الأوراق المالية الأردنية

في إطار تبادل الخبرات بين المنظمين أعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)، طلبت هيئة الأوراق المالية الأردنية (JSC) من الأعضاء تقاسم معلومات حول إطارها التشريعي والتنظيمي المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

واستجابةً لهذا الطلب، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتقديم نصوصها التنظيمية وشروط اعتمادها للوسطاء ونظام تقييمها للمخاطر.

3.6 تقاسم الخبرات وتعزيز القدرات وأحداث دولية أخرى

1.3.6 التكوين من قبل الهيئات الدولية/الإقليمية

في إطار تعزيز قدراتهم، شارك مستخدمون من الهيئة المغربية لسوق الرساميل في عدة لقاءات:

• المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وهيئة لوكسمبورغ تنظم بشكل مشترك ورشة عمل حول آثار كوفيد-19 على نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الورشة التي نظمتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشراكة مع لجنة مراقبة القطاع المالي (CSSF) في لوكسمبورغ، حول تأثير كوفيد-19 على منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

• الندوة السنوية 22 للتكوين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

في إطار تعزيز بناء القدرات المستمر لمستخدميها، تشارك الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنوياً في الندوات التي تنظمها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وعُقدت دورة هذه السنة بشكل افتراضي من 14 إلى 16 أكتوبر 2020. وكان موضوعها "ريكتيك و سوبتيك: استعمال التكنولوجيا في ممارسة مهمة تنظيم السوق ومراقبته".

ويمكن هذا التكوين من تبادل الخبرات مع خبراء من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والعديد من هيئات التنظيم من الدول الأعضاء في المنظمة. وكانت أهم المواضيع التي تم تناولها هي التقدم المحرز من المنظمة في مجال فينتيك، وتطور التكنولوجيا المالية والتوجهات المستقبلية، وأنظمة مراقبة السوق القائمة على تقنيات البيانات الضخمة، وحلول التكنولوجيا المعتمدة في المراقبة "سوبتيك"، وتكنولوجيا بلوكتشين (Blockchain)، واستعمال الذكاء الاصطناعي لمكافحة الغش والجرائم المالية.

• المؤتمر الخامس عشر لمعهد الاستقرار المالي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية حول "الإشكاليات المتعلقة بتداول الأدوات المالية والبنى التحتية للسوق"

قام معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بدعوة الهيئة المغربية لسوق الرساميل لحضور مؤتمرها الخامس عشر حول الإشكاليات المتعلقة بتداول الأدوات المالية والبنية التحتية للسوق.

وعُقد هذا المؤتمر الموجه للمراقبين البنكيين وهيئات تنظيم أسواق الرساميل في نونبر 2020.

• الندوة السنوية للجنة الاستشارية لأعضاء المنتسبين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في النسخة الثالثة عشرة من ندوة التكوين للجنة الاستشارية للأعضاء المنتسبين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والتي عقدت افتراضياً في نونبر 2020. وهم التكوين تأثير الوباء على أنشطة وأولويات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومواضيع أخرى تتعلق بأحداث تلك الفترة، خاصة منها الغش، والتطبيق الفعلي لأنظمة "الإنفاذ"، والمراقبة عن بعد ودور هيئات تنظيم الأسواق.

• المائدة المستديرة الافتراضية المشتركة بين برنامج الأنظمة المالية الدولية (PIFS) ومدرسة الحقوق بجامعة هارفارد (HLS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية حول "تأثير كوفيد19 على أسواق الرساميل وسياسات التصدي الفعال"

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل يوم 29 شتنبر 2020 في المائدة المستديرة الافتراضية التي تناولت موضوع "تأثير كوفيد19 على أسواق الرساميل وسياسات التصدي الفعال"، التي نظمها برنامج الأنظمة المالية الدولية (PIFS) بشراكة مع مدرسة الحقوق بجامعة هارفارد (HLS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

• تكوين في إطار البرنامج الدولي لإصدار الشهادات للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

يمثل البرنامج الدولي لإصدار الشهادات لبرنامج الأنظمة المالية الدولية (PIFS) ومدرسة الحقوق بجامعة هارفارد (HLS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية برنامجاً موجهاً لمنظمي أسواق الرساميل، يتم تنظيمه بشكل مشترك من قبل المؤسسات الثلاثة.

وفي هذا الإطار، استفاد ممثلان اثنان من الهيئة المغربية لسوق الرساميل من دورة تكوينية نُظمت في دجنبر 2020.

وهمت هذه الدورة دور منظمي أسواق الرساميل خلال جائحة كوفيد19.

• المؤتمر العالمي للثقافة المالية للمستثمرين الحادي عشر المشترك بين المنتدى الدولي للثقافة المالية للمستثمرين والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في المؤتمر العالمي الحادي عشر للثقافة المالية للمستثمرين الذي نظمه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشراكة مع المنتدى الدولي للثقافة المالية للمستثمرين (IFIE). وكان موضوع هذه الدورة هو "القدرة المالية على مفترق طرق: بناء برامج واستراتيجيات المرنة المالية لعالم متغير" وركز على تصميم برامج للثقافة المالية تستهدف تعزيز حماية المستثمرين في الأسواق المالية.

2.3.6 برامج التكوين المنظمة من قبل هيئات تنظيم السوق

• ندوة الكترونية حول "تكنولوجيا مراقبة الأسواق "سوبتيك" لهيئات تنظيم الاسواق العربية - تطور تكنولوجيا مراقبة أسواق الرساميل"

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في يونيو 2020، في الندوة الإلكترونية المشتركة بين هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) و اتحاد البورصات العربية (AFE) حول أحدث التقنيات لفائدة هيئات تنظيم الأسواق العربية.

3.3.6 تبادل الخبرات

• يوم السوق المالية لأفريقيا الوسطى

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في "يوم السوق المالية لأفريقيا الوسطى"، الذي تم تنظيمه، ببرازافيل في 20 مارس تحت الرعاية السامية لوزارة المالية والميزانية لجمهورية الكونغو، من قبل لجنة مراقبة السوق المالية لإفريقيا الوسطى (COSUMAF). وقامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمناسبة بتقديم وإدارة الجلسة رقم 2 حول "تسريع تطوير السوق المالية للمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى".

• «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب» و«بنك قطر المركزي»

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في المؤتمر الذي نظمه "الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب" و"بنك قطر المركزي" تحت شعار "الامتثال ومكافحة الجريمة المالية" في يناير 2020 بعاصمة قطر الدوحة. وتمت دعوة الهيئة المغربية لسوق الرساميل للتحدث حول موضوع "زيادة الوعي بالجرائم المالية و الغش والأمن السيبراني في عصر الرقمنة، مقاربات جديدة للامتثال".

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل من خلال تقاسم تجربتها في مجال مكافحة الغش المالي، لاسيما تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

جمع هذا المؤتمر أكثر من 400 من منظم للأسواق المالية وخبراء في مجال مكافحة الغش المالي (تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و الرشوة وما إلى ذلك) بالإضافة إلى المسؤولين على الامتثال وتدابير المخاطر.

• البث الشبكي للجنة الأوراق المالية والبورصات بنيجيريا حول الإدماج المالي

تمت دعوة الهيئة المغربية لسوق الرساميل من قبل هيئة التنظيم النيجيرية لتقاسم خبرتها في مجال تطوير برنامج توعية وتثقيف المستثمرين بهدف إدماجهم المالي، خاصة على مستوى سوق الرساميل.

وهكذا، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في نونبر 2020 في النقاش حول أهمية الثقافة المالية في تطوير قاعدة المستثمرين الخواص على مستوى أسواق المنطقة.

• منظومة التأهيل المهني

تواصل المجلس الإقليمي للادخار العام والأسواق المالية (CREPMF) مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن تصميم منظومة تأهيل مهنيي سوق الرساميل المغربي.

وفي هذا الصدد، تبادلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في دجنبر 2020، مع فرق المجلس الإقليمي للادخار العام والأسواق المالية بشأن مختلف المراحل المرتبطة بمشروع التأهيل المهني بدءاً من التصميم إلى غاية مرحلة التنفيذ.

قائمة : الجداول، الرسوم البيانية وإطارات

قائمة الجداول

- جدول 1. تطور عدد المستخدمين بين 2016 و2020
- جدول 2. التوزيع العام لعدد المستخدمين في 31 دجنبر 2020
- جدول 3. مؤشرات تكوين المستخدمين
- جدول 4. تطور حجم التداولات حسب الفئة (بملايين الدراهم)
- جدول 5. توزيع حجم التداولات بالسوق المركزية حسب فئة المستثمرين
- جدول 6. توزيع حجم المشتريات والمبيعات حسب فئة المستثمرين في السوق المركزية (بملايين الدراهم)
- جدول 7. تصنيف استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين في الخارج في الأسهم المغربية المسعرة (بمليارات الدراهم)
- جدول 8. عمليات على سندات رأس المال
- جدول 9. العمليات على سندات الدين
- جدول 10. العمليات المالية الأخرى
- جدول 11. تطور الناتج الداخلي الخام وصافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و النسبة (صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الناتج الداخلي الخام)
- جدول 12. توزيع مجموع الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب فئة الاستثمار
- جدول 13. توزيع صافي الأصول حسب فئة المستثمر (بملايين الدراهم)
- جدول 14. الأرقام الرئيسية لشركات البورصة (بملايين الدراهم)
- جدول 15. تركيبة زبائن شركات البورصة
- جدول 16. الأرقام الرئيسية لماسكي الحسابات
- جدول 17. الأرقام الرئيسية لنشاط الوديع المركزي
- جدول 18. قائمة الملفات التي تمت دراستها من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل
- جدول 19. العمليات على سندات الرأسمال المرخص لها
- جدول 20. إصدارات سندات الاقتراض المؤشر عليها
- جدول 21. برامج إصدار سندات الديون القابلة للتداول (بملايين الدراهم)
- جدول 22. برامج إعادة شراء الأسهم المؤشر عليها
- جدول 23. عمليات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب المنجزة بشكل ثانوي في المغرب
- جدول 24. الوثائق المرجعية التي تم تسجيلها
- جدول 25. الوثائق المرجعية المحيطة
- جدول 26. تراخيص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
- جدول 27. نتائج مراقبة المنشورات السنوية
- جدول 28. توزيع التصريحات حسب فئة المستثمرين
- جدول 29. حصيلة برامج إعادة الشراء برسم سنة 2020
- جدول 30. حصيلة تنفيذ برامج إعادة الشراء الجارية في نهاية 2020
- جدول 31. نتائج مراقبة تقارير الأخلاقيات للشركات المسعرة
- جدول 32. نسبة التغطية/ عمليات المراقبة
- جدول 33. عدد وتصنيف الحوادث المصرح بها للهيئة المغربية لسوق الرساميل
- جدول 34. عدد وتصنيف الحوادث المصرح بها من قبل شركات البورصة
- جدول 35. تصنيف الحوادث المصرح بها من قبل ماسكي الحسابات-أبنك
- جدول 36. معطيات حول المراقبة 68
- جدول 37. توزيع الطلبات المعالجة سنة 2020 حسب فئة صاحب الطلب

قائمة الرسوم البيانية

1. رسم بياني 1. توزيع المهام حسب النوع
2. رسم بياني 2. هرم الأعمار
3. رسم بياني 3. تطور منتجات الاستغلال (بملايين الدراهم)
4. رسم بياني 4. تركيبة منتجات الاستغلال
5. رسم بياني 5. تركيبة تحملات الاستغلال
6. رسم بياني 6. تطور مؤشرات مازي وماديكس و FTSE CSE MOROCCO 15
7. رسم بياني 7. تطور المؤشرات القطاعية
8. رسم بياني 8. تطور مؤشري مازي ومورغان ستانلي للرأسمال الدولي للأسواق الحدودية (قاعدة 100 = 2013)
9. رسم بياني 9. توزيع رسملة البورصة حسب قطاع النشاط
10. رسم بياني 10. تطور نسبة سيولة سوق البورصة
11. رسم بياني 11. الحجم الإجمالي لعمليات إقراض السندات (بملايين الدراهم)
12. رسم بياني 12. الحجم المتداول حسب فئات الزبائن (إقراض)
13. رسم بياني 13. الحجم المتداول حسب فئة الزبائن (قرض)
14. رسم بياني 14. تطور الحجم المتداول حسب فئة السندات
15. رسم بياني 15. متوسط المدة بالأسابيع حسب فئة السندات 3
16. رسم بياني 16. تطور نسبة [صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الادخار الوطني الإجمالي]
17. رسم بياني 17. تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بملايير الدراهم (2015-2020)
18. رسم بياني 18. تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي (بملايير الدراهم)
19. رسم بياني 19. توزيع الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الصنف
20. رسم بياني 20. تشكيل استثمارات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بالعملة الأجنبية
21. رسم بياني 21. تطور أصول صناديق التوظيف الجماعي للتسديد (بمليارات الدراهم)
22. رسم بياني 22. توزيع جاري أصول صناديق التوظيف الجماعي للتسديد حسب نوعية العملية
23. رسم بياني 23. تطور مجموع المستخدمين بشركات البورصة
24. رسم بياني 24. تطور المؤشرات المالية لشركات البورصة (بملايين الدراهم)
25. رسم بياني 25. توزيع رقم معاملات شركات البورصة حسب نوع النشاط
26. رسم بياني 26. توزيع الأصول المحتفظ بها
27. رسم بياني 27. توزيع عدد القيم المقبولة حسب الفئة
28. رسم بياني 28. توزيع عدد القيم المقبولة حسب الفئة
29. رسم بياني 29. تطور عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
30. رسم بياني 30. توزيع حصص السوق بين شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب طبيعة حملة الأسهم
31. رسم بياني 31. توزيع الأصول الصافية حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
32. رسم بياني 32. تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بملايين الدراهم)
33. رسم بياني 33. توزيع صافي الأصول حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للتسديد
34. رسم بياني 34. تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للتسديد (بملايين الدراهم)
35. رسم بياني 35. توزيع صافي الأصول المسيرة من قبل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
36. رسم بياني 36. تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (بملايين الدراهم)
37. رسم بياني 37. توزيع صافي الأصول حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري
38. رسم بياني 38. تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري (بملايين الدراهم)
39. رسم بياني 39. توزيع المنشورات حسب موضوع البلاغ
40. رسم بياني 40. حصيلة دورات التأهيل المهني حسب الوظيفة

قائمة الإطارات

- إطار 1. نشاط مجلس الإدارة
- إطار 2. نشاط لجنة التدقيق
- إطار 3. نشاط المجلس التأديبي
- إطار 4. نشاط المجلس العلمي
- إطار 5. الهيئة المغربية لسوق الرساميل، إدارة مسؤولة وملتزمة
- إطار 6. مؤشرات سوق الرساميل
- إطار 7. صندوق الضمان للمؤسسات والمقاولات العمومية (FGEEP)
- إطار 8. تذكير بتصنيف مهام المراقبة
- إطار 9. ملخص الممارسات الجيدة والسيئة المسجلة بخصوص " عرض بيع أسهم اتصالات المغرب للجمهور "
- إطار 10. ملخص الممارسات الجيدة والسيئة المتعلقة بشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
- إطار 11. ملخص للممارسات الجيدة والسيئة المتعلقة بنظام مكافحة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب
- إطار 12. اختبار إجهاد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة



الملحقات

الملحق 1: الحسابات كما تم حصرها في 2020/12/31 الحصيلة (الأصول)

السنة المالية السابقة	السنة المالية			الأصول
	الصافي	استخدامات و مؤن	الخام	
858.729,26	12.792.905,86	3.676.447,86	16.469.353,72	مستعقرات بغير القيمة (ا)
-	-	-	-	مصاريف أولية
858.729,26	12.792.905,86	3.676.447,86	16.469.353,72	تحميلات للتوزيع على عدة سنوات مالية
-	-	-	-	مكافئات تسديد سندات الاقتراض
2.298.294,74	1.975.030,60	18.546.207,69	20.521.238,29	مستعقرات غير مجسدة (ب)
-	-	-	-	مستعقرات في البحث والائتماء،
2.298.294,74	1.737.880,60	17.253.286,29	18.991.166,89	براءات الاختراع، علامات، حقوق وقيم مماثلة
-	-	-	-	أصول تجارية
-	237.150,00	1.292.921,40	1.530.071,40	مستعقرات أخرى غير مجسدة
29.808.124,12	27.466.653,93	19.141.981,74	46.608.635,67	مستعقرات مجسدة (ت)
-	-	-	-	أراضي
-	-	-	-	بنايات
-	-	-	-	إعدادات تقنية و تجهيزات وأدوات
-	-	160.150,00	160.150,00	تجهيزات النقل
29.808.124,12	27.466.653,93	18.981.831,74	46.448.485,67	أثاث، تجهيزات مكتبية وتجهيزات متنوعة
-	-	-	-	مستعقرات أخرى مجسدة
-	-	-	-	مستعقرات مجسدة جارية
-	-	-	-	مستعقرات مالمدة(ث)
-	-	-	-	قروض مستعقرة
-	-	-	-	مستحقات مالية أخرى
-	-	-	-	سندات المشاركة
-	-	-	-	سندات مستعقرة أخرى
-	-	-	-	فوارق التحويل - الأصول (ج)
-	-	-	-	تخفيض المستحقات المستعقرة
-	-	-	-	زيادة ديون المالية
32.965.148,12	42.234.590,39	41.364.637,29	83.599.227,68	المجموع I (ا+ب+ت+ج)
172.251,70	506.054,82	-	506.054,82	المخزونات (ح)
-	-	-	-	السلع
172.251,70	506.054,82	-	506.054,82	مواد و لوازم قابلة للاستهلاك
-	-	-	-	منتجات جارية
-	-	-	-	منتجات وسيطة ومنتجات ترسبية
-	-	-	-	منتجات تامة
47.393.355,39	53.414.757,05	12.000,00	53.426.757,05	مستحقات الأصول المتداولة (خ)
-	-	-	-	مؤمنون، مدينون، تسبيقات ودفعات
41.274.824,95	43.811.864,73	-	43.811.864,73	زبائن و حسابات مرتبطة
657.568,46	877.308,42	12.000,00	889.308,42	مستخدمون
4.139.812,85	7.605.110,74	-	7.605.110,74	الدولة
-	-	-	-	حسابات الشركاء،
11.563,44	11.563,45	-	11.563,45	مدينون آخرون
1.309.585,69	1.108.909,71	-	1.108.909,71	حسابات تسوية - أصول
180.000.000,00	160.000.000,00	-	160.000.000,00	سندات وقيم التوظيف (د)
-	-	-	-	فوارق التحويل - الأصول (ذ) (عناصر متداولة)
227.565.607,09	213.920.811,87	12.000,00	213.932.811,87	المجموع II (ح+خ+ذ)
16.572.709,68	3.488.490,17	-	3.488.490,17	الخزينة - الأصول
-	-	-	-	شيكات وقيم للتحويل
16.564.477,65	3.483.805,72	-	3.483.805,72	أبنائك، خزينة عمومية، شيكات بريدية
8.232,03	4.684,45	-	4.684,45	صناديق، وكالات التسبيقات والاعتمادات
16.572.709,68	3.488.490,17	-	3.488.490,17	المجموع III
277.103.464,89	259.643.892,43	41.376.637,29	301.020.529,72	المجموع العام I+II+III

أصول
مستعقرة

أصول متداولة

الخزينة

الحصيلة (الخصوم)

السنة المالية السابقة	السنة المالية	الخصوم
		الرساميل الذاتية
221.225.799,21	222.112.261,92	رأسمال الشركة أو الشخصي (1)
		ناقص : المساهمين، رأس المال المكتتب وغير المطلوب
		الرساميل المطلوب
		من بين المدفوع
-	-	مكافأة الإصدار، الانصهار، التقدمة
-	-	فروق إعادة التقييم
-	-	الاحتياطي القانوني
-	-	الاحتياطيات الأخرى
-	-	مرحل من جديد (2)
-	-	النتائج الصافية رهن التخصيص (2)
27.886.462,71	15.382.483,10	النتيجة الصافية للسنة المالية (2)
249.112.261,92	237.494.745,02	مجموع الرساميل الذاتية (أ)
960.666,67	-	الرساميل الذاتية المماثلة (ب)
960.666,67	-	إعانات للاستثمار
		مؤن منظمة
		تبرعات
-	-	ديون التمويل (ت)
		الاقتراضات السندية
		ديون تمويل أخرى
		ديون تمويل مختلفة
-	-	
-	-	مؤن مسددة للمخاطر والتحملات (ث)
		مؤن للمخاطر
		مؤن للتحملات
		ارتفاع المستحقات المستعقرة
		تخفيض ديون التمويل
250.072.928,59	237.494.745,02	المجموع I (أ+ب+ت+ث+ج)
27.030.536,30	22.149.147,41	ديون الخصوم المتداولة (ح)
6.661.072,27	4.336.564,94	ممولون وحسابات مرتبطة
-	1.200,00	زبناء، دائنون، تسبيقات ودفعات
3.024.964,03	3.966.030,55	مستخدمون
3.682.832,78	343.946,97	هيئات اجتماعية
12.576.568,69	12.388.856,90	الدولة
-	-	حسابات الشركاء
1.085.098,53	1.112.548,05	دائنون آخرون
-	-	حسابات تسوية - الخصوم
-	-	مؤن أخرى للمخاطر والتحملات (خ)
-	-	فوارق التحويل - الخصوم (د) (العناصر المتداولة)
27.030.536,30	22.149.147,41	المجموع II (ح + خ + د)
		الخزينة - الخصوم
-	-	قروض الخصم
-	-	قروض الخزينة
-	-	أبنك التسوية
-	-	المجموع III
277.103.464,89	259.643.892,43	المجموع العام I + II + III

تمويل دائم

خصوم متداولة

الخزينة

(1) رأسمال شخصي مدين
(2) مبيع (+)، بيع (-)

حساب المنتجات والتحملات

العمليات				
الطبيعة	الخاصة بالسنة المالية	الخاصة بالسنوات المالية السابقة	مجاميع السنة المالية	مجاميع السنة المالية السابقة
	1	2	3 = 2+1	4
I	منتجات الاستغلال			
	مبيعات البضائع (على حالها)	-	-	-
	مبيعات السلع وخدمات المنتجة	-	-	-
	رقم المعاملات	138.953.358,96	138.953.358,96	140.760.445,41
	تغيير مخزون المنتجات (+/-) (1)	-	-	-
	مستقرات منتجة من قبل المفاوضة نفسها	-	-	-
	إعانات الاستغلال	-	-	-
	منتجات استغلال أخرى	-	-	-
	استعاداد الاستغلال/تنقيط التحملات	-	-	-
	المجموع I	138.953.358,96	138.953.358,96	140.760.445,41
II	تحملات الاستغلال			
	مشتريات معاد بيعها (2) من السلع	-	-	-
	مشتريات مستهلكة (2) من المواد والأدوات	2.665.347,92	2.665.347,92	2.470.664,98
	تحملات خارجية أخرى	25.910.989,20	25.910.989,20	29.468.676,00
	الضرائب والرسوم	2.998.968,00	2.998.968,00	81.613,00
	تحملات المستخدمين	73.084.830,81	73.084.830,81	63.210.681,30
	تحملات استغلال أخرى	587.142,90	587.142,90	868.571,48
	مخصصات الاستغلال	13.529.940,26	13.529.940,26	8.490.370,93
	المجموع II	118.777.219,09	118.784.419,09	104.590.577,69
III	(I - II) نتيجة الاستغلال	20.176.139,87	20.168.939,87	36.169.867,72
IV	منتجات مالية			
	منتجات سندات المساهمة وسندات مستغفرة أخرى	-	-	-
	أرباح الصرف	3.280,75	3.280,75	2.200,84
	فوائد ومنتجات مالية أخرى	3.731.072,27	3.731.072,27	4.912.147,96
	استثناءات مالية: تحويلات التحملات	-	-	-
	المجموع IV	3.734.353,02	3.734.353,02	4.914.348,80
V	تحملات مالية			
	تحملات الفوائد	-	-	-
	خسارات الصرف	28.161,13	28.161,13	17.802,45
	تحملات مالية أخرى	-	-	-
	مخصصات مالية	-	-	-
	المجموع V	28.161,13	28.161,13	17.802,45
VI	(IV - V) النتيجة المالية	3.706.191,89	3.706.191,89	4.896.546,35
VII	(VI + III) النتيجة الجارية	23.882.331,76	23.875.131,76	41.066.414,07
VII	(النتيجة الجارية) إعادة	23.882.331,76	23.875.131,76	41.066.414,07
VIII	منتجات غير جارية			
	منتجات تفويطات المستعقرات	30.000,00	30.000,00	37.923,00
	إعانات التوازن	-	-	-
	استثناءات على إعانات الاستثمار	960.666,67	960.666,67	1.048.000,00
	منتجات غير جارية أخرى	41.619,53	41.619,53	460.228,91
	استثناءات غير جارية: تحويلات التحملات	15.000.000,00	15.000.000,00	-
	المجموع VIII	16.032.286,20	16.032.286,20	1.546.151,91

الاستغلال

غير الجاري

العمليات					IX	غير الجاري
مجاميع السنة المالية السابقة 4	مجاميع السنة المالية 1 3 = 2 1+	الخاصة بالسنوات المالية السابقة 2	الخاصة بالسنة المالية 1	الطبيعية		
				التحملات غير الجارية		
-	10.306,17	-	10.306,17	القيم الصافية لاستخدامات المستعقرات المفوتة		
-	-	-	-	الإعانات الممنوحة		
1.422.624,27	16.635.678,69		16.635.678,69			
				تحملات غير جارية أخرى		
1.422.624,27	16.645.984,86	-	16.645.984,86	مخصصات غير جارية للاستخدامات والمؤن		
123.527,64	-613.698,66	-	-613.698,66	IX المجموع	X	
41.189.941,71	23.261.433,10	-7.200,00	23.268.633,10	نتيجة غير الجارية (VIII- IX)	XI	
13.303.479,00	7.878.950,00		7.878.950,00	نتيجة قبل الضرائب (VII+X)	XII	
147.220.946,12	158.719.998,18		158.719.998,18	الضريبة على النتائج	XIV	
119.334.483,41	143.337.515,08	7.200,00	143.330.315,08	مجموع المنتجات (VIII + IV + I)	XV	
27.886.462,71	15.382.483,10	-7.200,00	15.389.683,10	مجموع التحملات (XII + IX + V + II)	XVI	
				النتيجة الصافية (مجموع المنتجات - مجموع التحملات)		

(1) تغيير المخزونات : المخزون النهائي- المخزون الاولي، زيادة (+)، انخفاض (-)
(2) مشتريات معاد بيعها أو مستهلكة : مشتريات - تغيير المخزونات

Deloitte.

I.F. : 1021006
R.C. : 51 451
CNSS : 2749797
TP : 37993157
ICE : 000084172000066

Deloitte Audit
Bd Sidi Mohammed Benabdellah
Bâtiment C – Tour Ivoire 3 – 3^{ème} étage
La Marina - Casablanca
Maroc
Tél. : +212 (5) 22 22 40 25 / 47 34
Fax : +212 (5) 22 22 40 78/ 47 59
www.deloitte.ma

RAPPORT DE L'AUDITEUR EXTERNE

EXERCICE DU 1^{ER} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2020

Aux membres du Conseil d'Administration

Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC)

Avenue Annakhil, Hay Riad – Rabat

Audit des états de synthèse

Opinion

Conformément à la mission qui nous a été confiée par votre Conseil d'Administration du 30 septembre 2019, nous avons effectué l'audit des états de synthèse ci-joints de l'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC), qui comprennent le bilan au 31 décembre 2020, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau de financement pour l'exercice clos à cette date, ainsi que l'état des informations complémentaires (ETIC). Ces états de synthèse font ressortir un montant de capitaux propres et assimilés de 237 494 745,02 MAD dont un bénéfice net de 15 382 483,10 MAD. Ces états ont été arrêtés par la Présidente de l'AMMC le 8 mars 2021 dans un contexte évolutif de la crise sanitaire de l'épidémie de Covid-19, sur la base des éléments disponibles à cette date.

A notre avis, les états de synthèse cités au premier paragraphe ci-dessus donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du patrimoine et de la situation financière de l'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC) au 31 décembre 2020, conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les Normes de la Profession au Maroc. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la société conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états de synthèse au Maroc et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états de synthèse

La direction est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états de synthèse, conformément au référentiel comptable admis au Maroc, ainsi que du contrôle interne qu'elle considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états de synthèse exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états de synthèse, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la société à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions se rapportant à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la société ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la société.

Responsabilités de l'auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états de synthèse pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états de synthèse prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- nous identifions et évaluons les risques que les états de synthèse comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne de la société ;
- nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la société à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états de synthèse au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la société à cesser son exploitation ;

الملحق 2: جدول العقوبات

العقوبة الصادرة	أسباب العقوبة	الطرف المعني
عقوبة مالية بمبلغ مليون درهم (1 000 000 درهم) تقديم اقتراح لوزير المالية لسحب اعتماد الطرف المعني كعقوبة - تأديبية ¹⁰	<p>i. عدم الامتثال للالتزامات شركات التسيير من حيث معالجة الاكتتابات؛</p> <p>ii. عدم الامتثال للالتزام شركات التسيير بعدم استعمال الأصول المسيّرة لحساب خاص؛</p> <p>iii. عدم الامتثال لبدء تغليب مصالح حاملي الحصص، ومعاملتهم العادلة، ولأحكام نظام تسيير هيئة التوظيف الجماعي للرأسمال المعنية؛</p> <p>iv. عدم الامتثال لبعض القواعد المتعلقة بتدبير العلاقة مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛</p> <p>v. عدم الالتزام بقواعد معينة تتعلق بالموارد البشرية والتنظيمية لشركات التسيير.</p>	هيئة توظيف جماعي - (Global Nexus) "كلوب نيكسس" للرأسمال
توبيخ	<p>vi. عدم مراقبة مطابقة امتثال بعض العمليات التي تؤثر على سيولة هيئة توظيف جماعي للرأسمال لتدابير نظام التسيير ولأحكام القانون رقم 41.05؛</p> <p>vii. عدم التحقق من نظامية بطاقات الاكتتاب في حصص هيئة توظيف جماعي للرأسمال؛</p> <p>viii. التأخير في إحداث وتسليم حصص هيئة توظيف جماعي للرأسمال لحاملها؛</p> <p>ix. عدم الامتثال لواجب إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمخالفات المسجلة ، دون تأخير.</p>	بنك افريقيا (بصفته وديع لهيئة توظيف جماعي للرأسمال)
توبيخ	<p>x. عدم الامتثال للالتزامات معينة لماسكي حسابات السندات من حيث الموارد المالية؛</p> <p>xi. عدم الامتثال لبعض التزامات اليقظة المعمول بها في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛</p> <p>xii. عدم الامتثال للالتزامات معينة لماسكي حسابات السندات من حيث الموارد البشرية والتنظيمية؛</p> <p>xiii. عدم الامتثال للالتزامات التي تحكم نظام المراقبة الداخلية؛</p> <p>xiv. عدم احترام النسبة الاحترازية الخاصة بالأرصدة الدائنة للزيائن (R2)؛</p> <p>xv. عدم احترام قواعد تحصيل أوامر الاكتتاب لعرض عمومي؛</p> <p>xvi. عدم احترام قواعد معينة تتعلق بمعالجة أوامر البورصة.</p>	(شركة بورصة) CP مينا

¹⁰ تم بالفعل سحب الاعتماد بعد النشر في الجريدة الرسمية (النسخة العربية) رقم 6898 بتاريخ 9 يوليوز 2020، لقرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1681.20 المتعلق بسحب اعتماد شركة تسيير هيئة التوظيف الجماعي للرأسمال كلوب نيكسس ش.م. (Global Nexus SA).



الهيئة المغربية لسوق الرساميل
+٥٥٤٤٤ ٥٣٧٥٥٤٤٤ | ٥٣٧٥٥٤٤٤ | ٥٣٧٥٥٤٤٤
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

شارع النخيل، حي الرياض - الرباط، المغرب
الهاتف : +212 (0) 5 37 68 89 00 / الفاكس : +212 (0) 5 37 68 89 46

www.ammc.ma